تقارير الخليل

الدبلوماسية

بقلم

خليل مردم بك

رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق

١٨٩٥ - ١٩٥٩

حققها وعلق عليها

عدنان مردم بك

مؤسسة الرسالة

تقارير الخليل

الدبلوماسية

بقلم

خليل مردم بك

رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق

١٨٩٥ - ١٩٥٩

حققها وعلق عليها

عدنان مردم بك

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الاولى
١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م

مؤسسة الرسالة : بيروت شارع سوريا ــ بناية صمدي وصالحة
هاتف : ٣١٩٠٣٩ ــ ٢٤١٦٩٢ ص.ب : ٧٤٦٠ برقيا بيوشران

مقدمة

طرأ فتور ملحوظ على العلاقات السياسية بين حكام القطرين الشقيقين : سورية والعراق من بعد منتصف الأربعينيات ، ومردُّ هذا الفتور أن حكام العراق يرغبون في الوحدة الإندماجية الفورية مع سورية ، وحكام سورية آنذاك على رغبتهم في مثل هذه الوحدة ، ولكنهم يرون ثمّت ما يمنع من مثل هذه الوحدة المرتجلة ، لأسباب عديدة ، أهمها اختلاف نوع الحكم في البلدين؛ فسورية جمهورية دستورية، والعراق أسلوب الحكم به ملكي ، وهو مقيد بمعاهدة عام ١٩٣٦ مع بريطانيا في حين أن سورية حرة مستقلة من كل قيد .

وقد ازداد الفتور بين القطرين ، بعد أن قام الزعيم حسني الزعيم بانقلابه المعروف سنة ١٩٤٩ واندفاعه بكليته نحو مصر ، وانصرافه عن حكام العراق ، وقلبه لهم ظهر المجَنّ .

وحينما قامت حكومة فخامة الرئيس السيد هاشم الأتاسي إثر مصرع الزعيم حسني الزعيم ، حاول الرئيس الأتاسي مع وزير خارجيته الأستاذ خالد العظم أن يزيل من هذا الفتور ويرأب الصدع ما بين سورية والعراق بإرسال وزير مفوض،له مركزه الاجتماعي المرموق ، ومشهود له بصدق وطنيته دون أن يكون له لون حزبي ، فوقع اختيار الرئيس الأتاسي والوزير

العظم على الأستاذ خليل مردم بك ، أمين سر المجمع العلمي العربي وعضو المجمع العلمي العراقي ، وعضو مجمع اللغة العربية في مصر وعضو مدرسة الدراسات الشرقية في لندن التي لا يتجاوز أعضاؤها الثلاثين في سائر الأقطار الأوروبية والعربية [1] ؛ وهو شاعر الشام الكبير وأديبها المعروف التي كانت مواقفه القومية مع المستعمرين لا يُمترى بها فقد ظل اللسان الناطق للشعب السوري منذ سنة عشرين وتسعماية بعد الألف ، أي منذ دخول الفرنسيين دمشق إثر وقعة ميسلون حتى نشوب الثورة السورية سنة ١٩٢٥ .

فقد كان الخليل وحده ، صوت الحق الداوي ، ذلك كان أكثر حملة الأقلام موظفين يخشون التسريح كالأستاذ شفيق جبري ومحمد البزم وبدر الدين الحامد وعمر يحيى ، ومنهم من غادر البلاد ساعياً وراء لقمة العيش كالأستاذ محمد الشريقي وخير الدين الزركلي وإنك لو فتشت في صفحات الصحف والمجلات لأحد من أولئك الشعراء على قصيدة قومية في الفترة ما بين ١٩٢٠ حتى ١٩٢٥ لما فزت بطائل ، في حين أن صوت خليل مردم بك كان الصوت المجلجل والرائد .

ولما نشبت نيران الثورة السورية شاءت يد الجور أن تناله بالأذى ، فترك البلاد ونزح عنها مدة أربع سنوات ونيف ولم يعد إلى دمشق إلاّ في التاسع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٩ ، حين شمله العفو من السلطة الفرنسية مع من شمل من الزعماء السياسيين . استطاع الأستاذ خالد العظم أن يقنع الخليل بقبول هذه المهمة الوطنية ، بعد لأيٍ فاستجاب الخليل للدعوة التي كلف بها ، ولكنه اشترط أن لا يبرح دمشق حتّى يتم طبع ديوان ابن حيوس الذي كان

(١) وانتخب عضوا في تحرير دائرة المعارف الاسلامية للمستشرقين سنة ١٩٥١ وانتخب نائبا لرئيس مجمع البحر المتوسط في بالرمو سنة ١٩٥٢ ، ثم عضوا في المجمع العلمي السوقياتي سنة ١٩٥٨ ، ولم يسبق لعربي غيره ان كان عضوا في المجمع العلمي السوقياتي .

يقوم بتصحيحه وتنقيحه والإشراف على طبعه ، وهكذا كان ، فإنه لم يسافر إلى بغداد حتى انتهى طبع ديوان ابن حيوس .

كان لأثر تعيين الأستاذ خليل مردم بك وزيراً مفوضاً لسورية في بغداد ، صداه الحسن في العراق على الصعيدين السياسي والأدبي ، وقد ظلت الصحف في بغداد تكتب مطولاً حول هذا الاختيار الموفق عدة أيام ، ناشرة على صفحاتها نبذاً عن حياة خليل مردم بك الشعرية والقومية والعربية .

وقد استطاعت حكومة دمشق في إرسالها الخليل وزيراً مفوضاً إلى بغداد ، أن تحقق كثيراً من رأب الصدع ما بينها وبين حكام العراق ، وقد تجلى الأثر واضحاً حينما قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلابه المعروف سنة ١٩٥١ فإن حكومة العراق اتخذت قراراً بعدم الاعتراف بالوضع الراهن ، واستدعى وزير خارجية العراق الوزراء العرب المفوضين إليه مبلغاً إياهم قرار حكومته ولكن الوزير العراقي لم يستدعِ الأستاذ مردم بك بل ذهب بنفسه إليه وبلغه قرار حكومته مبالغة في الاحترام له ، وقد ذكر هذا الشيء الخليل في تقريره المؤرخ ٦ كانون الأول سنة ١٩٥١ بصورة مفصلة . وبفضل حنكة الأستاذ مردم بك سُويت القضايا المعقدة ما بين القطرين على أحسن حلٍّ . كانت المفوضية السورية في بغداد أيام الخليل منتدى للطبقة العالية من رجال الفكر والسياسة والأدب ، وكان الناس يؤمونها جماعات وأفراداً ، كما أن كثيراً من السفراء الأجانب يجدون متعة فكرية في مجاذبة الأستاذ مردم بك أطراف الحديث في الأدب والسياسة وظلت المفوضية السورية قبلة أنظار العراقيين من أهل الفكر والأدب طيلة إقامة الخليل في بغداد سنة ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ حيث غادر الأستاذ خليل مردم بك بغداد ليقوم بعمله الجديد وزيراً للخارجية للحكومة السورية .

تقارير الخليل السياسية :

سجل لأهم الحوادث التي حصلت في السنوات : ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ؛ وهي المدة التي قضاها الأستاذ مردم بك في بغداد وزيراً مفوضاً للحكومة السورية ، ولم يغادر عاصمة العراق إلاّ بعد أن استدعى إلى دمشق ليقوم بمهام عمله الجديد وزيراً للخارجية السورية .

إن تقارير الخليل صفحات سياسية جليلة الفائدة ، فيها الفهم العميق ، لما يدور من الحوادث العالية ، وما يجري على الصعيد الإقليمي في مدينة بغداد ، ويصور المجتمع السياسي العراقي ، وبها تحليل لأوضاع الأحزاب السياسية وعرض شيق لرؤساء الأحزاب وصحفهم .

كان الخليل دقيقاً فيما يسطر من أحداث ، ومنصفاً في تقويمه للأشخاص الذي يكتب عنهم لا يبخس الناس أشياءهم ، فهو حين يتكلم عن الرئيس صالح جبر صاحب معاهدة بورتسموت ، كما تنعته صحف بغداد ، ولم توفر شتيمة إلاّ وقذفته بها ، ومن الصحف من اتهمته بالعمالة ، ولكن الأستاذ مردم بك حين يأتي على ذكر صالح جبر يسطر في تقريره السياسي ما يلي: السيد صالح جبر من الشخصيات السياسية القومية في العراق ، عصامي طموح ، جرىء ذكي ، أسلوبه في عمله السياسي خدمة العراق عن طريق التفاهم مع الانكليز دون أن يظهر بمظهر الخنوع أو الضعف . وملاحظات الأستاذ مردم بك في وزنه للرجال دقيقة وطريفة فإذا جاء على وصف الرئيس حكمة سليمان، يصفه بشدة التحفظ ، إذ يدور حول الموضوع ولا يخلص إليه فهو كما نعته كالطائر الحذر ، لا يكاد يدنو حتى يبعد .

اسمعه حيث يقول :

زارني مساء السبت السيد حكمت سليمان بك من رؤساء الوزارة السابقين ، ومن أبرز الشخصيات السياسية في العراق ومعه فخري باشا الجميل من رؤساء مجلس النواب السابقين . وقد كان حكمت سليمان متحفظاً للغاية يدور حول الموضوع ، ولا يخلص إليه كالطائر الحذر ، لا يكاد يدنو حتى يبعد ، وهكذا يشرع بالكلام عن السياسة السورية ، فيتنقل إلى السياسة العربية بصورة عامة ؛ فرأيت أن أُجاريه وأدور حيث دار . . . . الخ .

وهو يقظ وعينه ساهرة لا تغفل عما يدور حولها ، حتى أنه لم يغب عنه تغيب السفير الإيراني عن الحفلة التي أقامتها أمانة العاصمة في بغداد لأمير الكويت تكريماً وتغيب السفير البريطاني .

إذ دوّنَ ما يلي :

استرعى نظري عدم وجود السفير الإيراني أو من ينوب عنه من موظفي السفارة الإيرانية ، وذلك لأن الحكومة الإيرانية تدعي بأنّ الكويت جزء من إيران .

كما أنه لم يحضر هذه الحفلة السفير البريطاني ، ولا غيره من موظفي السفارة البريطانية لأنهم لا يزالون في الحداد على ملكهم .

وهو بارع في إصابة الهدف ، إذ يفُلّ المحز ويصيب المفصل .

اسمعه ماذا أجاب المسز كروكر زوج السفير الأميركي حين سألته عن ميول الشعراء في سورية وغمزت من قناتهم من طرف خفي :

« سألتني مسز كروكر عن ميول الشعراء في سورية ، وعن المواضيع التي تغلب على شعرهم ، فقلتُ : المواضيع الوطنية .

قالت : إنها مواضيع تحدّ من إنسانية الشعر الشاملة ، وتهبط من سموه الروحاني ! . .

قلتُ : جميع شعراء العرب في الوقت الحاضر يعالجون المواضيع الوطنية ، لأنهم يرون أن الأمة العربية مضطهدة ومظلومة .

فأطرقت قليلاً ثم رفعت رأسها وقالت : لست أرى هذا الظلم !

قلت : ولكننا نراه ونلمسه ! »

والخليل مناقش لبق ومحاور فطن ، لا يُصدم مناقشه ، بل يستدرجه بطرح السؤال تلو السؤال على طريقة الفيلسوف سقراط حتى يدله على الخطأ وموقع الزلل .

اسمع إليه في محاورة جرت مع وزير خارجية العراق الدكتور فاضل الجمالي وهي مدونة في تاريخ ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ .

« قال الدكتور جمالي : نحن قوميون ندعو إلى الوحدة العربية الشاملة ، ونعمل على تحقيقها حسب الأحوال والظروف ، ونأخذ على سورية تباعدها عن هذه الفكرة ، وتنكرها لها .

فأجابه الخليل : ما أظن فكرة تحرير العرب وتوحيدهم نبتت إلاّ في سورية ، وما زلنا نسير على هذه الخطة « التحرير والتوحيد » ومن يرَ غير هذا الرأي يعتبر خائناً .

قال الجمالي : أريد أن أكون صريحاً ، ان ما قلته صحيح نظرياً ، فأنتم في سورية أساتذتنا في القومية العربية ، علمتمونا وعلمتم غيرنا حب الاستقلال والثورة في سبيله ولكنكم عملياً تتباعدون عنّا ، ولا تريدون أن تتحدوا معنا .

فأجابه الخليل : لن أكون أقل صراحة منك ، فخطتنا ، تحرير العرب ثم توحيدهم ، لا تقييد المحرر مع المقيد باسم التوحيد ، فهل أنتم أحرار في سياستكم الداخلية والخارجية من النفوذ الأجنبي ؟

قال الجمالي : جميع بلاد العرب ، لا تخلو من النفوذ الأجنبي ، وقد مضى زمن على لبنان كان يصدر في سياسته الخارجية عن المفوضية الأميركية .

قال الخليل : أترى أن النفوذ الأجنبي في جميع الدول العربية بمقدار واحد ؟ . . . الخ .

* * *

إن الحديث مدون وطويل فليرجع إليه .

والأستاذ مردم بك بحاثة دقيق فيما يُسأل عنه ، يعتمد المصادر التاريخية والمراجع الموثوق بها ، كجوابه إلى وزارة الخارجية السورية حين سألته عن حالة إمارة الكويت فرد عليها بما يلي :

« كانت إمارة الكويت في عهد الدولة العثمانية تابعة للبصرة ، يحكمها شيخ من آل الصباح على سبيل الوارثة ، فلما احتلت بريطانيا العراق ، فصلتها عن البصرة ، وجعلتها في حكم المحميات .

لذلك فالحكومة العراقية تعتبرها جزءاً من أرضها ، فُصل عنها بغير رضائها . . . الخ والجواب مدون بتاريخ (٩) آذار سنة ١٩٥٢ فليرجع إليه .

وكان رحمه الله يحسن الإصغاء ، ويجيد تلخيص ما يسمع ، مع معرفة بارعة في طرح السؤال ، ففي اجتماعه بالوزيرين الهندي والباكستاني ، أتى على ذكر أدق معضلة بين البلدين وجلا المبهم بمهارة فائقة .

وإني أكتفي بتسطير حديث الوزير الهندي كمثال على براعة الخليل ، إذ أن الحديث بكامله مدون في التقرير ويمكن الرجوع إليه.

« زارني المستر خوب جند، وزير الهند ، الذي استلم عمله في بغداد منذ وقت قريب ، فدار الحديث حول جمهورية الهند واستقلالها وسياستها وموقفها من دولة باكستان ، فقال : الحركات الاستقلالية في الهند قديمة ، ولكنها قليلة الجدوى ، حتى إذا ظهر المهاتما غاندي برسالته الإنسانية المبنية على تقوية النفس واعتبارها السلاح في سبيل الحق ؛ وتقبل أهل الهند هذا المبدأ ، وعملوا به تحت زعامة غاندي ؛ أمكن للهند العزلاء من السلاح المادي ، أن تقف بسلاحها النفسي أمام بريطانية الجبارة ، وتنتزع منها استقلالها . قد يبدو هذا القول غريباً ، ولكنه هو الحقيقة بعينها ، لأن الأمة التي لا تعتمد من السلاح الا على الحديد والنار ، تفقد قوتها وتخور عزيمتها ، إذا فقدت ذاك السلاح ، كما حدث ذلك للأمم المغلوبة في الحرب الأخيرة .

أما من يقوي نفسه ويجعلها سلاحه ، فلا يجبن ولا يتراجع ولا ينهزم ، لأن سلاحه نفسه ، ونفسه لا تفارقه ما دام حياً . هذا هو سلاحنا في معركة استقلالنا ؛ مع العلم أن هناك عاملين عظيمين ساعدا على استقلال الهند ، وهما الظروف العالمية العامة التي كانت عقب الحرب ، وإدراك الانكليز لتلك الظروف إدراكاً مقروناً ببعد النظر والتسامح » الخ .

* * *

تقارير الخليل السياسية ، على ما لها من قيمة تاريخية واجتماعية ، فهي صفحات منتقاة من الأدب الرفيع ، فالديباجة ناصعة مشرقة يزهو بها اللفظ ويضوع

والتقارير ثمرة جهد ثلاث سنوات ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، تضمّنت

جهداً شاقاً في تتبع الحوادث اليومية ، وخبرة واسعة مع كثير من الحنكة واللباقة وستظل مصدراً تاريخياً هاماً لتلك الحقبة من الزمن ، يرجع إليها المؤرخون ورجال السياسة ، وتقرأ على أنها صفحات مختارة من الأدب .

ويحسن بنا أنْ ندرج شيئاً من قصيدة الخليل في وصف ليالي بغداد التي نظمها عام ١٩٥٣ حين كان في بغداد لتكون أبيات القصيدة مسكاً للختام قال :

لياليك يا بغداد في الحسن كالفجر   معطرة الأنفاس طيبــة النشر
وللنور والسحر المبين سوادهــا   كذاك سواد العين للنور والسحر
وما روعة الإشراق أو رونق الضحى   بأحسن من لألاء أنجمهــا الزهر
ففي كل شطر من صفاء سمائها   يلاقيك وجه بالطلاقــة والبشر
وما القبــة الزرقاء لولا نجومها   ولولا ازدهار للهلال وللبــدر

* * *

فيا ليلة من دونها (ألف ليلة)   سأذكرها بالخير ما مُدّ في عمري
كأن الحسان الغيد يخطرنَ بيننــا   ملائكة الرحمن في ليلــة القدر
فكم غادة تصبي الحليم بسحرها   تضيء ظلام الليل كالكوكب الدري
تفتح أعلى الثوب عن غضّ جسمها   كما انشق كم الزهر عن ناضر الزهر

* * *

والقصيدة منشورة في ديوان خليل مردم بك بكاملها ويمكن الرجوع إليها .

* * *

عرفنا الخليل من خلال مؤلفاته العديدة ، شاعراً كبيراً من الطبقة الأولى [(١)] وكاتباً بليغاً [(٢)] وأديباً كبيراً [(٣)] ولغوياً ثقة [(٤)] ومؤرخاً [(٥)] حجة .

واليوم نقدمه من خلال تقاريره ، سياسياً محنكاً وباقعة فطناً ، في فهمه العميق للأمور ، ومناقشته الذكية ، ومحاوراته الألمعية .

تغمد الله ثرى قبره بشآبيب الرحمة والمغفرة ، وجزاه على ما قدم لأمته ووطنه من جهد كبير خير الجزاء ، انه السميع المجيب .

دمشق **عدنان مردم بك**

---

(١) راجع ديوانه المطبوع الذي أصدره المجمع العلمي بدمشق سنة ١٩٥٩ .
(٢) راجع كتاب رسائل الخليل ، صدر عن مؤسسة الرسالة بيروت .
(٣) راجع كتاب شعراء الشام في القرن الثالث الهجري ، وسلسلة أئمة الادب صدرت عن مكتبة عرفة بدمشق ، وكتاب الشعراء الشاميين صدر عن دار صادر بيروت .
(٤) راجع كتاب دمشق والقدس في العشرينيات وبه ابحاث لغوية صدر عن مؤسسة الرسالة بيروت .
(٥) راجع كتاب أعيان القرن الثالث عشر صدر عن مؤسسة الرسالة بيروت .

بغداد ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٥١

برقية من وزارة الخارجية بدمشق تاريخ ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٥١ .

أبلغنا ممثلو انكلترا وفرنسا وأمريكا أسف حكوماتهم لتسرع مصر برفض مقترحاتهم حول القيادة في الشرق الأوسط ، وعزمهم على إنشاء هذه القيادة مهما كان الأمر ، وطلبوا ملاحظات دول الشرق الأدنى في الموضوع قام هؤلاء بنفس المسعى لدى وزارة الخارجية العراقية ، اعلمونا برقياً موقف الحكومة منها والاتجاهات حولها وتحليل الأوضاع .

الجواب : برقية رقم ٤٢ تاريخ ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٥١ .

قابلت وزير الخارجية ، وفهمت منه أن موقف الحكومة العراقية من موضوع الدفاع المشترك إيجابي ، يعني عدم رفض المشروع قبل درسه والمساومة عليه ، ويرى أن تجتمع حكومات الدول العربية على درس الموضوع ويكون جوابهم واحداً .

أمّا الأحزاب المعارضة في العراق ، فموقفها سلبي ، التفصيل في البريد السياسي .

بغداد ٣١ تشرين الأول سنة ١٩٥١

تقرير إلى وزير الخارجية السورية

موقف الحكومة العراقية عن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وإنشاء قيادة عامة فيه .

تحدثت في اجتماعي مع وزير الخارجية بالوكالة السيد شاكر الوادي في موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وإنشاء قيادة عامة فيه ، فبين لي بوضوح تام النقاط التالية :

١ — إن الحكومة العراقية ، لا ترى رفض مبدأ الاشتراك في المشروع قبل الاطلاع على تفاصيله ، كما أنه لا يمكنها في الوقت الحاضر البتّ في موقفها من المشروع المذكور ، إذْ أنه حتى الآن لم تتلق دعوة رسمية مع تفصيلات العرض النهائية .

أمّا الاتجاه الذي ترمي إليه ، فهو أنْ تتسلم العروض الرباعية ، وتدرسها درساً وافياً ، وتضع شروطها في القبول والمشاركة على ضوء المصلحة العراقية .

ومما لا شك فيه ، أنها ستتوخى الحصول على أكبر فائدة ممكنة

للعراق ، وستساوم من أجل هذا كي لا يقال إن العراق رفض المشروع جملة ، ولغاية في نفسه ، وقبل أن يطلع على الأمر ويتروى فيه .

٢ — كان وزير الخارجية جازماً في تأكيده رغبة الحكومة العراقية في توحيد مقرراتها في الموضوع ، بالاتفاق مع الحكومات العربية الأخرى . ولهذا فهي ترى أن يجتمع وزراء خارجية الدول العربية لدرس المشروع الكامل ، والتدقيق في العروض المقدمة ، واتخاذ موقف موحد لمصلحتها جملةً وأفراداً ، وجمع الكلمة ، على عدم التسليم إلاّ بما يعود على البلاد العربية بالخير الأكيد .

الرأي العراقي العام :

في العراق أحزاب أربعة : حزب الاستقلال ، وحزب الجبهة الشعبية ؛ والحزب الوطني الديمقراطي ؛ وحزب الأمة الاشتراكي .

وقد أجمعت كلمة الأحزاب المذكورة على معارضة الحكومة القائمة — المعتمدة على حزب الاتحاد الدستوري — ، وعلى انتقاد كل عمل تقوم به الحكومة وما زالت جرائد المعارضة ، منذ أن قامت إيران بتأميم شركة البترول ، وألغت مصر معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تنشر المقالات الشديدة ، وتبارك فيها الحركتين التحريريتين الإيرانية والمصرية ، وتعلق بحماسة زائدة على كل عمل تقوم به كلتا الحكومتين ، تحقيقاً لأمانيهما القومية .

وهم يدعون الحكومة في جميع ما ينشرونه على صفحات جرائدهم ، إلى السير على غرار إيران ومصر . ويوحون إلى الشعب ضرورة المطالبة بالتحرر من قيود معاهدة سنة ١٩٣٠ ، واتفاقيات النفط الثلاث ، ويرفضون كل تعديل ، يمكن أن يدخل على المعاهدة أو الاتفاقيات ، أياً كان نوعه .

موقف المعارضة من المشروع الرباعي :

مما لا ريب فيه ، أن موقف المعارضة من مشروع الدفاع سيكون سلبياً ، لا هوادة فيه ،وسيتخذون الأمر حجة في بيان ضعف الحكومة القائمة،ومراعاتها للانكليز . تلك هي آراء الأحزاب الأربعة ، التي ينشرونها على صفحات جرائدهم اليومية ورأي أنها آراء الغاية منها المعارضة ، وإثارة الرأي العراقي العام ضد الحزب الحاكم ، وضد رئيس الحكومة السيد نوري السعيد (١) بصورة خاصة .

ولكنّ زعماء المعارضة ، وفي قرارة نفوسهم يظهرون أقل تحمساً ، مما يتصوره مطالع مقالاتهم المنشورة على صفحات الجرائد . فهم يرون أن واقع العراق ومصلحته ، يتطلبان كثيراً من الهدوء ، وأنه لا لوم على الحكومة ، إنْ هي رغبت في التفاهم مع بريطانيا . إنما يرغبون أن يجتني العراق ، أكبر قسط ممكن من الفائدة ، وأنْ يكون شديداً في موقفه مع الانكليز ، وحلفاء الانكليز بصورة عامة .

الموقف الراهن من مشاكل الساعة في العراق :

وخلاصة القول ، إنه مما لا ريب فيه أنّ ما تريده الحكومة في العراق ، هو في الواقع ما سيتمّ ، وينفّذ طبقاً لرغباتها . والحكومة قوية في اعتمادها على شركة النفط في الدرجة الأولى ، وللتفاهم الحاصل بينها وبين السلطات الانكليزية ، المسيطرة على الوضع في العراق .

---

(١) نوري السعيد : من رجـال السياسة المبرزين العراقيين تولى رئاسة الوزارة اكثر من مرة وفي حركة عبد الكريم قاسم ضد الامير عبد الاله قتل وقد جاوز السبعين من عمره .

وقد تجرب الأحزاب المعارضة ، خلق جو محموم ، كما فعلت مؤخراً ، إذْ دعا حزب الجبهة الشعبية ، والحزب الوطني الديموقراطي ، لاجتماع شعبي عام ، كان ينويان عقده عصر يوم ٣٠ تشرين الأول الحـــالي لتأييد مصر . ولكن الحكومة حالت دون ذلك ، وأنذرت رسمياً رئيسي الحزبين ، بضرورة الكف عن الأمر ، لاعتبارات إدارية ، تتعلق بالأمن والنظام . وتبع إنذار الحكومة مباشرة ، شبه احتلال مسلح للمدينة من قبل قوى الشرطة . وستجرب المعارضة أن توحي للشعب ، أنّ الحكومة تعمل ضد مقتضيات المصلحة الوطنية ، وتطلب إليه أن لا يسلم في دخول العراق في مشروع الدفاع الرباعي . ولكنّ مساعيها غير مضمونة النجاح ، لأنّ الحكومة قوية كما تقدم .

بغداد ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

تقرير من الأستاذ مردم بك إلى وزير الخارجية السورية

مشروع الدفاع المشترك :

سبق لي أنْ نقلت رأي وزير الخارجية العراقية ، في مشروع الدفاع المشترك ، وأنه إذ عرض على الحكومة العراقية ، فستبحثه على ضوء المصلحة .

وزرت بعد ذلك أحمد مختار باشا بابان ، رئيس الديوان في البلاط الملكي ، وفي أثناء الزيارة ، دخل السيد مصطفى العمري ، وزير الدولة ، وجرى حديث الدفاع المشترك ، فكان رأيهما متفقاً على أن (مصر) تسرعت في رده ، وأنه إذا عرض على الدول العربية ، فالمصلحة تقضي بدرسه وافياً ، على أن تكون هذه الدول متفقة في الجواب .

هذا هو رأي الحكومة العراقية . أما الأحزاب المعارضة ، فلا ترى هذا الرأي ، بل تجاهر صحفهم ، بضرورة رفضه ، وأنّ على العرب أن يلزموا الحياد ، إذا نشبت الحرب الثالثة ، ويوردون كثيراً من الحجج والبراهين ، تؤيد ما يدعون إليه . والناس بوجه عام أميل إلى هذا الرأي .

مؤتمر حزب الاستقلال :

عقد حزب الاستقلال الذي يرأسه السيد محمد مهدي كبه في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥١ مؤتمراً عاماً ، كان من الحاضرين فيه ، طه باشا الهاشمي ، رئيس حزب الجبهة الشعبية ، والسيد صالح جبر ، رئيس حزب الأمة الاشتراكي والسيد حكمت سليمان ، وغيرهم ، كما حضره وفود من البصرة ، والحلة ، والموصل ، وكربلاء ، والرمادي .

وخطب فيه رئيس حزب الاستقلال ، وبحث الشؤون العربية والخارجية ، كما خطب نائب الرئيس السيد فائق السامرائي ، وعالج سياسة العراق الداخلية . وقرر المؤتمر إرسال المذكرة التالية ، إلى ممثلي الدول الأربع ، صاحبة مشروع الدفاع المشترك ، وإلى ممثلي الدول العربية والشرقية في العراق وهي :

صاحب المعالي

تلقى الشعب العراقي بأسف بالغ المحاولات التي بذلت مؤخراً من قبَل حكومتكم للضغط على العراق ، والدول العربية الأخرى ، لحملها على قبول المقترحات الرباعية التي من شأنها إخراج العراق عن موقف الحياد الذي ارتضاه الشعب لنفسه ، في حرب يُراد إثارتها ، ولا مصلحة للعرب فيها عامة ، ولا للعراق خاصة .

ولا أشك في أنّ حكومتكم تذكر المآسي التي لاقاها العرب على أيدي هذا المعسكر الذي تريد حكومتكم ربط العراق بعجلته ، تلك المآسي التي كان آخرها مأساة فلسطين ، وتشريد أبنائها الشرعيين ، ليحل محلهم شذاذ الآفاق من اليهود .

ولسنا نرى ثمة مبرراً لحكومتكم في التدخل بشؤون العراق والدول العربية ،

تلك الشؤون التي هي من صميم سيادتها ، ولا ندري ما هو المستند القانوني الذي يبرر لها أيضاً ، أنْ تتخذ من نفسها الموجه لمصائر هذه البلاد .

لذلك ، فإني باسم المؤتمر العام لحزب الاستقلال ، أود أنْ أُحيطكم علماً بالحقيقة التي لا نشك في أنكم قد اطلعتم عليها بحكم منصبكم ، ألا ؛ وهي أن الشعب العراقي بأسره ، يرفض الانحياز إلى أي من المعسكرين المتخاصمين ، إذ لا مصلحة له في ذلك الانحياز ، وإنما المصلحة ، في بقائه محايداً ، وأنْ يحفظ حياده المسلح هذا ، بالتعاون مع الدول العربية الأخرى في حدود مسؤولياتها المشتركة بمقتضى ميثاق الضمان الجماعي .

إنّ الدول العربية ، التي تتمسك بحيادها ، في مقدورها أن تخدم أغراض السلم العالمي من جهة ، وتصون سلامتها من جهة أخرى .

لذلك فإني أرجو إبلاغ حكومتكم ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد مهدي كبه

رئيس حزب الاستقلال

بغداد ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزير الخارجية السورية

حملة على الحكومات العربية :

تقوم جرائد الأحزاب المعارضة في العراق بحملة ، تنكر فيها على الحكومات العربية تراخيها في تأييد مصر ، وتصفها بأنها حكومات غير منبثقة من الشعب ، لأنها لا تعبر عن إرادة الشعوب العربية الذين أعلنوا تضامنهم مع مصر ، في حين أنّ حكوماتهم مترددة تقدم رجلاً وتؤخر أُخرى .

وهناك حملة على رئيس الوزارة السورية ، السيد حسن الحكيم ، لما نقل عنه من أنه يرى الانضمام إلى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وكذلك على رئيس الوزارة الأردنية ، السيد توفيق أبي الهدى [٢] للسبب نفسه .

رأي السويدي والأيوبي في موقف مصر من الدفاع المشترك :

اجتمعت بالسيد توفيق السويدي ، والسيد علي جودت الأيوبي ، وكلٌّ

منهما ، رئيس وزراء سابق ، فكان رأيهما متفقاً على لوم الحكومة المصرية في تسرعها برفض مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط .

حفلة المفوضية السوفيتية في بغداد :

أقامت المفوضية السوفييتية في بغداد ، حفلة مساء اليوم السابع من تشرين الثاني سنة ١٩٥١ ، لمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للثورة الاشتراكية الكبرى ، حضرها عدد كبير من الناس ، وقد استرعى نظري أن الشخصيات السياسية المرموقة في العراق ، ولا سيّما المعارضين ، حضرت هذه الحفلة ؛ فقد كان من الحاضرين ، السيد حكمت سليمان ، وهو أقوى الشخصيات السياسية ، والسيد طه الهاشمي زعيم الجبهة الشعبية ، والشيخ رضا الشبيبي ، رئيس اللجنة السياسية في الجبهة الشعبية ، ومحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، والسيد مزاحم الباجهجي ، والسيد علي جودت الأيوبي ، وكلاهما من رؤساء الوزراء السابقين وغيرهم .

والغريب أن المفوضية التركية ، أقامت قبل أسبوع حفلة لمناسبة إعلان الجمهورية التركية لم يحضرها كثير ممن ذُكرتْ أسماؤهم .

سفر نوري السعيد :

ظل السيد نوري السعيد ، قبل سفره إلى باريس ، ملازماً داره أكثر من أسبوعين لا يخرج منها إلاّ قليلاً ، وإذا خرج فلمدة قصيرة ، يقضيها في البلاط الملكي ، أو يمرّ على مجلس الوزراء ، وذلك لالتياث [1] صحته ، على أنّه لا يتمّ في الحكومة أمر ذو بال إلاّ باطلاعه وتدبيره .

---

(١) التياث : تقهقر ، تأخر .

ويقال إنه في رحلته هذه ، سيعرج على لندن ، ليمهد السبيل لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا .

وصحف المعارضة تحمل عليه ، وعلى وزارته ، ولكن خصومه السياسيين ، يعترفون له بالبراعة والمقدرة .

الدعوة إلى الاضراب :

دعا الحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية المتحدة ، وحزب الاستقلال ، وحزب الأمة الاشتراكي إلى الإضراب العام في يوم الأربعاء الرابع عشر من تشرين الثاني ، تضامناً مع مصر ، وتأييداً لها في نضالها .

وقد تمَّ الإضراب من أول النهار إلى الظهر ، بهدوء وسكون .

تاريخ ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

كتاب وزارة الخارجية السورية إلى الأستاذ مردم بك .

تلقت هذه الوزارة من المفوضية الإيرانية بدمشق مذكرة بمناسبة انضمام إمارتي البحرين والكويت إلى اتفاقية باريس الدولية للسير على الطرق المؤرخة ١٩٢٦/٤/٢٤ ، تفيد فيها ، أن الحكومة الإيرانية لا تعترف بأي حق شرعي يخول سلطات الإمـــاراتين المذكورتين توقيع اتفاقات دولية ، أو الانضمام إليها ، لأنها تعتبرها جزءاً من الأراضي الإيرانية .

فيرجى ، بيان الرأي فيما ورد في المذكرة الإيرانية المشار إليها ، ولا سيما اعتبار الحكومة الإيرانية إمارتي البحرين والكويت ، جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية .

عن وزير الخارجية

١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

إلى وزارة الخارجية السورية

مدير الشؤون السياسية

جواب كتابكم تاريخ ١٩٥١/١١/٧ :

إمارة البحرين عربية ، وسكانها عرب خُلّص من أقدم الأزمنة إلى الآن . فمن القبائل العربية ، التي تـــديرت هذه الإمارة من قبل الإسلام ، بنو سامة ، ويقال لهم قريش القاصية ، كما نصت على ذلك كتب الأنساب .

وازداد نزوح القبائل العربية إليها بعد الإسلام .

وسكانها اليوم ، أبناء هؤلاء في الماضي ، وفيها أيضاً جالية ضخمة من أهل نجد ، ويحكم الإمارة آل خليفة تحت الحماية البريطانية ، وفيها أيضاً جالية إيرانية كالجالية الإيطالية في مصر . وقد احتلت إيران هذه الإمارة في الماضي ثم جلت عنها .

أما إمارة الكويت ، فقد كانت لواءً تابعاً لولاية البصرة حتى سنة ١٩١٦ إذ احتلت بريطانيا البصرة [١] ، وفصلت الكويت عنها [٢] .

وما يقال في سكان البحرين [٣] يقال في الكويت تماماً .

ويحكم الكويت آل الصباح [٤] تحت الحماية البريطانية ، وحكومة العراق تدعي هذه الإمارة ، ولها شواهد على دعواها .

أما دعوى الحكومة الإيرانية ، بأن هـاتين الإمارتين جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية ، فدعوى ليس لها دليل مقنع .

---

(١) البصرة : مرفأ في العراق على شط العرب ، يُصدر نفط العراق بحرا. ازدهرت البصرة في القرن التاسع ايام العباسيين وكانت هي والكوفة مهدا للحركة الفكرية والعلمية ، نشأ بها الحسن البصري والأشعري والحريري .

(٢) الكويت : يحدها العراق شمالا وشرقا وغربا ، ويحدهـا من الشرق خليج العرب ، ويحدها من الجنـوب المملكة العربيـة السعوديـة ، مساحتها ٥١،٨٠٠ كم٢ وهي في الجزيرة العربيـة الشماليـة يحكمها آل الصباح.

(٣) البحرين : مجموعة جزر بالقرب من الشاطىء الغربي للخليج العربي ، وعاصمتها المنامة وفيها مناجم النفط .

(٤) آل الصباح : اسرة وجيهة وهي من المشايخ ، حكم افرادها الكويت ردحا من الزمن وما زالت حتى الآن تدير شؤون الكويت .

٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥١

برقية وزير الخارجية السورية إلى الأستاذ مردم بك

نظراً لتباين وجهات النظر بين الجيش ، وحزب الشعب ، استلم الجيش الأمن بالبلاد ، وجرت بعض الاعتقالات . فخامة الرئيس يعمل لإعادة الوضع لإطاره الدستوري . الحالة هادئة تماماً وطبيعية . قوموا بالمساعي لدحض كل إشاعة تسيء لسمعة البلاد ، وبينوا الواقع على خير وجه ممكن .

وزير الخارجية

٣ كانون الأول سنة ١٩٥١

برقية وزارة الخارجية السورية إلى الأستاذ مردم بك

لم يمكن إيجاد مخرج للأزمة الوازرية ، فاستقال فخامة رئيس الجمهورية .

أمر المجلس العسكري الأعلى بحل مجلس النواب ، وناط مهام رئيس الدولة ، بمعالي الزعيم فوزي سلو ، كما عهد إليه بممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية ، يؤازره الأمناء العامون الذين عهد إليهم بممارسة سلطات واختصاصات الوزراء ، بالإضافة إلى مهامهم الأصلية .

سيدعى الشعب إلى الانتخاب في أقرب وقت مناسب . أكدنا للبعثات المعتمدة لدينا أنه لن يؤدي هذا الحدث الداخلي إلى تحويل في سياسة سورية الخارجية وفي علاقاتها الدولية .

قوموا بالمساعي لتأكيد ما تقدم لدعم موقف سورية الدولي في وضعها الجديد . الحالة هادئة . أبرقوا نتائج مساعيكم والموقف عندكم .

٤ كانون الأول سنة ١٩٥١

برقية الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية

قررت الحكومة العراقية عدم الاعتراف بشرعية الوضع الراهن في سورية . اتصلنا بوزارة الخارجية العراقية ، فأكدت ذلك .

٥ كانون الأول سنة ١٩٥١

برقية الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية

إلحاقاً ببرقيتنا رقم ٤٧ ، زارني وزير الخارجية ، في المفوضية ، وكان الموضوع حول الوضع الراهن في سورية . التفصيلات في البريد السياسي غداً .

٦ كانون الأول سنة ١٩٥١

تقرير إلى وزارة الخارجية السورية

مدير الشؤون السياسية

بلغني صباح يوم الثلاثاء الرابع من كانون الأول سنة ١٩٥١ ، أنّ مجلس الوزراء العراقي ، عقد جلسة في البلاط الملكي برياسة سمو الأمير زيد ، نائب الوصي ظهر يوم الاثنين الثالث من كانون الأول ، وقرر عدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية ، وفي مساء اليوم نفسه ، دُعي رؤساء الأحزاب السياسية ، إلى اجتماع ، عُقد في البلاط برياسة نائب الوصي ، وحضور رئيس الوزارة ، ورئيس مجلس الأعيان ، ورئيس مجلس النواب ، ورئيس الديوان الملكي ، فوافقوا فيه على قرار مجلس الوزراء .

هكذا بلغني الخبر ، فأرسلت الملحق الأول في المفوضية إلى مدير الخارجية العام ، يسأله عن مبلغ صحة الخبر . فكان جواب المدير أن ليس له علم بذلك ، وسيستعلم عنه ويخبرنا . وبعد نحو من ساعتين اتصل بنا مدير الخارجية هاتفياً وقال : (الخبر صحيح وقد بلغناه إلى وزير العراق في دمشق) .

قلنا : متى تبلغونا إياه ؟ قال : لم نرَ حاجة لذلك .

وبعد نحو من ساعتين أيضاً ، اتصل بي المدير هاتفياً وقال لي : (إن وزير الخارجية استدعى إليه وزراء الدول العربية للقضية نفسها ولم يستدعكم ، لأنه سيزوركم في المفوضية السورية يوم غد ، ويبحث معكم في هذا الشأن) .

وبعيد الساعة الواحدة من يوم الأربعاء ٥ كانون الأول سنة ١٩٥١ ، زارني وزير الخارجية ، في المفوضية ، وقال لي : (لم استدعكم أمس ، مع وزراء الدول العربية ، لأننا نعتز بكم ، ولا نريد أن نفاجئكم بقرار الحكومة العراقية ، بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية ، ولأنني كنت مصمماً على زيارتكم في المفوضية وتبليغكم إياه ، وقد ذكرت ذلك في مجلس الوزراء فاستحسنوا ذلك .

قلت : أشكركم ، وهل لكم أن تذكروا صيغة القرار والسبب الداعي لاتخاذه ؟ فقال : (سألنا وزير العراق المفوض في دمشق عن الموقف الذي يجب أنْ يتخذه بالنسبة للحكومة في دمشق ، وذلك بعد أن تذاكر في هذا الشأن مع وزير مصر المفوض ووزير المملكة العربية السعودية .

فعقد مجلس الوزراء هنا ، جلسة قرر فيها عدم الاعتراف بشرعية الوضع الراهن في سورية لأنه غير دستوري ، وقد بلّغنا هذا القرار إلى وزيرنا المفوض في دمشق ، وطلبنا إليه أنْ يبلغه إلى الحكومة السورية ، وإلى الوزراء المفوضين للدول العربية في دمشق ، كما أننا أبلغناه إلى غيره من وزرائنا المفوضين ، وممثلينا السياسيين في الخارج ، وقد استدعيت أمس ، وزير مصر المفوض ، ووزير المملكة العربية السعودية ، ووزير المملكة الأردنية ، والقائم بأعمال المفوضية اللبنانية ، وشرحت لهم الواقع لينقلوه إلى دولهم ، لتتخذ موقفاً مثل موقفنا ؛ ولم يسعنا أن نفعل غير ذلك) .

قلت : (ألا ترون أنكم تسرعتم في الأمر ، وانفردتم بهذا القرار ، ثم طلبتم إلى الدول العربية أنْ تؤيدكم فيه) ؟

قال : (لم نرَ بدأً من ذلك ، وما أظن الدول العربية إلاّ مؤيدتنا فيه ، وأن رؤساء الأحزاب السياسية أيدونا في عملنا) .

قلت : (لا يخفى عليكم أنّ الحدث الذي وقع في سورية ، هو حدث داخلي ، ليس له تأثير في سياسة سورية الخارجية ولا في علاقاتها الدولية ؛ وهذا ما ستسير عليه الدول العربية فيما أعتقد . فما بال الحكومة العراقية تنفرد بمثل هذا القرار ، وتفتح باباً للاختلاف بين الدول العربية ، في وقت نحن معشر العرب أحوج ما نكون فيه إلى الاتفاق) .

قال : « من شأننا أن لا نقر عملاً غير دستوري ، ولو بقينا وحدنا ، لأننا نخشى أنْ ينتقل إلى بلادنا ، على أن عملنا هذا كان لمصلحة سورية » .

قلت : « أنّ ما حدث في سورية ، أمر داخلي محض ، يحدث مثله في كل حكومة ، ألم يقع في العراق حادثة حكمت سليمان ، ثم حادثة رشيد عالي الكيلاني ؟ فهل اتخذت الدول العربية وقتئذ بحق العراق مثل ما اتخذتموه الآن بحق سورية ؟ أم اعتبرت الحادثتين من الأمور الداخلية التي لا يحق لغير العراقيين معالجتها » ؟

فلم يجيبني عما قلت . ونهض مستأذناً بالانصراف ، فقلت : ومهما يكن فإنني أعلم أنّ الحكومة العراقية ، قد اتخذت قرارها على كل حال ، وليس ذلك بمانعي من إيراد ما أوردته شاكراً لكم هذه الزيارة .

٩ كانون الأول سنة ١٩٥١

تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية

بعد أن بعثت بتقريري السابق المؤرخ ٦ كانون الأول سنة ١٩٥١ ، زارني ثلاثة من الوزراء المفوضين ، وكان حديثهم حول موقف العراق من الحدث السوري كما يلي :

حديث أحمد محمد فراج بك وزير مصر المفوض :

كان أول الزائرين لي ، وكانت خلاصة حديثه ما يأتي : (كان استدعاء وزير الخارجية العراقية لوزراء الدول العربية ، لكي يبلغهم قرار حكومته بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الراهن في سورية ، وقد طلب منهم أن ينقلوا ذلك إلى دولهم ، ويطلبوا إليها تأييد الحكومة العراقية ، في ذلك ، أو التريث في الاعتراف بالوضع السوري » .

وفي رأي الوزير المصري ، أنّ الحكومة العراقية ، تسرعت في قرارها ، **ولكنه كان رد فعل لما نشر في دمشق عن العراق** ، ووصفه بأنه دولة أجنبية مكبلة بقيود أجنبية ، تريد إقامة عرش في سورية .

على أنه يعتقد أن الجو سيتلطف في زمن غير طويل .

حديث الوزير السعودي :

ثم زارني الشيخ عبد الله الخيال وزير المملكة العربية السعودية ، وكان مما قاله لي في هذا الشأن : « « استدعانا وزير الخارجية العراقية وذكر لنا أن مجلس الوزراء عقد قراراً بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية ، ونحن بالطبع سننقل ذلك إلى حكوماتنا » .

ورأي الوزير السعودي ،أنّ الحكومة العراقيةتسرعت،وأنها ستبقى وحدها في هذا القرار . وهو يستغرب مواقفها المتناقضة حيال الأحداث التي جرت في سورية منذ ٢٩ آذار سنة ١٩٤٩ . على أنه يرى من المصلحة أن تسرع سورية في إجراء انتخاب المجلس النيابي ، ويقوم على إجراء الانتخاب حكومة حيادية ؛ أو أنْ تعود إلى الوضع الذي كان قبل انقلاب [1] ٢٩ آذار سنة ٩٤٩.

حديث الوزير التركي :

زارني رحمي اپاك ، وزير تركيا المفوض في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الأحد ٩ كانون الأول سنة ١٩٥١ ، وسألني رأيي في قرار الحكومة العراقية بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية .

فقلت له : هو غاية في الغرابة ، ولكن ما رأيكم أنتم ؟ فقال : « ما حدث في سورية هو أمر داخلي ، لا يعني أحداً غير السوريين ، وقرار الحكومة العراقية غريب من عدة وجوه ، منها : تدخلها في أمور داخلية ، وقعت في سورية ، ولا يحق لأحد أن يعالجها غير السوريين ، ومنها : هذا التسرع

---

(١) انقلاب ٢٩ آذار سنة ١٩٤٩ : هو الانقلاب الذي قام به الزعيم حسني الزعيم على رئيس الجمهورية السورية فخامة شكري القوتلي .

العجيب في عقد هذا القرار ، فلو سلمنا جدلاً ، بأنّ لهم وجهاً في عقده ، لكانت الحكمة (بالتمكين) أي التريث ، ومنها : مطالبتهم الحكومات العربية بأنْ تحذو حذوهم .

والذي أشكل عليّ حله ، أنْ يصدر مثل هذا القرار ، عن حكومة يرأسها نوري باشا السعيد ، المشهور له بالذكاء والحنكة والفهم .

نعم لقد سمعت من بعض الشخصيات العراقية ، أنّ الحكومة العراقية ، حُملتْ على عقد هذا القرار بضغط الانكليز ، ولكني أستبعد ذلك ، لأن هذا القرار (حماقة كبرى) ، وما أظن الانكليز يشيرون بمثلها .

ولقد اجتمعت أمس بنوري باشا السعيد ، وقلت له : إلى أي مدى يبلغ مفعول قراركم ؟ أتريدون أن تقطعوا علائقكم مع سورية ؟ فقال : كلاّ ، كل ما في الأمر أننا لا نعترف بالوضع الراهن في سورية .

ثم قال الوزير التركي : أما نحن فقد كتبت جرائدنا معلنةً بأن ما حدث في سورية هو أمر داخلي لا يعني غير السوريين . وهذا هو رأي الحكومة بالطبع » .

١١ كانون الأول سنة ١٩٥١

تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية

اجتمعت بالعميد طه باشا الهاشمي [١] ، رئيس الجبهة الشعبية صباح يوم الاثنين ، العاشر من كانون الأول سنة ١٩٥١ ، وسألته رأيه في قرار الحكومة العراقية ، بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية ، فقال :

« دُعيت إلى البلاط الملكي مساء يوم الاثنين ، الثالث من كانون الأول مع بقية رؤساء الأحزاب وهم : السيد كامل الجادرجي ، رئيس الحزب الديموقراطي ، والسيد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ؛ والسيد صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي .

وبعد أن أطلعنا رئيس الوزارة على قرار الحكومة بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية ، وجّه إليّ الكلام ، وقال لي : ما رأيك ؟ قلت : وجّه الكلام أولاً ، إلى رؤساء الأحزاب الذين طلبوا إلى الحكومة ، أن تتخذ موقفاً معيناً من الحدث السوري ، وأُريد بذلك السيد صالح جبر والسيد مهدي كبه ،

---

(١) العميد طه الهاشمي : من رجال الجيش المثقفين وله المام في البحوث التاريخية والاجتماعية ، اشتغل بالسياسة وكان موثوقا ومحترما ، توفي في بغداد وقد جاوز السبعين .

فإن كلاً منهما قدم إلى الحكومة قراراً حزبياً في هذا الشأن . فقال رئيس الوزارة : إنّ موقف السيد صالح جبر والسيد مهدي كبه ، واضح من قرار حزبيهما ، أمّا الجبهة الشعبية التي ترأسونها ، فلم تعقد قراراً في هذا الشأن ، وكذلك الحزب الديموقراطيّ ، فتوجيه الكلام ، إليكم أولاً في محله .

فقلت له : دعوتمونا بعد أنْ عقدتم قراركم بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية ، فرأينا الآن لا يغير شيئاً من قراركم . على أنني لا أرى مانعاً من إبداء رأيي في هذا الشأن ؛ إن ما حدث في سورية ، أمر داخلي ، ومع ذلك فمن حق الدول العربية أن يكون لها موقف معين منه ، ولكن على غير الأسلوب الذي اتبعته الحكومة العراقية في هذا القرار ، فقد كان من المستحسن أن تتصل ببقية الدول العربية ، وتستطلع رأيها في هذا الشأن ، وتتخذ بالاتفاق معها موقفاً واحداً . ثم قال لي طه باشا : هذا ما قلته في البلاط الملكي ، وأُريد أن أقول لك شيئاً في هذا الموضوع : يعزّ عليّ أن تتوالى الانقلابات في سورية ، مهما كانت الدواعي لها ، وأرجو أن يكون هذا الانقلاب آخرها ؛ أنا أعرف الناس بالعقيد الشيشكلي ، فقد اشتغلنا معاً في حوادث فلسطين الأخيرة ، وهو من خيرة رجال الجيش معرفةً ، وإخلاصاً ، وشجاعة ، وإقداماً ، وطهارة يدٍ ، ليس في إخلاصه شك ، ولا في إيمانه القومي مغمز ، وله فضل كبير في تسليح الجيش السوري في هذه الأوقات العصيبة ، وهو خير من يتولى تقوية الجيش وإعداده بالسلاح الكافي .

وإنني أرجو أن يعمل في أقرب وقت على إعادة الحياة الدستورية في سورية ، ولذلك وجوهٌ أقومها في رأيي الخاص ، أنْ يُعاد إلى ما قبل انقلاب ٢٩ آذار سنة ١٩٤٩ ، ويعتبر جميع ما حدث بعده ملغياً » .

قلت له : ألا تظنون يا باشا أنّ ذلك صعب ، وغير عملي ، فإنه يستدعي إلغاء الدستور السوري الجديد ، والقانون المدني الذي جرى تطبيقه في سورية ،

وقانون تصفية الأوقاف ، وما شابه ذلك ؟ وانّ إجراء انتخابات جديدة أيسر منالاً ، وأكثر إنسجاماً مع منطق الحوادث .

قال : « قلت لك ، هذا رأيي ، وقد جرى مثل ذلك في العراق ، في حوادث رشيد عالي الكيلاني ، فقد اعتبرت الحكومة العراقية ، أنّ كل ما حدث في تلك البرهة ملغياً ؛ هذا ما أراه لسورية العزيزة ، الخير والاستقرار ».

١٣ كانون الأول سنة ١٩٥١

برقية وزارة الخارجية بدمشق إلى الأستاذ مردم بك

اعلمونا بتقرير الموقف لديكم تجاه الاعتراف بالفاروق [١] ملكاً لمصر والسودان .

الخارجية

(١) الفاروق : الملك الفاروق بن احمد فؤاد الاول ولد سنة ١٩٢٠ وتنازل عن العرش سنة ١٩٥٢ الى ولده احمد فؤاد الثاني اثر انقلاب جمال عبد الناصر ، وغادر مصر الى أوربة ، حيث توفي بها وله من العمر سبع واربعون سنة تقريبا .

١٥ كانون الأول سنة ١٩٥١

تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية جواباً على برقيتها

الشعب العراقي على اختلاف نزعاته وميوله ، يعطف عطفاً شديداً على مصر ، في كفاحها ، ويؤيدها في مطالبها ، ويطلب من الحكومة العراقية أنْ تناصرها ؛ والشواهد على ذلك ، أكثر من أن تُحصى أو يشار إليها ، فالصحف اليومية وأحاديث الناس في الأوساط السياسية كلها مع مصر .

وعلى ذلك فالاعتراف بالفاروق ملكاً على مصر والسودان ، مما ترتاح له نفوس الشعب العراقي ، ويراه واجباً لا يجوز التقصير فيه .

والحكومة العراقية تعلم ذلك حق العلم ، ولكنها لا تقدم عليه في الوقت الحاضر ، لأنه لا يُرضي الانكليز ، وتتذرع إلى التسويف بأسباب منها :

١ — إن الحكومة المصرية ، لم تكن حكيمة حينما أعلنت إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثنائي في السودان ، فهي بذلك أعلنت تنازلها عن حقها في حكم السودان .

٢ — في الوقت الذي تطلب حكومة مصر الاعتراف بالفاروق ملكاً على مصر والسودان ، يصرح وزير الخارجية المصرية ، بأن حكومته تقبل

بإجراء استفتاء بالسودان في نوع الحكم فيه ، وفي ذلك ما فيه من التناقض .

٣ — تدعي أنه لا بد من أخذ رأي بقية الحكومات العربية ، وتكوين رأي واحد في هذا الشأن ، وفي ذلك وسيلة للتطويل والتسويف .

هذه ثلاثة أسباب من الأسباب سمعتها من بعض الوزراء ، وممن يقولون بقولهم من رجال الحكومة والنواب .

أما السبب الحقيقي ، فهو أنّ الانكليز لا يرضون بذلك ، وهناك مادة في المعاهدة البريطانية العراقية ، تنص على أنه لا بد من التشاور بين الدولتين في الأمور الخارجية ، فلا بدّ إذن من أخذ موافقة بريطانيا في اعتراف العراق بالفاروق ملكاً على مصر والسودان .

وليس من المنتظر أن توافق بريطانيا على ذلك في الوقت الحاضر .

١٣ كانون الأول سنة ١٩٥١

برقية وزارة الخارجية رقم ٤٥٣ إلى الأستاذ مردم بك

في الداخل ، انصرفت الحكومة إلى الأعمال الإنشائية ، ودرس مشاريع القوانين ، والمراسيم المتأخرة منذ زمن طويل . يُنتظر إقرار الموازنة قريباً . يكرر دولة الرئيس[1] تصاريحه باحترامه لروح الدستور ، وحرصه على إعادة الحياة النيابية ، وتمسكه بالنظام الجمهوري والديموقراطي .

في الخارج ، اعترف لبنان ، وينتظر أن تتبعه مصر والسعودية وشرق الأردن ، ناظرين إلى الحدث كشأن داخلي .

في العراق ، تهجم المسؤولون على الوضع ، فقابلناه بالترفع والصبر حرمة لصلات العروبة . في أكثر العواصم الأجنبية تفهم حسن للموقف ، ونرقب مساعي الدول العربية .

---

(١) الرئيس : هو الزعيم فوزي سلو كان وزيرا للدفاع في حكومة حسن بك الحكيم ، حينما قام الشيشكلي بانقلابه ضد حزب الشعب سنة ١٩٥١ ، عين رئيسا للدولة وبقي حتى انتخاب العقيد اديب الشيشكلي رئيسا للجمهورية السورية سنة ١٩٥٣ .

يؤكد دولة الرئيس أن لا تحول في السياسة الخارجية ، وأن لا أثر لعوامل أجنبية إطلاقاً ويعلن ثقته المطلقة بسورية ، واعتماده على إمكانياتها .

تابعوا مساعيكم بإيضاح الوضع لخير البلاد ؛ وأبرقوا .

١٥ كانون الأول سنة ١٩٥١

إلى وزارة الخارجية السورية

جواب برقيتكم رقم ٥٤٣ .

نتابع مساعينا بإيضاح الوضع لخير البلاد ؛ التفصيل في البريد .

١٥ كانون الأول سنة ١٩٥١

تقرير الأستاذ مردم بلك إلى وزارة الخارجية السورية

منذ وقع الحدث السوري إلى اليوم ، اجتمعت بعدد كبير من رجال السياسة ، وأهل الرأي والوجوه ، فضلاً عن رجال الحكومة والنواب والأعيان ورجال السلك السياسي ، وذلك بمناسبات مختلفة ؛ وزارني عدد غير قليل ، ممن ذكر .

وكان الحديث ، يتناول الحدث السوري في شتى مراحله ، فكنت أشرح لهم ما يقتضيه المقام ، وتدعو إليه الحاجة من تبيان الحقيقة .

وكان أهم ما أوجه عنايتي إليه ؛ أن الحدث أمر داخلي ، وأنّ الحكومة العراقية ، لم تكن على صواب في قرارها بعدم الاعتراف بالوضع القائم في سورية ، فلم أجد أحداً منهم ، استصوب عمل الحكومة العراقية في قرارها .

وقد اجتمعت مساء يوم الخميس الثالث عشر من هذا الشهر ، بأحد الوزراء السابقين ممن تولوا وزارة الخارجية وغيرها ، غير مرة ، فقال لي : « زرت سمو الأمير زيد [١] ، فسألني رأيي في قرار الحكومة العراقية .

(١) الامير زيد : هو ابن الملك حسين الاول شريف مكة وباعث الشرارة الاولى لحركة التحرير العربي ضد ربقة الترك ، تولى سفارة العراق في انقرة وسبق ان اشترك في الثورة العربية ضد الترك . توفي وقد قارب الثمانين من عمره .

قلت له : إنه قرار بعيد عن المنطق ،والدليل على ذلك انفراد الحكومة العراقية به . فقال الأمير : لقد نزلت الحكومة على رأي الأحزاب السياسية التي طالبوها بذلك . فقلت له : يا مولانا ما زالت الأحزاب السياسية في العراق منذ زمن طويل ، تطالب الحكومة بتأميم شركة البترول ، فما بال الحكومة لا تلبي مطالبهم » ؟ انتهى كلام الوزير .

ومما لا شك فيه أن تصريحات الحكومة السورية المتعددة ، بأنها حريصة على إعادة الحياة النيابية ، كان له تأثير حسن ، والقوم هنا ينتظرون خطوة عملية في إعادة الحياة النّيابية .

وقد زارني صباح اليوم ، أحد رؤساء الوزارة السابقين ، وقال لي : « الجواب العملي على كل ما يقال عن الحدث السوري ، أن يشرع بإجراء الانتخاب في أقرب وقت ، وأن يكف عن الكلام والمهاترة في الصحف والإذاعة اللاسلكية » .

والذي أراه أن الحكومة العراقية ، شعرت بأنها لم تكن على صواب في قرارها ، ولكنها يصعب عليها الرجوع عنه ، ولم يجف مداده بعد ، فهي تترقب خطوة من سورية ، في إعادة الحياة النيابية ، لتستند عليها في إلغاء قرارها .

١٩ كانون الأول سنة ١٩٥١

برقية وزارة الخارجية في دمشق إلى الأستاذ مردم بك

يغادر دمشق لبغداد بالطائرة غداً الخميس العاشرة صباحاً العقيـــدان حبي وشقير بمهمة .

٢٣ كانون الأول سنة ١٩٥١

تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية

وصل من دمشق إلى مطار بغداد المدني في الساعة الثالثة والربع ، من بعد ظهر يوم الخميس ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٥١ ، العقيد سعيد حبي ، والعقيد شوكت شقير ، ومعهما الملازم توفيق كراوي والطيار كارول رومان والوكيل يوسف عصامي والوكيل محي الدين زاهد .

وكان في المطار لاستقبالهما من طرف الحكومة العراقية ، عقيد ، ورئيس من الجيش العراقي ؛ وقد أخبرني العقيد العراقي ، أنّ الحكومة العراقية ، أعدت للضيوف الأمكنة اللازمة في أوتيل زياد ، وجعلت سيارة خاصة تحت أمرهم مع الحرس اللازم .

وذهبت من المطار مع العقيدين إلى المفوضية السورية ، فذكرا لي أنّ مهمتهما في بغداد ، أنْ يبلغا الحكومة العراقية ، كما بلغا قبلها الحكومات العربية ، أنّ الحدث السوري ، لم يغير شيئاً من سياسة سورية الخارجية ، ولا من علاقاتها مع الدول .

وفي الساعة الخامسة وعشرين دقيقة ، جاء خبر إلى المفوضية من وزير

الخارجية العراقية ، شاكر باشا الوادي ، أنه بانتظارهما في داره ؛ فذهب العقيدان إليه ، ومكثا عنده ساعة .

وفي المساء خلوت بالعقيدين زمناً طويلاً ، فذكرا لي أنهما بلغا وزير الخارجية مهمتهما ، وشرحا لي ما دار بينهما ، وبينه من المناقشة في الموضوع ، وأخبراني بأنهما سيجتمعان صباح اليوم الجمعة برئيس الوزارة نوري باشا السعيد .

فشرحت لهما أطوار الحوادث هنا وملابساتها ، وتسلسلها منذ وقوع الحدث السوري ، وموقف العراق تجاهه ، حكومةً وأحزاباً ، وشعباً .

وفي صباح يوم الجمعة ، قابل العقيدان ، رئيس الوزارة العراقية ، وخرجا من عنده إلى المفوضية السورية ، وذكر لي العقيد شقير ، أنهما بلغاه مهمتهما ، فذكر هو لهما وجهة نظر الحكومة العراقية ، ولماذا عقدت قرارها في عدم الاعتراف بالوضع الراهن بسورية ، وأن حكومة العراق ، لا تريد أن تضع صعوبات في سبيل سورية ، وكل ما تريده ، أن تعود الحياة النيابية إلى سورية في أقرب وقت .

وفي الساعة الخامسة من عشية يوم الجمعة ، زار الفريق إسماعيل صفوت باشا ، العقيدين في المفوضية السورية زيارة خاصة .

وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الثاني والعشرين من الشهر الجاري ، غادر العقيدان ، ومن معهما بالطائرة السورية بغداد إلى دمشق ؛ وكان بالمطار لوداعهما ، عقيد ورئيس من الجيش العراقي .

وقد أدى العقيدان مهمتهما ، على أحسن وجه ، من حيث وزن الكلام ، والتؤدة ، والحيطة ، وحفظ الكرامة .

٢٥ كانون الأول سنة ١٩٥١

تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية

كتبت لكم في تقريري المؤرخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٥١ ، عرضاً مجملاً عن وقائع الوفد السوري في بغداد ، والآن أُجمل لكم ما تركه من الأثر في الأوساط السياسية ، والصحف اليومية ؛ ولا بدّ قبل تصوير أثره من تمهيد مختصر .

لم يكن من المنتظر مجيء الوفد ، بعد أن قررت الحكومة العراقية عدم الاعتراف بوضع سورية ، ولكن الحريصين على حسن الصلات بين القطرين ، كانوا يتمنون حادثاً مثل هذا الحادث ، للتقريب بين الجانبين ، كما أن أشياع الحكومة ، كانوا يودون مثل ذلك ، ليكون وسيلة لتراجع الحكومة عن قرارها ، بعد أن بقيت فيه وحدها .

وحيث سألت الوفد ، عن مهمتهما ؟ وشرحاها لي ، قلت للعقيدين : أليس من مهمتكما أيضاً مطالبة الحكومة العراقية بإلغاء قرارها والاعتراف بوضع سورية ؟ فقالا : ان مهمتنا أن نبلغ الحكومة العراقية ، أن الحدث السوري ، أمر داخلي بحت اقتضته مصلحة سورية ، ولم يتأثر بنفوذ أجنبي مباشر ، أو غير مباشر ، وهكذا فهو لم يغير سياسية سورية الخارجية ، ولا

علاقاتها بالدول ، فإذا أرادت الحكومة العراقية أن تتخذ من هذه الرسالة وسيلة للرجوع عن قرارها ، والاعتراف بوضع سورية كان ذلك لها ، وإلاّ فنحن لا نستجدي الاعتراف استجداء .

قلت : حسن فإذا قيل لكم لماذا أهملتمونا كل هذه المدة ، بعد أن بلغتم الدول العربية ؟ قالا : نقول كان ذلك لاضطراب الجو ، واختلاف الأنواء ، قلت : هذا حسن أيضاً ، وهل تريدان أن تصرحا للجرائد ، أو وكالات الأنباء عن هذه المهمة ؟ قالا : إذا سُئلنا ، أحلنا السائل عليك ، ولك أن تتصرف بالجواب ضمن حدود مهمتنا .

ثم شرحت للعقيدين ما عندي في هذا الموضوع ، مما كنت كتبته في تقاريري السابقة ، فطلب إليّ العقيد شقير ، أن أكون معهما ، في مقابلة رئيس الوزارة العراقية ، فقلت : لا أرى ذلك ، لأن الحكومة العراقية ، لا تزال غير معترفة بوضع سورية ، ولا يصحّ والحالة هذه ، أن أقوم بمثل هذه المهمة ، إلاّ إذا مُهد لها من الطرفين ، والوقت أقصر من ذلك .

وهكذا ، فقد قابل العقيدان ، وزير الخارجية أولاً ، ثم رئيس الوزارة ، وبلغاهما رسالتهما ، وقد علمت من العقيدين ، أن الجو كان أقرب إلى الود ، وأن وزير الخارجية ، ورئيس الوزارة بصورة خاصة ، شرحا لهما السبب الذي حمل الحكومة العراقية على عدم الاعتراف بوضع سورية ؛ ويتلخص بأنه عمل غير دستوري ، ولأن أحزاب العراق السياسية ، طلبت إلى الحكومة التدخل ، ثم أن رئيس الوزارة تبسط في الموضوع وقال : « كان بوسعكم أن تحلوا مجلس النواب حلاً دستورياً ، وذلك بأن يؤلف حسن بك الحكيم [1] ، مثلاً وزارة تتولى حل المجلس ، فلا تضطرون ، حينئذ لمجابهة

(١) حسن بك الحكيم : من رجال السياسة السوريين المخلصين ، ولد في دمشق سنة ١٨٨٥ ، تولى رئاسة الوزارة اكثر من مرة ، يمتاز بمتانة الخلق وطهارة اليد .

تلك الصعوبات ، من استلام الأمن ، وتوقيف عدد من رجال الحكومة والنواب ، مما اضطر رئيس الجمهورية [1] إلى الاستقالة ، وحل المجلس على الوجه الذي تم . ومهما يكن فالحكومة العراقية ، تود أن تعود الحياة الدستورية إلى سورية في أقرب وقت ، ولن تضع في سبيلها أي شيء من الصعوبات » .

إلى آخر ما قال ، مما لا يخرج عن معنيين : التبرير ، والتوجيه في وقت معاً ممزوجين بشيء من العتاب ، لما أُذيع عن رجال الحكومة العراقية في الإذاعة السورية ، مع استرعاء النظر لاخذ الحيطة من تسرب النفوذ الإفرنسي إلى سورية .

ولا أُريد التبسط في هذا الشأن ، لأن العقيدين سيتوليان بسطه وتفصيله . أما الذي أُريد أن أعرض إليه فهو أثر هذه الزيارة .

لم تصدر الحكومة العراقية بياناً عن مجيء الوفد ، ولا عن مقابلته لوزير الخارجية ، ورئيس الوزارة ، بل التزمت الصمت ، وكذا جريدة الاتحاد الدستوري ، التي هي لسان حال الحكومة .

واتصلتْ بالمفوضية هاتفياً جريدة الزمان وجريدة الهاتف ، وأخذتا معلومات مختصرة عن مجيء الوفد ومهمته ، واتصل الخبر ببقية الجرائد كالأخبار ولواء الاستقلال واليقظة وصدى الأهالي والأمة ، فمنها ما نشرت الخبر نشراً أقرب إلى الحياد ، ومنها من بنت أو علقت عليه تعليقاً غير مستحب ، كلواء الاستقلال واليقظة . أما جريدة الجبهة الشعبية فقد لزمت الصمت .

---

(١) رئيس الجمهورية : هو هاشم الاتاسي من رجال الادارة والسياسة في سورية ورئيس الكتلة الوطنيـة ، تولى رئاسة الجمهورية ، اكثر من مرة ، عرف بصلابة العود والخلق القويم وطهارة اليد ، توفي في مدينة حمص وقد تجاوز الثمانين .

وقد زارني بعد سفر الوفد ، وزير المملكة العربية السعودية ، وسألني عن مهمة الوفد ، فأجملتها له ، فكان مما قاله لي : « لقد أحسنت الحكومة السورية ، بإرسال هذا الوفد ، وأرى أن الحكومة العراقية ستتخذ من مجيئه وسيلة للسكوت عما جرى في سورية ، ثم للتراجع عن قرارها » .

وقد كان حريصاً على أن يعلم متى تجري الانتخابات في سورية ، ومتى تؤلف الحكومة التي ستتولى الإشراف على الانتخاب ، ومتى يفرج عن الموقوفين ؛ كما كان حريصاً على أن يعلم انطباع الوفد السوري عن الملك ابن سعود حين زاروه .

وزارني في اليوم نفسه وزير مصر المفوض ، فكان في أسئلته ، وحديثه ، ورأيه ، أشبه بالوزير السعودي .

وزارني بعد انصراف وزير مصر ، مدير وكالة الأنباء الإفرنسية ، واسمه المسيو دوفان ، وسألني عن مهمة الوفد ، فأجملتها له ، ثم شرع بعد ذلك يفرع الحديث ، ويسرد معلومات طريفة ، ويستنتج أموراً شتى ، تتعلق بسياسة سورية والعراق ؛ فقلت له : إن ما تقوله حسن ، ولكنه لا صلة له بمهمة الوفد . قال : نعم ، نعم ، أنا أعلم ذلك ، ولكنه على سبيل المحادثة .

وزارني مساء يوم السبت حكمت سليمان بك ، من رؤساء الوزارة السابقين ، ومن أبرز الشخصيات السياسية في العراق . ومعه فخري باشا الجميل ، من رؤساء مجلس النواب السابقين .

وقد كان حكمت سليمان متحفظاً للغاية ، يدور حول الموضوع ، ولا يخلص إليه ، كالطائر الحذر ، لا يكاد يدنو ، حتى يبعد ، وهكذا يشرع بالكلام عن السياسة السورية ، فينتقل إلى السياسة العربية بصورة عامة .

فرأيت أن أُجاريه ، وأدور معه حيث دار ؛ وهكذا فخري الجميل ، وإنْ كان أكثر صراحة منه ، وهو من المستحسنين لمجيء الوفد .

وزارني أحمد شوقي بك الحسيني ، من أعضاء مجلس الإعمار ، ومن أصدقاء نوري باشا السعيد ، وكان مسروراً جداً من مجيء الوفد ، وكان منذ عشرة أيام زارني ، واقترح أن تبعث سورية مثل هذا الوفد ، لذلك فهو مغتبط ومتفائل .

وكذلك زارني طالب مشتاق بك مدير البنك العربي ، ومدير الخارجية العام السابق ، وكان خلاصة ما قال : « نحن في العراق قلقنا لتعدد الانقلابات في سورية ، ولم نستحسن موقف حكومتنا الأخير ، وإنا لنرجو عودة الحياة النيابية إلى سورية والإفراج عن الموقوفين » .

تقارير سنة ١٩٥٢

٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١ إلى وزارة الخارجية

حول زيارة الوفد السوري :

زارني مساء يوم الأربعاء ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٥٢ ، تحسين باشا قدري ، رئيس التشريفات في البلاط الملكي ، وكان مما قاله لي : كنت عازماً على زيارة العقيد شوكت شقير والعقيد سعيد حبي ، زيارة خاصة ، ولكن قصر إقامتهما في بغداد ، وعودتهما السريعة إلى دمشق ، حالت دون زيارتي لهما ، فقد وصلا إلى بغداد أصيل يوم الخميس وغادراها صباح يوم السبت ؛ وهل كانا مسرورين من هذه الزيارة ؟ قلت : نعم .

قال إن العراق لا يريد لسورية إلاّ الاستقرار ، ويهمه ان تعود إليها الحياة النيابية ، ويفرج عن المعتقلين السياسيين من الوزارة والنواب » . انتهى كلام تحسين قدري ، الذي يعبر عن رأي البلاط ، فيما أرى .

واجتمعت بعد ذلك ، بتوفيق السويدي باشا ، من رؤساء الوزارة السابقين ، وجميل بك المدفعي ، رئيس مجلس الأعيان في وليمة عشاء ، فكان رأيهما قريباً من رأي تحسين قدري .

مباحثات نجيب الراوي :

وصل يوم الخميس ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٥١ ، من القاهرة إلى بغداد السيد نجيب الراوي ، وزير العراق المفوض في القاهرة ، وذكرت الصحف هنا أنه « قام بمباحثات في مصر ، تتعلق بأمرين ، الأول ، مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط . . . والثاني ، الحالة الراهنة في سورية ، وموقف العراق منها ، ومطالبته بسرعة الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، وإعادة الحياة الدستورية للبلاد ، وأنه أبلغ ولأة الامور في مصر ، رغبة العراق في أن يفسح المجال في سورية ، حتى تعود إليها حياتها الدستورية الطبيعية ، وأن تستخدم مصر نفوذها ، لتحقيق ذلك حتى تستقر الأحوال في سورية ، ويصان دستورها واستقلالها الكامل .

وأشارت الأنباء الأخيرة ، أن الحكومة المصرية ، قد أسدت النصح إلى المسؤولين في سورية الشقيقة ، بأن يسارعوا إلى إجراء الانتخابات في مواعيدها الدستورية ، وأن تتولاها وزارة محايدة ، وأن يتم الإفراج عن جميع المعتقلين ».

واتفق أن اجتمعت بنجيب الراوي ، على غير ميعاد في وليمة عشاء بدار محمود صبحي بك الدفتري .

ولم أكن أعرف نجيب الراوي ، من قبل ، فتعارفنا وتجاملنا بالعبارات المألوفة ، وسألته عن مدى توفيقه في وساطة مصر ؟ فأجابني بما يفهم منه أنه يلاحق ما يرسمه له نوري باشا السعيد ، ويهيء الجو للوساطة بين بريطانيا وبين مصر ، وأن السفارة البريطانية ، ميالة للتفاهم مع المصريين ، ولكن رجال الجيش البريطاني متشددون ومع ذلك فإنه يتوقع التفاهم في وقت قريب .

وأحببت أن أسوقه إلى الكلام عن سورية ، فتملص بلباقة .

سعدي الملاّ وصائب سلام :

قبيل مجيء الوفد السوري ببضعة أيام ، وصل إلى بغداد نائبان من نواب لبنان ، هما : سعدي بك الملاّ ، رئيس الوزارة اللبنانية الأسبق ، وصائب بك سلام ، وزير الداخلية الأسبق . وقيل لي إنهما جاءا ، موفدين من الحكومة اللبنانية للتوسط بين سورية وبين العراق ، بعد أن اتخذت الحكومة العراقية قرارها بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية .

واتصل بي هاتفياً صائب بك سلام من دار ماجد بك مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية ، عشية وصوله مع سعدي بك إلى بغداد .

وفي اليوم التالي زارني هو وسعدي بك ، فلم يُعرِّضا لي بشيء عمّا قيل عن سبب مجيئهما لبغداد : ثم زاراني يوم مجيء الوفد السوري ، ومكثا عندي مدة طويلة ، وخاضا في التحدث عن مواضيع شتّى ، علمت من خلالها أنهما على خلاف مع عبد الله بك اليافي ، رئيس الوزارة اللبنانية ، وإنما زارا بغداد للنزهة والاستجمام ، والإطلاع على أحوال العراق ، وقد زارا الكوت وكربلاء والنجف .

كانا يحدثاني بهذه الأحاديث والوفد السوري في غرفة ثانية من غرف المفوضية ، وانصرفا ولم يعلما بمجيء الوفد .

حوادث مصر :

زرت وزير مصر المفوض يوم السبت ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٥١ ، بعد أن أكثرت صحف بغداد ، من ذكر الوساطة التي يقوم بها نوري باشا السعيد بين بريطانيا وبين مصر ، وبعد أن لهجت الألسن بخبر تعيين حافظ عفيفي باشا ، رئيساً للديوان الملكي في مصر ، وعبد الفتاح عمرو باشا مستشاراً للملك

فاروق في الشؤون الخارجية ، فوجدته يرجو لنوري باشا التوفيق في مهمته على ما يحقق مطالب مصر .

ورأيته غير مرتاح للطريقة التي تمّ بها تعيين حافظ عفيفي ، وعبد الفتاح عمرو ، لأنها على ما قال لا ترضي الوزارة وتثير الرأي العام .

الأمير نايف في بغداد :

وصل منذ بضعة أيام إلى بغداد ، الأمير نايف أخو الملك طلال ، وقيل إن سبب مجيئه نفور بينه وبين أخيه ، ومنذ يومين ذهب إلى عمان جميل بك المدفعي رئيس مجلس الأعيان ، وأحمد مختار باشا بابان رئيس الديوان الملكي ، ويقال : إنهما ذهبا للاصلاح بين الأخوين .

أسفار نوري السعيد :

منذ أكثر من أسبوع ، سافر نوري باشا السعيد إلى لندن ، وذكرت الصحف هنا ، أن لديه عدة مشاريع يريد معالجتها في باريس ولندن ، كقضية الدفاع المشترك ، والتوسط بين بريطانيا وبين مصر ، ومفاوضة بريطانيا في إبرام معاهدة عراقية جديدة ، وقيل لي يوم سفره ، أنّ المقصود بالذات من سفره هو زيارة تركيا للتفاهم معها على قضية الدفاع المشترك وما يتفرع عنه .

وقد ذكرت الصحف هذا اليوم ، أنه قبل دعوة الحكومة التركية ، وسيزور أنقرة في طريق عودته إلى بغداد .

٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك إلى الوزارة الخارجية السورية رقم ٢

سفير أميركا والسياسة العربية :

زرت المستر ادوارد اس كروكر ، سفير أميركا وعميد الهيئة الدبلوماسية في بغداد . وبعد مبادلة عبارات المجاملة المألوفة ، قال لي : ما رأيك في موقف مصر من مشروع الدفاع المشترك ؟ قلت : أظنها تسرعت في رفض المشروع ، ولعل من دواعي موقفها هذا ، أن المشروع عرض عليها في زمن غير ملائم ، وبأسلوب غير مناسب .

فقال : « مهما كانت الأسباب ،فإن موقف مصر غريب في بابه ، لأنها إما أن تكون مع الدول الديموقراطية ، أو مع السوفييت ؛ أما الحياد فغير وارد .

وليس من مصلحة شعب من الشعوب ، أن يكون تحت سيطرة السوفييت .

ونحن لا بدّ لنا من اتخاذ أسباب الدفاع عن الشرق الأوسط ، ومن مصلحة الجميع أن يكون اتخاذ هذا المشروع بالاتفاق مع حكومات الشرق الأوسط .

فإن لم يكن ، اضطررنا بحكم الضرورة لاتخاذه وإنشاء قيادة عامة للوقوف في وجه الطغيان السوفييتي ، وذلك بالاتفاق مع بريطانيا وفرنسا وتركيا .

ولست أدري كيف أُفسر رفض مصر لهذا المشروع ؛ ولكني أقول ان الحكومة القائمة في مصر تعالج مشاكلها السياسية بالعاطفة، ولست أنكر عليها صدق عاطفتها ووطنيتها ،ولكن ما هكذا تعالج المشاكل السياسية ، ولا هكذا تكون أساليب رجل الدولة نعم ، إن مصر تطالب بريطانيا بالجلاء عن أرضها ، وهو طلب مشروع ، على أنها لو قبلت بالدفاع المشترك لتحقق لها هذا الطلب ، ولا يرد عليه أنها تخلص من احتلال فرد إلى احتلال رباعي ، فنحن لا نسيء استعمال المشروع ، ولا نمكّن الدول المشتركة به من إساءة الاستعمال » .

قلت : ألا ترون أنه كان بإمكان الانكليز أن يكونوا ألين جانباً مع المصريين ؟

قال : ولكن المصريين كانوا البادئين بالخشونة حتى كاد الأمر يخرج من يد الحكومة ، ويصبح بين أيدي عامة الشعب .

ثم قال لي : ما رأيك في المشروع ؟ وماذا عسى يكون موقف الحكومة السورية منه ؟

قلت : ما أظن الحكومة السورية تقدم على البت فيه قبل أن تتداول بشأنه مع بقية الحكومات العربية ، ويضع الجميع شروطهم لقبوله ، ويكون موقفهم واحداً .

فرفع يديه وقال : « ليس هناك شروط ، فالمشروع للدفاع عن الشرق الأوسط ، ونحن لا نسيء استعماله ، ولا ندع غيرنا (بريطانيا وفرنسا وتركيا) تُسيء استعماله ؛ أنا أعلم أنّ العرب ينقمون من بريطانيا وفرنسا سياستهما الاستعمارية ، ولكنا نحن الأميركان لا نستعمر ، ولا نمكنهما من استعمار البلاد العربية ، تحت ستار الدفاع المشترك ، وأنا أعلم أيضاً أن العرب ينقمون منّا ومن بريطانيا موقفنا من فلسطين ، وتمكين اليهود من إنشاء دولة إسرائيل

فيها ، ولكننا لم ننفرد بهذه الخطيئة ، فنصيب العرب منها أكبر من نصيبنا ؛ ماذا صنع العرب في أميركا ، وفي أوساط منظمة الأمم المتحدة من أجل الدعاية لقضيتهم في فلسطين ؟ لماذا لا يقوون مفوضياتهم وسفاراتهم ووفودهم ، لنشر الدعاية لقضية فلسطين ؟

لا شك ، أن من يتولى الحكم ، يرى ما لا يراه سواد الشعب ، فلذلك درجت الحكومات على تهيئة نفوس شعوبها ، بأنواع الدعاية لقبول ما تتبناه من الآراء .

أما الحكومات العربية ، فلا تكاد تبذل جهداً في تهيأة سواد الشعب لقبول آرائها . فتظل بينهما هوة بعيدة ، من حيث تفهم الأشياء ومراعاة المصلحة والإمكان . وهكذا شأن الحكومات العربية ، تجاري أهواء سواد الشعب ، وتحجم فيما فيه مصلحتها » .

ولم يشأ أن يختم حديثه ، قبل أن يعيد عليّ السؤال : ما رأيك في مشروع الدفاع المشترك ؟ قلت : ما أظن الحكومات العربية إلاّ عاملة على تحديد موقفها من المشروع ، بما يضمن مصلحتها ، ومصلحةأصحاب المشروع . قال : حسن . واستأذنت بالانصراف.

ذيول وتوابع :

وبعد يومين ، رد لي السفير الزيارة ، ولم يكد يستقر به المجلس ، حتى ابتدرني قائلاً : قلتَ لي منذ يومين أنك تظن أن الحكومات العربية ، ستعمل على تحديد موقفها من مشروع الدفاع المشترك ، بما يضمن مصلحتها ومصلحة أصحاب المشروع . قلتُ : أرجو ذلك . قال : ولكنك كنتَ قلتَ (أظن) والآن تقول (أرجو) . قلت : أظن ، وأرجو ؛ قال : حسن .

وكأنه أدرك أنه أفاض في الزيارة الماضية ، بهذا الموضوع وبالغ في شرحه ، وبسط ذيوله ، فحوّل مجرى الكلام إلى حديث أدبي تناول فيه الأدب والشعر وأنواعه ، وتنادر على الشعر الرمزي .

وبعد بضعة أيام دعاني إلى وليمة عشاء ، كان فيها عدد غير قليل من السلك السياسي ورجال الحكومة العراقية ، واتفق أن كنت واقفاً أتحدث مع وزير الاقتصاد ، وجمال بابان ، والمستر إيرلند مستشار السفارة الأميركية ، فعرّض وزير الاقتصاد بحب العراق لسورية وجفاء سورية له ، فقال مستشار السفارة : « أنا أعرف سورية جيداً ، وأعلم أن القضية العربية ولدت في دمشق ؛ وأن دمشق هي عاصمة العروبة ، ومركز الإشعاع للقومية العربية ، والذي يعنيه وزير الاقتصاد ، إتحاد القطرين ، ولكن هذا الاتحاد لم يأتِ وقته حتى الآن ، وسورية معذورة في التحفظ ، ولكن العراق يتجاهل هذه الحقيقة ».

ثم بعد أيام ، كنت في وليمة في القصر الأبيض ، وكان سفير أميركا وزوجته ، فوقفت زوجته معي ، وشرعت تسألني عن سورية وأحوالها ، والاتجاهات الجديدة في المذاهب الاجتماعية ، وخلصت من ذلك إلى التشنيع على الشيوعية والتحذير من الوقوع في شباكها ، ووصفت حكومة الاتحاد السوفيتي بالاستبداد والظلم والطغيان .

ثم سألتني عن ميول الشعراء في سورية ، وعن المواضيع التي تغلب على شعرهم . فقلت : المواضيع الوطنية . قالت : إنها مواضيع تحد من إنسانية الشعر الشاملة ، وتهبط به من سموه الروحاني .

قلت : جميع شعراء العرب في الوقت الحاضر ، يعالجون المواضيع الوطنية ، لأنهم يرون أن الأمة العربية ، مضطهدة ومظلومة ؛ فأطرقت قليلاً ثم رفعت رأسها وقالت : لست أرى هذا الظلم . قلت : ولكننا نراه ونلمسه .

الأمير نايف في بغداد :

ذكرت في تقريري المؤرخ ٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٢ رقم (١) ، شيئاً عن مجيء الأمير نايف من عمان إلى بغداد ، وعن سفر جميل بك المدفعي رئيس مجلس الأعيان ، وأحمد مختار باشا بابان إلى عمان . واتفق أن زارني بعد ذلك عبد الله زريقات القائم في أعمال المفوضية الأردنية في بغداد ، فسألته في أثناء الحديث عن سفر الملك طلال إلى أوربا ، فقال : ليس لدى المفوضية معلومات عن سفره ، ولكنني أظن أنه للاستجمام والنزهة . ثم سألته عن مجيء الأمير نايف إلى بغداد ، فقال : لا أكتمك الحقيقة ، لقد قابلت الأمير غب مجيئه ، وبقيت عنده نحواً من ساعة ، ففهمت منه أنه على اختلاف مع توفيق باشا أبي الهدى رئيس الوزارة الأردنية ، وقد ترك عمان مغاضباً حتى أنه لم يستأذن بالسفر أخاه الملك ، ثم عقب على ذلك بقوله : ولكن ليس بينه وبين أخيه الملك شيء من سوء التفاهم ، وإنما الاختلاف بينه وبين رئيس الوزارة .

٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٢

برقية وزير الخارجية إلى الأستاذ مردم بك

أعلمونا سريعاً كل ما تستطيعون معرفته حول زيارة طوقان لبغداد حالياً ، ومن قبله زيارة المدفعي لعمان .

٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٢

برقية الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية

جواب برقيتكم . نرجح أن تكون غاية الزيارة موالاة مساعي التوسط في النزاع بين الملك وأخيه وتنقية جو الاشمئزاز الحاصل في العراق بسبب تصريحات أبي الهدى . التفصيلات في البريد السياسي .

٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣ إلى وزارة الخارجية السورية

في أوائل هذا الشهر ، وصل إلى بغداد من عمان الأمير نايف ، أخو الملك طلال ، وعلمت أنه سافر دون أن يستأذن أخاه بالسفر ، وذلك لنفور بينهما ، ثم بعد وصوله ببضعة أيام سافر إلى عمان جميل بك المدفعي رئيس مجلس الأعيان العراقي ، وأحمد مختار باشا بابان رئيس الديوان الملكي ، للإصلاح بين الأخوين كما ذكرت لكم في تقرير مؤرخ ١٩٥٢/١/٦ رقم (١) وتقرير آخر مؤرخ ١٩٥٢/١/٢٣ رقم (٢) .

مكث المدفعي وصاحبه في عمان يومين ، ومن المحتمل جداً ، أن يكونا رغبا إلى الملك طلال ، أن يزور بغداد ، كما زار المملكة العربية السعودية ، ليزول الفتور بينه وبين البلاط الملكي العراقي ، والنفور بينه وبين أخيه .

وعاد المدفعي وصاحبه ، ومضت أيام ، ولم تظهر نتيجة لوساطتهما .

ثم بعد ذلك ببضعة أيام ، شاعت تصريحات توفيق باشا أبي الهدى ، المتعلقة بمشروع الاتحاد بين العراق وبين المملكة الأردنية .

وكان لهذه التصريحات ، صدى سيء في أوساط العراق السياسية ،

فحملت جميع الصحف العراقية حملة منكرة على أبي الهدى ، ووصمته بكل نقيصة ، وتسابقت في ذمه ، وتمزيق عرضه ؛ واستمرت هذه الحملة أكثر من أسبوع .

كل ذلك جعل الجو بين بغداد وعمان مظلماً متنكراً .

ومنذ بضعة أيام وصل إلى بغداد سليمان باشا طوقان وزير الدفاع الأردني ، ومهمته على الأرجح ، وعلى ما استقيناه من عدة مصادر ، تنقية هذا الجو ، وإصلاح ذات البين بين الملك طلال وأخيه .

والحكمة في اختيار سليمان طوقان لهذه المهمة ، أنه من أصدقاء الأمير نايف ، وأصدقاء نوري باشا السعيد ، وممن كانوا يقولون بالاتحاد بين العراق وبين الأردن .

وقد ترك بغداد أمس ، ولم تظهر ثمرة مهمته بعد .

١٩ شباط سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم (٤) إلى وزارة الخارجية السورية

الوثبة :

في شهر مايس سنة ١٩٤٧ ، بدأ السيد صالح جبر رئيس الوزارة العراقية يومئذ ، يفاوض الحكومة البريطانية لعقد معاهدة جديدة بينها وبين العراق ، تحل محل المعاهدة المعقودة بينهما في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ .

فعقد أول اجتماع ببغداد ٨ مايس ١٩٤٧ ، واجتماع آخر ١٥ منه ، وثالث ١٧ منه .

وبعد فاصلة أُعيدت المفاوضات ، فعقدت أربع اجتماعات ٢٢ و ٢٥ و ٢٧ تشرين الثاني و٣ كانون الأول سنة ١٩٤٧ .

واعتبرت هذه المفاوضات بين الحكومة العراقية وبين السفارة البريطانية في بغداد كافية للتمهيد . فأوفدت الحكومة العراقية إلى لندن ، وفداً للمفاوضة الأخيرة ، مؤلفاً من السادة : صالح جبر رئيس الوزارة ، وفاضل الجمالي وزير الخارجية ، وشاكر الوادي وزير الدفاع ، ونوري السعيد رئيس مجلس الأعيان ، وتوفيق السويدي عضو مجلس الأعيان .

فوصل إلى لندن ٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ ، وعقد أول اجتماع في وزارة الخارجية البريطانية ٧ منه ، وكان عن الجانب البريطاني المستر بيغن وزير الخارجية ، وجماعة من الخبيرين في هذا الشأن ، وعقد اجتماع ثان ٩ منه ، وانتهت المفاوضات بشأن المعاهدة في الاجتماع الأخير الثالث الذي عقد ١٠ منه ، وتمّ التوقيع على المعاهدة في مدينة بورتسموث بتاريخ ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ ، وسميت لهذه المناسبة (معاهدة بورتسموث) .

وعاد الوفد العراقي المفاوض إلى بغداد ، وأخذ السيد صالح جبر يمهد لتصديق المعاهدة وإبرامها ؛ ولكن الشعب رفض هذه المعاهدة ، وأعرب عن رفضه لها بمظاهرات صاخبة ، قامت في بغداد ، وبلغت عنفوان شدتها ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ ، واشتدت الحكومة في قمع تلك المظاهرات ، وأطلقت الرصاص على المتظاهرين ، فوقع عدد من القتلى ، ولم تهدأ الحال حتى أصدر سمو الوصي بياناً بالغاء (معاهدة بورتسموث) لأنها لا تحقق مطالب الشعب .

وأُطلق على تلك المظاهرات (الوثبة) ، كما أُطلق على اليوم السابع والعشرين من كانون الثاني (يوم الوثبة) ، ودرجت الأحزاب المعارضة لهذه المعاهدة على إحياء ذكرى ذلك اليوم من كل سنة .

فيخطب الخطباء ، ويتغنّى الشعراء ، وتنشر الصحف بالإشادة بذكرى ذلك اليوم ، والترحم على شهدائه ، والإنكار على السيد صالح جبر صاحب المعاهدة ، حتى صار ينبز[1] بالبورتسموثي ، على سبيل اللمز[2] والتندر .

والسيد صالح حبر ، من الشخصيات السياسية القوية في العراق ، عصامي

---

(١) ينبز : يلقّب .
(٢) اللمز : الاستهزاء والتندر .

طموح ، جريء ذكي ؛ أسلوبه في عمله السياسي خدمة العراق ، عن طريق التفاهم مع الإنكليز ، دون أن يظهر بمظهر الخنوع أو الضعف .

ولكن حملة خصومه السياسيين عليه، وسمته بميسم الموالين للانكليز ، وجعلته يعتقد أنه جرح في عدالته السياسية ظلماً وعدواناً .

صبر على ذلك أكثر من ثلاث سنوات ، ورأى أن يستعيد مكانته ، بتأسيس حزب سياسي ، فأسس حزباً في بغداد سماه (حزب الأمة الأ شتراكي) وذلك في حزيران سنة ١٩٥١ ، واتخذ هذا الحزب جريدة (الأمة) لساناً له ، فصارت تترجم عنه ، وتدافع عن رئيسه السيد صالح جبر .

وجرياً على ما تقدم ، احتفلت الأحزاب المعارضة بـ (يوم الوثبة) من هذه السنة٢٧ كانون الثانيسنة ١٩٥٢ ،فأقام حزب الجبهة الشعبية ؛ بالاشتراك مع الحزب الوطني الديموقراطي ، حفلة خطب فيها العميد طه الهاشمي رئيس الجبهة ، والأستاذ كامل الجادرجي رئيس الحزب الديموقراطي ، وغيرهما من أركان الحزبين ، وأقام حزب الاستقلال حفلة ، خطب فيها رئيسه السيد مهدي كبه ، وغيره من رجال الحزب ؛ وموضوعهم تحية يوم الوثبة ، والإنكار على أصحاب المعاهدة .

وكذلك احتفلت فروع هذه الأحزاب بهذه الذكرى ، في الموصل ، والحلة ، والبصرة ، وتبارى الخطباء والشعراء ، وتناقلت الصحف أقوالهم ؛ وكلها تنحت من أثلة [1] السيد صالح جبر ، وتنبذه [2] هو وأصحابه بمختلف الألقاب .

---

(١) اثلة : أرومة .
(٢) تنبذه : تصفعه .

وعيل صبر السيد صالح جبر ، وضاق ذرعاً بتكرر هذا التهجم عليه ، في هذا (العيد) من كل سنة .

فأعلن في جريدة الأمة (لسان حزبه) ، بأنه سينشر جميع الوثائق المتعلقة بالمعاهدة . ومهد لذلك بحملة شديدة على منتقديه ، وقرظ المعاهدة ، واتهم معارضيها بأكثر مما اتهموه ، وذهب إلى أبعد من ذلك ، فادعى بأنه لو صدقت المعاهدة لما ضاعت فلسطين .

وأخذ ينشر في جريدة الأمة تباعاً ، وثائق المعاهدة ومحاضر جلسات المفاوضة منذ الاجتماع الأول ببغداد ٨ مايس سنة ١٩٤٧ ، إلى أن وقع عليها في بورتسموث (١٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ ، ونشر نصها ، كما نشر نص معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وقايس بين المعاهدتين ، ليدل على أفضلية معاهدته .

ولكن كل ذلك ، لم يزد الأحزاب المعارضة إلاّ إمعاناً في الهجوم عليه ، إذ أخذت تفند ما في تلك الوثائق ، وتردها حجةً عليه من حيث أوردها حجة له .

هذه هي (الوثبة) في العراق ، وهذا خبر (يوم الوثبة) في هذه السنة .

٢٤ شباط سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم (٥) إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى التعميم تاريخ ١٩٥٢/٢/١٠ المتعلق بتنظيم مقاطعة إسرائيل .

المفروض أن يكون العراق من أقل الدول العربية اقترافاً لتهريب البضائع إلى إسرائيل ، أو استيراد شيء من منتجاتها ، لبعد الشقة وانعدام الحدود بينهما.

ولقد تحدثت في هذا الموضوع ، إلى غير واحد ، ممن يوثق بمعرفتهم واطلاعهم في هذا الشأن ، وأكدوا لي أن تهريب المواد الغذائية إلى إسرائيل ، يكون بالدرجة الأولى ، وبمقادير واسعة من المملكة الأردنية ، ثم من لبنان .

وإن الذي يذهب يستورده جماعة من الأردن ، ومن هناك يجد طريقه إلى إسرائيل من غير مشقة ، وأن مقادير الحبوب التي استوردها الأردن من العراق في الصيف الماضي ، ذهب نحو نصفها إلى إسرائيل ، كما ذهب مقادير عظيمة من الماشية كالبقر والغنم وغيرها من المواد الغذائية ؛ وقد استشهد من أكد لي ذلك ، بحوادث شهدها بنفسه بين بغداد وعمان .

وهكذا ،فأهم ما ينبغي العناية به في تنظيم المقاطعة ، أن تضبط حدود الأردن ولبنان ، ويُعتنى بهما عناية جدية مع الاهتمام بغيرهما من الدول العربية فيما يتصل بهذا الشأن .

٢٤ شباط سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بلك رقم (٦) إلى وزارة الخارجية السورية

بعثنا إليكم في هذا البريد ، بنص اتفاقية النفط التي صدقها مجلس النواب العراقي يوم الخميس ١٤ شباط سنة ١٩٥٢ ، وصدقها مجلس الأعيان يوم الأحد ١٧ منه . وقد عارضها جميع الأحزاب السياسية في العراق ، وانتقدتها صحف هذه الأحزاب باستثناء حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري باشا السعيد رئيس الوزارة . واستقال من أجلها نواب حزب الاستقلال وهم خمسة (ولكن لم تقبل استقالتهم) ، وهاجمها في مجلس الأعيان السيد صالح جبر عضو مجلس الأعيان ورئيس حزب الأمة الاشتراكي .

وبعد تصديقها من المجلسين دعا حزب الجبهة الشعبية والحزب الديموقراطي وحزب الاستقلال إلى الإضراب احتجاجاً على الاتفاقية وتصديقها ؛

وعين يوم الإضراب يوم الثلاثاء ١٩ شباط من الصبح إلى الظهر

فأضربت بغداد في اليوم المذكور إضراباً غير شامل ، وذلك لأن كثيراً من الناس ، لا يرى في هذه الاتفاقية إجحافاً بحقوق العراق .

سفر رئيس التشريفات إلى عمان :

سافر تحسين باشا قدري رئيس التشريفات الملكية إلى عمان ١٢ شباط سنة **١٩٥٢** ومكث هناك بضعة أيام ، وبعد عودته إلى بغداد ، زارني مساء يوم الثلاثاء **١٩** منه ، ففهمت من أثناء حديثه ، أنه تمكن من إقناع الملك طلال بتعيين مرتب لأخيه الأمير نايف الموجود الآن في بغداد . فيؤخذ من ذلك أن عودة الأمير إلى عمان غير معلوم أجلها الآن .

الجنرال روبرتسون في بغداد :

وصل إلى بغداد مساء يوم الأربعاء **٢٠** شباط سنة **١٩٥٢** الجنرال روبرتسون القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط ، وفي اليوم التالي اجتمع بنوري باشا السعيد رئيس الوزراء ، اجتماعاً طويلاً وكان معه السفير البريطاني في بغداد ، كما اجتمع بوزير الدفاع ، وكيل وزير الخارجية شاكر باشا الوادي .

وفي **٢٣** منه ، أصدرت مديرية الدعاية العامة بياناً رسمياً حول هذه الزيارة هذا نصه : (انتهزت الحكومة فرصة وجود الجنرال روبرتسون في بغداد ، فتداولت معه حول الضمان الجماعي ، وضرورة الإسراع بتسليح الجيش العراقي ، وتزويده بالمهمات والأسلحة الحديثة) .

سفر وزير مصر في بغداد إلى القاهرة :

ذكرت جريدة الاتحاد الدستوري لسان الحزب الذي يرأسه نوري باشا السعيد ، في عددها الصادر **٢١** شباط سنة **١٩٥٢** ، وبصدر الصفحة الأولى خبراً عن القاهرة هذا نصه : (رسالة من فخامة السعيد لماهر باشا .

تقول دوائر وزارة الخارجية المصرية أن معالي أحمد فراج طايع بك وزير مصر المفوض في بغداد ، والذي وصل أخيراً إلى العاصمة المصرية ، يحمل معه رسالة خاصة من فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية إلى رفعة علي ماهر باشا ، وتقول هذه الدوائر أيضاً ، أن رسالة السعيد تتعلق بوساطته في النزاع المصري البريطاني) .

واتفق أن الوزير المصري ، زارني قبل سفره بثلاثة أيام ، وذكر لي أنه مسافر إلى القاهرة ، وأنه أتى ليودعني لأن مدة غيابه ستكون نحواً من شهر ، يقضي منها ثلاثة أسابيع في القاهرة وبضعة أيام في عمان ، يتفقد أعمال المفوضية المصرية فيها ، لأنه وزير مفوض في بغداد وعمان ، ثم يقضي يوماً واحداً في دمشق ، ويبيت في المفوضية المصرية هناك ومنها إلى بيروت ، حيث يسافر بالبحر إلى الاسكندرية فالقاهرة .

فذهبت لزيارته وتوديعه بعد يومين ، وفهمت منه في الزيارتين ، أن سفره لأمور خاصة ،أهمها رؤية أولاده الذين هم في مدارس القاهرة . وحين أتينا في حديثنا على ذكر القضية المصرية ، قال لي ما معناه : (لا بدّ لبريطانيا من التسليم بمطالب المصريين ، لأنها مطالب مشروعة ، وعدم إجابتها اعتداء ظاهر ؛ على أن إجابة بريطانيا موقوفة على مقدار ما يظهره المصريون من الجد في الطلب ، والتمسك بحقهم ، واتحاد كلمتهم . ولولا ما كان منهم في هذا السبيل ، وما يتوقع أن يكون ، لما كان لوساطة الملك ابن سعود ، ولا لوساطة العراق قيمة) .

هذا ما قاله في هذا الشأن ، ولو كان يحمل رسالة خاصة لما جعل سفره إلى عمان فدمشق فبيروت فالإسكندرية فالقاهرة ، بل لكان سافر بالطائرة .

١٥ آذار سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٧ إلى وزارة الخارجية السورية

أنا آسف جداً للتأخر بإعلام الوزارة عن سفر الأمير نايف ، ولا أدري كيف غاب عن الدكتور جبر الأطرش ، أن يطلعني على المعاملة .

وشرح الحال هو كما يأتي : كنت مدعواً يوم الاثنين ٣ آذار سنة ١٩٥٢ ، إلى حفلة الغداء التي أقامها نوري باشا السعيد ، على شرف الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت ، في الساعة الواحدة والنصف ؛ وفي أثناء غيابي ، ورد إلى المفوضية كتاب من وزارة الخارجية العراقية مؤرخ ٣ منه ، مع جواز سفر دبلوماسي أردني ، عائد للأمير نايف وثلاثة جوازات سفر أردنية ، عائدة لحاشية الأمير وهم : السادة رشاد مظهر جمال الدين وفوزي محمد الكردي وعودة رزق الدلو ؛ وقد رغبت الوزارة بالتأشير على هذه الجوازات بسمة الدخول إلى سورية ؛ فوقع الدكتور جبر جواز الأمير (بأمر الوزير المفوض) لأنني كنت غائباً ، كما وقع بقية الجوزات .

وشتَّ عن باله أن يخبرني عن هذه المعاملة ، لما عدتُ ، ولم يخبرني بالأمر ، إلاّ قبل ساعة ، فآخذته على ذلك ، واتصلت بعبد الله زريقات القائم بأعمال

المفوضية الأردنية ، ففهمت منه ، أن الأمير نايف غادر بغداد يوم أمس الثلاثاء ، إلى لبنان بطريق دمشق .

كان الواجب ، أن نخبركم بالواقع منذ توقيع الجواز ، ولكن هذا الذي جرى .

وقد حاولت منذ ساعة ، أن أتصل بكم تلفونياً ، فلم أتمكن لأن الخط معطل ، ولا يزالون يعالجونه بالتصليح .

٦ آذار سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٨ إلى وزارة الخارجية السورية

سورية في مجلس الأعيان العراقي :

عقد مجلس الأعيان العراقي ، جلسة صباح يوم الاثنين ٣ آذار سنة ١٩٥٢ ، لتحرير صيغة جواب خطاب العرش ، حضرها ضيف بغداد ، الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت . تكلم فيها على سورية ووضعها ، اثنان من أعضاء المجلس هما : السيد صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي ، والسيد عبد المهدي من الحزب المذكور ؛ وأجابهما عن كلامهما السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، والسيد توفيق السويدي عضو مجلس الأعيان .

وأنا أنقل كلام الجميع المتعلق بسورية .

السيد عبد المهدي : « . . . سورية كما تعلمون ، يكاد ما يصيبها يصيب العراق ، وقد وقعت فيها أحداث خطيرة ، وكان موقف العراق منها موقف المتفرج ، في حين لا يجوز له ذلك ، لأن ما يهم سورية يهم العراق ، وقد وقف العراق في بداية الأمر ، موقف غير المعترف بالوضع القائم في سورية ، ولكن هل يصح أن يبقى موقف العراق ، عند هذا الحد ، أم أن هناك مساعي ،

كان يجب أن تبذل لتحقق أماني العرب في سورية . إن سورية ، لا ينكر ما لها من أهمية عظيمة ، وإذا كانت بعض البلدان العربية ، قد تجاهلت ذلك ، فعلى العراق أن لا يتجاهل ذلك ، وأن يكون هو الحادي الأول لإنقاذ سورية من محنتها الحاضرة ، ولا شك في أن رئيس الوزراء ملم بما عليه الحال في سورية ، وما هو وضعها القائم الآن والذي لا يستند على دستور ولا على أي نظام ، ولذلك فإن وضع سورية ، يجب أن يكون موضع اهتمامنا جميعاً ، وعلى الأخص من قبل المسؤولين .

أنا لا أُريد أن أتعرض لما قيل ، ولاكته الألسن في العراق وفي غير العراق ، وفي صحف العراق ، وفي صحف غير العراق ، عن الوفد الذي جاء إلى العراق من سورية ، ورجع يطبل ويزمر ، ويبني العلالي والقصور ، على نتائج مجيئه إلى بغداد ؛ ومع ذلك فلم تصدر الحكومة أي بيان حول الموضوع تنويراً للرأي العام ، ولذلك فإن رغبتي والتماسي من رئيس الوزراء أن ينور المجلس حول هذه الناحية .

السيد نوري السعيد : « . . . أما عن قضية سورية ، وما أظهره العين [1] المحترم من حزن وألم على ما أصابها ، فأقول عنه بأن أهل سورية ، هم أولى بأمورهم من جميع العراقيين ، والشعب السوري هو الذي يقدر مصلحته ، فإذا رغب الشعب السوري ، وطلب أن يتقدم العراق بأية مساعدة ، كما سبق له أن طلب ذلك قبلاً ، فالعراق مستعد لمعاضدة الشعب السوري بما يرغب وبما يشتهي ؛

أما لوم الحكومة العراقية ، فلا يتفق والمصلحة العامة والمنطق والعقل » .

---

(١) العين : في اصطلاح العراقيين ، عضو مجلس الأعيان .

السيد عبد المهدي : « أما قضية سورية واهتمامي بقضية سورية ، أظن أن فخامة نوري السعيد ، لا يشك بعروبتي ولا بإخلاصي للقضايا العامة ، هذا ما أعتقده ؛ اللهم إلاّ إذا كان فخامته قد غير رأيه بي منذ أشهر ؛ وأنا لا أوافق من يقول أن قضية سورية قضية داخلية متروكة للشيشكلي ، نعم أن هذه القضية لو كانت بأيدي السوريين أنفسهم ، لما قلت شيئاً ، ولكن القضية مودعة الآن للشيشكلي الذي يعرفه فخامة نوري السعيد ، وأعرفه أنا .

رئيس مجلس الأعيان السيد جميل المدفعي — مقاطعاً — أرجو أن لا يذكر أسماء أشخاص ، وأن يقتصر الكلام على القضايا السياسية للدولة .

السيد عبد المهدي — مستمراً — وهذا ما أنا بصدده » .

السيد صالح جبر : « إن الذي ورد في كلمة رئيس الوزراء حول القضية السورية ، وما يراه لمعالجتها على الشكل الذي سمعناه ، الأمر الذي يدفع بنا إلى التعليق على ما قال ببعض الكلمات ، لأن الذي سمعته الآن ، وفي هذه الندوة ، لا يتفق مع الخطة التي اطلعت عليها ، والتي عينت سياسة الحكومة تجاه هذه القضية في خطاب العرش ، وعنايتها بالقضايا العربية ، بصورة تدعم علاقات البلاد هذه ، وتساعد على ضمان استقلالها . أنا أعتقد أيها الإخوان ، أن من واجبنا نحن أن نعني بهذه الشؤون العربية ، وقد أخذ العراق بهذه التقاليد منذ زمن طويل ، فإذا ما تعرض قطر من الأقطار العربية إلى المخاطر ، فلا يجوز لنا أن نقول هنا إن هذه الأمور يجب أن تترك لأبناء القطر الذي يتعرض كما ذكرت ، ولكن قد يجوز أن تترك مثل هذه لأبناء تلك الأقطار فيما إذا كانت هناك حكومات شرعية قائمة ، وليست حكومات طارئة تأتي عن طريق التمرد والثورة ، فتزيح رئيس الجمهورية الشرعي ، عن منصبه وتزج الحكومة المسؤولة في السجون كما حدث في سورية ، ولهذا فنحن لا نستطيع أن نتنصل عن واجباتنا كعرب وكعراقيين تربطنا مع هذه الأقطار

روابط وثيقة ، هي روابط الدم والجوار واللغة والأماني والآمال المشتركة ، لهذا أرجو أن لا نهمل العناية بهذه الشؤون .

لقد حاولنا أن نتكلم في الشؤون العربية خاصة ، في شؤون سورية وشرقي الأردن ، في اللجنة ، وقد سمعنا من المسؤولين ، أن ما عملته الحكومة ، هو ما كان باستطاعتها أن تعمله ، وقد اطلعنا مدى هذا العمل ، فلم نرتضه لاعتقادنا بأن واجبات العراق ، أن يعمل أكثر مما عمل .

إننا لا نستطيع أن نرغم الحكومة أن تعمل أكثر مما عملته ، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نخالف موقف الحكومة بهذا الخصوص .

سادتي لا يصح الاكتفاء بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية . وأنا أعتقد أنّ باستطاعتنا أن نعمل أكثر وأكثر مما عملنا حتى الآن .

رئيس الوزارة — مقاطعاً — مثل أيش ؟ إيش نعمل يعني ؟

صالح جبر — مستمراً — أنت ما تعرف إيش كان لازم يصير ؟

سادتي ، أنا أخشى أن يكون لهذا التقاعس ، أو لهذا العمل المحدود في معالجة الشؤون العربية ، أخشى أن يكون له علاقة بتوجيهات ، قيل إنها آتية من الخارج ، إن الوضع القائم في سورية ، كما يعلم الجميع يقابل بالرضا من قبل دول معلومة ، وأنا أرجو أن لا يكون لتوانينا في العمل بهذا الحقل ارتباط بهذه الأمور » .

السيد نوري السعيد : « أنا في الحقيقة كنت أُريد أن أسأل العين[1] المحترم أن يرشد الحكومة التي تتمنى أن تسمع هذا الإرشاد ، كما يستحسنه

---

(١) العين : سبق وشرحنا هذه الكلمة فليرجع اليها .

المجلس والشعب ، فليرشدنا إلى طريقة معالجة الوضع في سورية ، وأن يقترح أية طريقة يرتئيها لذلك ويعتقد أنها في مصلحة البلاد ، ونحن على استعداد للاستماع إلى تلك النصيحة وذلك الإرشاد ، غير أن الواقع هو أن جميع الدول العربية ، لم تشارك حتى رأي الحكومة العراقية في موقفها من أحداث سورية فجميع الحكومات العربية ، رأت رأياً يختلف ورأي الحكومة العراقية ، وكان رأي الحكومة العراقية ، هو عدم تشجيع مثل هذه الأعمال ، ونحن لا نستطيع أن نقوم بأبعد من هذا ، إلاّ إذا كان لدى العين المحترم اقتراح معين ، فليرشدنا إليه ونحن مستعدون لسماعه » .

السيد توفيق السويدي : « هناك ثلاثة طرق ، لمعالجة قضية سورية ، أولها الرجوع إلى مجلس الأمن ، باعتباره المرجع إذا كان الوضع في سورية ، يهدد سلامة الأمن الدولي ، والطريق الثاني ، هو طريق الرجوع إلى الجامعة العربية التي عليها أن تتخذ التدابير التي تراها ، أما الطريق الثالث ، فتقوم به بعض الدول المجاورة ، غير أنه ما من أحد تقدم إلى مجلس الأمن قائلاً بأن ما وقع في سورية ، يخلّ بسلامة الأمن العالمي ، كما لم يتقدم أحد إلى الجامعة العربية ، ويقول لها : بأن الوضع في سورية يعرض استقرار الدول المجاورة إلى الخطر » .

ثم تكلم السيد صالح جبر ، بما لا يخرج عن كلامه الأول .

ولم يكن لكلامه ، ولا لكلام صاحبه السيد عبد المهدي ، وقع حسن في النفوس ، وقد حملت عليهما جريدة السياسة ، بمقالة افتتاحية عنوانها (شنشنة أمية قومية بورتسموثية . . .) . تجدونها مع هذا التقرير .

٩ آذار سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٩ إلى وزارة الخارجية

يغادر بغداد السيد تحسين قدري رئيس التشريفات الملكية مساء يوم الثلاثاء ١١ آذار سنة ١٩٥٢ بسيارات شركة نيرن ، فيصل إلى دمشق صباح يوم الأربعاء ، ويمكث بها يوماً واحداً ، ثم يتوجه إلى بيروت لقضاء بضعة أيام ، وربما كان لسفره صلة بسفر الأمير نايف .

١٥ آذار سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٠ إلى وزارة الخارجية السورية

أمير الكويت في بغداد :

كانت إمارة الكويت في عهد الدولة العثمانية تابعة للبصرة ، يحكمها شيخ من آل الصباح على سبيل الوراثة ، فلما احتلت بريطانيا العراق ، فصلتها عن البصرة وجعلتها في حكم المحميات .

لذلك فالحكومة العراقية تعتبرها جزءاً من أرضها ، فُصل عنها بغير رضائها .

وقد كان من أعظم أماني المرحوم الملك غازي أن يستعيد الكويت على أي حال من الأحوال .

حدثني أحد الوزراء العراقيين ، أن الملك غازي ، استدعى في إحدى الليالي رئيس أركان الجيش العراقي ، وأمره باحتلال الكويت ، فشرح له القائد ، ما يطلبه من المهام لتنفيذ هذا الأمر ، ولم تكن ليلتئـــذ موفورة ، فسوّف الأمر .

والكويت على صغر مساحتها ، وقلة نفوسها أصبحت أغنى بقعة في العالم ، وأميرها أغنى ملوك الأرض ، إذ أصبح وارد الكويت من النفط خمسين مليون دينار في السنة .

فازدادت رغبة العراق في التقارب ، ولكن على سبيل الصداقة والتفاهم ، وحرصت حكومة العراق على حل المشاكل بطريق الملاينة والمجاملة ، ووجدت في نفس أمير الكويت استجابة لذلك .

ففي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد ٢ آذار سنة ١٩٥٢ ، وصل إلى بغداد بطائرة عراقية خاصة ، الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت ، ومعه الشيخ جابر أحمد جابر ، والشيخ صباح أحمد الجابر ، والسيد عبد الله الملاّ صالح سكرتيره الخاص ؛ وكان في استقباله بالمطار ، رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس الأعيان ، ورئيس مجلس النواب ، ورئيس التشريفات الملكية ، ورئيس الديوان الملكي ، والوزراء ، ورئيس أركان الجيش ، وأمين العاصمة ، ووكيل وزارة الخارجية ، وغيرهم من رجال التشريفات والاستقبالات ؛ وتوجه من المطار بموكب فخم إلى القصر الأبيض ، حيث نزل به ضيفاً على الحكومة ، حيث رحب به الوصي على العرش ، وفي المساء أقام له الوصي مأدبة عشاء في قصر رحاب ، وقلده وسام الرافدين من الدرجة الأولى كما قلد من معه ثلاثة أوسمة .

وأقام له يوم الاثنين ٣ آذار رئيس الوزراء مأدبة غداء في بهو العاصمة ، حضرها رجال البلاط والحكومة ورجال السلك السياسي العربي ، وقد كان رئيس الوزراء صلة التعارف بينه وبين المدعوين . وفي مساء اليوم نفسه ، أقام أمير الكويت حفلة عشاء في القصر الأبيض على شرف الوصي . وفي صباح يوم الثلاثاء ٤ منه ، زار المؤسسات والوحدات العسكرية ، المرابطة ببغداد ، وزار الكلية العسكرية وكلية الطيران وكلية الأركان ومدرسة المدفعية ، وفي

الساعة الرابعة والنصف من اليوم نفسه ، أقام له أمين العاصمة السيد عبد الله القصاب حفلة استقبال في بهو العاصمة ؛ وكان جمع المدعوين فيها غفيراً جداً ، وقُدّم إليه رجال السلك العربي والأجنبي .

وقد استرعى نظري عدم وجود السفير الإيراني أو من ينوب عنه من موظفي السفارة الإيرانية ، وذلك لأن الحكومة الإيرانية تدعي بأن الكويت جزء من إيران .

كما أنه لم يحضر هذه الحفلة السفير البريطاني ، ولا غيره من موظفي السفارة البريطانية ، لأنهم لا يزالون في الحداد على ملكهم .

وذهب بعد ظهر يوم الأربعاء إلى الكوفة ، وبات بالقصر الملكي فيها ، وزار كربلاء والنجف ، وعاد إلى بغداد ؛ وانتهت الزيارة صباح يوم السبت الثامن من آذار ، فغادرها إلى الكويت بطائرة عراقية خاصة ، بعد أن ودع بمثل ما استقبل به من الحفاوة .

وقد كان احتفال الحكومة العراقية به بالغاً ، كما أن جميع الصحف ، رحبت به ترحيباً عظيماً ، وعقدت على هذه الزيارة أحسن الآمال .

وأمير الكويت في الحادية والستين من عمره (كما قال في أثناء حديثه) ، ممتلىء الجسم إلى السمن ربعة [٢] ، يميل في مشيته قليلاً إلى الجانب الأيمن ، وأظهر شيء فيه عدم التكلف ، فهو غير متكلف في لبسه وحديثه وإشاراته .

وقد أخبرني رئيس التشريفات الملكية ، بأن الوصي ، سيرد له الزيارة ، فيذهب إلى الكويت بعد اليوم العشرين من شهر آذار .

---

(١) ربعة : بين الطويل والقصير .

وقد جرت بينه وبين الحكومة العراقية مدة وجوده في بغداد ، محادثات في الأمور الآتية :

١ً — بحث مسألة الحدود بين البلدين على أساس جديد ، وكان قد جرى تمهيد لهذا الموضوع قبل بضعة أشهر ، قام به السر روجر ماكنز سكرتير الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية البريطانية ، وكان السر روجر وصل بغداد ١٤ شباط ،فمهد السبيل لتسوية مشكلة الحدود .

٢ً — المياه للكويت : ليس في إمارة الكويت كلها ، نهر ولا ساقية ولا عين ، وماء آبارها ملح ، ويشرب أهل الكويت من مياه شط العرب ، تنقلها إليهم السفن ، وتباع بأسعار عالية ، وقد كانت النيـــة متجهة إلى تصفية ماء البحر ، وجعله صالحاً للشرب ، ولكن العراق أظهر استعداده لتحقيق مشروع جر المياه إلى الكويت من شط العرب .

٣ً — الكمارك : عقد اجتماع في دار وزير المواصلات والأشغال روكيل وزير المالية ، حضره سكرتير أمير الكويت ومدير الكمارك والمكوس العام ومعاونه ، وجرى البحث في تعاون البلدين حول الشؤون الكمارك والمكوس ومكافحة التهريب .

٤ً — البريد والبرق والهاتف : كانت دائرة البريد والبرق في الكويت حتى سنة ١٩٤١ ، تعتبر من الوجهة البريدية والبرقية بين البلدان ، وفق الأجور المعمول بها في العراق ، إلاّ أن الوضع تغير منذ سنة ١٩٤١ ، وأصبحت الكويت من هذه الجهة كالبلدان الأجنبية . وقد عقد اجتماع حضره أمير الكويت وسكرتيره ووزير المواصلات والأشغال ومدير البريد والبرق العام ، جرى البحث فيه حول إعادة المواصلات

البريدية والبرقية والهاتفية إلى سابق عهدها ، وتأسيس مصلحة هاتف مباشرة بين البلدين .

٥ً — التمهيد إلى عقد اتفاقية تجارية بين البلدين .

٦ً — مسائل استرداد المجرمين ومكافحة المهربين .

وينتظر إيفاد وفد كويتي لإتمام بحث هذه الأمور والاتفاق عليها .

٢٢ آذار سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم (١١) إلى وزارة الخارجية السورية

منذ بضعة أيام ، وصل إلى بغداد السيد علي البهلوان التونسي سكرتير الحزب الحر الدستوري التونسي الذي يرأسه الحبيب أبو رقيبة ، فنوهت الصحف بمجيئه ، ولقي من الحكومة العراقية قبولاً حسناً ، فقد اجتمع برئيس الوزارة ووزير الخارجية وغيرهما من الوزراء ، كما اجتمع برؤساء الأحزاب السياسية .

وقد زارني في هذا اليوم ، وذكر لي ، أنه سيكون في دمشق يوم الخميس ٢٧ آذار ، وأظهر لي رغبة شديدة بزيارة رئيس الدولة ، ورئيس الأركان العامة ، فوعدته بالكتابة إليكم في هذا الشأن .

٢٥ آذار سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٢ إلى وزارة الخارجية السورية

تعلمون أن السيد موسى الشابندر وزير العراق المفوض في دمشق ، وصل إلى بغداد منذ أكثر من أسبوع .وقد نزل في دار أخيه السيد إبراهيم ، فذهبت للسلام عليه ، بعد ثلاثة أيام من مجيئه ، فلم أجده في الدار ، فوضعت له بطاقة ، وبعد ثلاثة أيام رد لي الزيارة ، ومكث عندي وقتاً غير قصير ، ودار بيني وبينه ما يلي :

قال : كيف أنت ؟ أرجو أن لا تجد حرجاً في المقام ببغداد ، بعد أن قررت الحكومة العراقية عدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية .

قلت : الواقع أنَّ الحرج الذي أجده هو معنوي . ولولا ذلك لما شعرت بالعزلة ، لأن الحكومة العراقية ، حرصت على أنْ تجعلني ، لا أشعر بالفرق بين الحالين قبل القرار وبعده ، اللهم إلاّ في بعض الأشياء الشكلية وهي قليلة .

قال : يسرني ذلك ، ولكن مقامي في دمشق ، كان على غير هذا الحال ، فقد كان في وقت ما ، على باب المفوضية العراقية ، من يسأل كل داخل إليها عن هويته والغاية من دخوله . وأرجو أن لا تفهم من ذلك ، أنني متبرم بما وقع ، فأنا لا أحمل لسورية إلاّ الحب والإخلاص ، وما اعتبرت نفسي

في يوم غريباً عنها ، فأنا عربي ، قبل كوني عراقياً ، وإنما ذكرت ذلك لك على سبيل المباسطة .

قلت : يسوءني أن تلاقي ما يزعجك في دمشق . ولكن قل لي من كان السبب ؟ أليست الحكومة العراقية التي اتخذت قرارها المعلوم ؟

قال : هذا الذي أُريد أن أُعالجه وإياك بعناية شديدة . أتريد أن تدوم هذه الحال بين سورية والعراق ؟

قلت : كلاّ ، والعلاج بيد حكومتكم . وقد كنتُ قلتُ لوزير خارجيتكم يوم بلغني قرار الحكومة بعدم الاعتراف ، أنّ هذا عجيب في بابه وأن الحكومة العراقية ستبقى وحدها فيه .

قال : ثق بأنني من رأيك ، وأقول أيضاً أنّ الوصي لم يرضى عن هذا القرار ، ولكنه لم يكن في بغداد ليحول دون اتخاذه . وقد أضطر نوري باشا لاتخاذ هذا القرار بضغط الأحزاب السياسية ، وأخص منها حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه السيد صالح جبر ، وحزب الاستقلال الذي يرأسه السيد مهدي كبه ، ولم يكن ضغطهما إلاّ للشغب والتهويش على نوري باشا ، فاضطر لعقد ذلك القرار .

والآن أرى من واجبي وواجبك ، أن نعمل لإزالة هذا الجفاء بين القطرين.

ولا يخفى عليك أن الحكومة العراقية ، لا بدّ لها إذا أرادت الرجوع عن هذا القرار من أسباب تبني عليها . وينبغي أن تكون الخطوات في هذا الشأن متقابلة ، لأنه ليس من المصلحة ، أن تنال إحدى الدول العربية من كرامة أختها .

قلت : حسن . فما هي الخطوات التي خطاها العراق ؟ وما هي الخطوات التي ينبغي أن تخطوها سورية .

قال : ألا تعد تصريح نوري باشا في مجلس الأعيان الذي قال فيه أن ما حدث في سورية يعني أهل سورية . . . إلى آخر ما جاء في التصريح ، ألا تعد ذلك بادرة حسنة في هذا الشأن ؟

قلت : بلى .

قال : ألا تفكر الحكومة السورية بإجراء انتخابات وتشكيل وزارة تشرف على الانتخاب ؟

قلت : لقد صرح رئيس الدولة تصريحاً يتعلق بهذا الأمر ، منذ مدة قريبة ، وتناقلت الصحف تصريحه .

قال : نعم ، إذا اعتبر تصريح رئيس الدولة خطوة مباركة ، كما اعتبر تصريح رئيس الوزارة العراقية كذلك . وتنتظر الحكومة العراقية خطوة ثانية ، تجعلها وسيلة لإلغاء قرارها .

قلت : أتكتفي الحكومة العراقية ، بتصريح آخر من رئيس الدولة ، يكرر فيه ما قاله ، ويشير فيه إلى زمن تحقيقه ، فتتخذ هذا التصريح وسيلة لإلغاء قرارها ؟

قال : نعم ، إذا وافقت الحكومة السورية على تشكيل وزارة ، تتولى أمور الانتخاب فأنا الضمين بأن تلغي الحكومة العراقية قرارها .

هذا ما دار بيني وبين السيد موسى الشابندر ، نقلته لكم راجياً تزويدي بما ينبغي من الملاحظات في هذا الشأن ، لأنه قد يعود لمباحثتي فيه .

١٥ نيسان سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٣ إلى وزارة الخارجية السورية

زارني يوم الأحد ١٣ نيسان ، موسى بك الشابندر وزير العراق المفوض في سورية ، فعلمت منه أنه سيعود إلى دمشق ، بعد بضعة أيام .

وقد تناولنا بالبحث موقف الحكومة العراقية ، من الوضع الراهن في سورية ، فقال لي :

(يسوءني أن يستمر هذا الحال الشاذ ، بين الحكومتين ، وقد عملت مدة إقامتي في بغداد على إقناع الحكومة بضرورة الاعتراف بالوضع القائم في سورية ، فوجدت ميلاً ظاهراً من الوصي ومن رئيس الوزارة ، ويمكنني أن أقول إنّ الحكومة هنا ، تلتمس وسيلة معقولة ، لإلغاء قرارها الأول .

وقد كنت أمس عند رئيس الوزراء ، فسألني عن سبب زيارة العقيد الشيشكلي للملك ابن سعود ، فقلت : زيارته للملك ابن سعود مثل زيارته للملك طلال ، ولرئيس الجمهورية اللبنانية ، وقد يعقد معه قرضاً . قال : فلماذا لا يزورنا ونحن مستعدون أن نعقد له قرضاً ؟

قلت : كيف يزوركم وأنتم لم تعترفوا بعد بالحكومة السورية ؟ قال :

هذا أمر يسير ولا يطول أمده، ونحن ننتظر خطوة من الحكومة السورية ، نجعلها وسيلة للاعتراف .

قال موسى بك ، فهذه رغبة صادقة من رئيس الوزراء ، لا أشك فيها) .

ثم رغب إليّ موسى بك ، في أن يعامل العراقيون في الحدود السورية معاملة لطيفة ، كما رغبتُ إليه في حل قضية أُجرة المفوضية العراقية بدمشق .

وقد كتبت لكم كتابين مفصلين في هذا الشأن .

٢٢ نيسان سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٤ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى التعميم الإداري رقم ٢٥ تاريخ ١٩٥٢/٤/١٤

عن وضع الدكتور جبر المسلكي ونشاطه وخلقه .

وضعه المسلكي : لا يجهل أحداً ، ولا يجهله أحد من جميع الهيئات الديبلوماسية في بغداد ، ومن وزارة الخارجية العراقية ، ومن كثير من الوزارات والدوائر ، والأوساط السياسية ، وشخصات بغداد وغيرهم . ولم أسمع أحداً ممن ذكر يذكره بسوء .

وللين عريكته وكثرة معارفه، يتمكن من تسيير الأعمال وتيسيرها وإنجازها بأسرع ما يمكن . ويساعده على عمله معرفته العربية والإفرنسية والانكليزية ، معرفة لا يحتاج من هو وظيفته لأكثر منها .

نشاطه : نشيط جداً ، يحب العمل ولا يتململ منه ، ولقد رأيته يشتغل بعد أن صدر مرسوم بنقله إلى دمشق منذ نحو شهرين ، وبقي في المفوضية حتى الآن بانتظار خلفه ، رأيته يشتغل كموظف جديد عُين مجدداً ، وهذا من أغرب أنواع النشاط .

خلقه : لين العريكة ، سهل الجانب ، قريب المأخذ ، لا يحب المخالفة ولا المجادلة ولا المخاصمة ، فهو إذا رأى رأياً ، مستعد للنزول عنه ، يحب الاطلاع على ما ينبغي وما لا ينبغي ، ولعل مرد ذلك أن طبيعة عمله تقضي به .

ترفيعه : جدير بالترفيع الذي يمنحه إياه قانون الموظفين الأساسي .

٢٢ نيسان سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٥ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى التعميم الإداري رقم ٥٢ تاريخ ١٩٥٢/٤/١٤

عن وضع السيد صالح عقيل[1] قنصل سورية في الموصل

المطالعة التي سأكتبها في هذا الشأن مطالعة ، لا أقدر أن أدعي أنها مبنية على درس كاف ، لأنني ما عرفت السيد صالح إلاّ منذ ستة أشهر ، حين استلمت أعمال المفوضية في بغداد ، مع العلم أن أعماله القنصلية في الموصل ، لا تكاد تقتضيه أن يراجعنا ، إلاّ في النادر النادر .

فاتصالنا به هو ، أن نحول إليه البريد الآتي من دمشق ، وأن نزوده بالمال من وفر المفوضية ، فنحول إليه من حين إلى آخر المبالغ ، التي تعلمنا الوزارة بتحويلها إليه . ولقد زار بغداد منذ أكثر من شهر ، لأمور صحية ،

(١) صالح عقيل : هو صالح بن محمد خير عقيل ولد في يبرود سنة ١٩١٠ ودرس في مدينة حمص في الثانوية ثم انتسب الى الجامعة الاميركية في بيروت وفي عام ١٩٤٣ عين في وزارة الخارجية السورية ، شغل عام ١٩٥٥ منصب وزير الأعلام ، وفي عام ١٩٦١ .

ومكث بها بضعة أيام ، تردد فيها إلى المفوضية كثيراً ، فسألته عن عمله ، وشؤون القنصلية في الموصل ، وعن أمور متعددة تتصل بذلك .

وعلى هذه المعلومات اليسيرة ، سأبني مطالعتي .

وضعه المسلكي : هو حسن الهيئة ، حسن الملبس ، يظهر عليه الإتزان في مشيه وجلوسه وكلامه ، لا تستفزه نزوات الشباب وأهواؤهم ، ولم يبلغني عنه ما يجرح عدالته المسلكية في بلدة محافظة كالموصل .

نشاطه : لم يبلغني عنه ما يطعن في نشاطه .

خلقه : هادىء على الرغم من عصبيته ، معتد بنفسه ، مأمون على عمله .

ترفيعه : جدير بالترفيع الذي يمنحه إياه قانون الموظفين الأساسي .

٢٧ نيسان سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٦ إلى الوزارة الخارجية السورية

زارني صباح يوم السبت ٢٦ نيسان ١٩٥٢ ، الأستاذ سلمان الصفواني ، صاحب جريدة اليقظة ، إحدى الصحف اليومية في بغداد . وأخبرني أن السيد سليم زبوني التاجر العراقي المقيم في بيروت ، أبلغه أن الحكومة السورية ، تريد أن تدعوه إلى زيارة دمشق إذا وافق على الدعوة . وأنه وافق مبدئياً ، وأراد أن يعلمني بالأمر . فأبديت له استحساني وارتياحي لموافقته .

وأرى أن الحكومة تحسن صنعاً بدعوة الأستاذ الصفواني ، لأنه من الشخصيات المحترمة ، ومن أصحاب المبادىء القويمة ، ومن المعروفين بالوطنية الصادقة ، يصدر فيما يكتب عن ضميره ، ويقول ما يعتقده ، وهو صريح وجريء ، ولكلامه وزن وقيمة وتأثير .

برقية رقمية نمره (٥) تاريخ ١٩٥٢/٥/٩

الخارجية

يغادر بغداد لبيروت بالطائرة صباح العاشر من أيار ، الشيخ محمد آل خليفة ، عم حاكم البحرين . وقد يزور دمشق خلال الأسبوع . التفصيلات بالبريد السياسي .

المفوضية

١١ أيار سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٧ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى برقيتنا الرقمية (٥) تاريخ ١٩٥٢/٥/٩

عم أمير البحرين في بغداد :

وصل إلى بغداد من البحرين الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة ، عم أمير البحرين ، يوم الجمعة ٢ أيار سنة ١٩٥٢ ، ودخل المستشفى الملكي لفحص صدره ، ومكث به أربعة أيام ، ثم خرج منه ونزل في فندق تايكَرس .

وقد اعتنت الحكومة العراقية بمجاملته والترحيب به . فرأيت من المناسب أن أزوره مستفسراً عن صحته ، لما في ذلك من تمتين أواصر المودة بيننا وبين إمارة البحرين .

فذهبت إليه يوم الجمعة ٩ أيار ، فوجدته يشكو شكوى خفيفة من صدره ؛ وهو في السبعين من عمره ، ولم يكد يستقر بي المجلس ، حتى التفت إليّ ، وذكرني بأنه اجتمع بي في دمشق سنة ١٩٣٠ ، وطفق يتكلم بإسهاب ، حتى أشفقت على صحته ، وكلامه يدل على أدب ومروءة وكرم نفس .

وكان مما يعنينا أن نشير إليه من كلامه ، اهتمامه بشؤون سورية وحوادثها ، وإعجابه بالخطوات الواسعة التي خطتها في ميدان التقدم ، وبالحزم والجد ، والقضاء على الميوعة في الحكم .

وللشيخ حافظة قوية ، فقد روى لي من حفظه ، عدة مقاطع من خطبة العقيد أديب الشيشكلي [1] التي ألقاها في حماة [2] وأظهر لي إعجابه بما اشتملت عليه .

ولما سألته عن مدة إقامته في بغداد ، قال لي : (سأسافر إلى بيروت بالطائرة في الساعة السادسة من صباح يوم السبت العاشر من أيار ، حيث أنتظر مجيء أحد أولادي من انكلتره بالطائرة في اليوم نفسه أو بعد يوم) .

قلت له : أما تفكر بزيارة دمشق ؟ فقد طال العهد على زيارتك الأولى لها ؟ ولك فيها أحباب وأصحاب ، فضلاً عن أنّ الحكومة ترحب بزيارتك .

فقال لي : (أما والشأن كذلك فسأزور دمشق من بيروت ، في أول فرصة بعد وصول ولدي من انكلتره إلى بيروت ، وأرغب أن أزور رئيس الدولة ، ورئيس الأركان العامة فأنا معجب بسيرتهما ، وأرجو أن يوفقهما الله إلى ما فيه خير سورية والعرب) .

---

(١) العقيد اديب الشيشكلي : هو من ضباط الجيش السوري حارب اسرائيل على جبهة فلسطين سنة ١٩٤٨ ، قام بانقلابه على وزارة حزب الشعب سنة ١٩٥١ وانتخب رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٣ .

(٣) حماة : بلدة كبيرة تبعد عن العاصمة دمشق مقدار مايةوسبعين كيلومترا تقريبا . وهي اليوم مركز محافظة وذكرها ياقوت في معجم البلدان : انها مدينة كبيرة كثيرة الخيرات يحيطها سور محكم ، وفيها اسواق عديدة وجامع مشرف على نهر العاصي عليه عدة نواعير وفي طرف المدينة قلعة عظيمة .

قلت : إنهما يرحبان بزيارتك ، وستجد لديهما وفي دمشق كل ما يسرك .

قال : كيف العمل بجواز السفر ، وأنا مسافر صبيحة غد في الساعة السادسة ؟

قلت : سأرسل لك بعد قليل موظفاً من المفوضية ، يقوم بإنجاز هذه المعاملة بأسرع ما يمكن ؛ (وقد تم ذلك فعلاً) .

ولما ودعته قال لي : (أنا أعتبر دمشق بلدي ، وأهلها أهلي ، والله يشهد أنني لا أتصنع فيما أقول) .

فيحسن أن يُعتنى بهذا الرجل ، لأنه جدير بالعناية والحفاوة ، وذلك لمنزلته وأدبه وشيخوخته ، ولما في إكرامه من الوقع الحسن في البحرين .

٢٠ أيار سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٨ إلى وزارة الخارجية السورية

مذكرة من البعثة التونسية :

في الأسبوع الأخير من شهر نيسان سنة ١٩٥٢ ، وصل إلى بغداد الأستاذ محمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية في تونس ، والأستاذ محمد علي البهلوان السكرتير المساعد للحزب الحر الدستوري التونسي ، ونزلا في فندق السندباد ، ضيفين على الحكومة العراقية .

واحتفت الحكومة والصحف بهما احتفاءً حسناً ،وأقام لهما بعض الوزراء ورؤساء الأحزاب والوجوه عدة ولائم وحفلات ؛ كما أنهما أظهرا نشاطاً ملموساً في الدعاية للقضية التونسية ، فكانا يخطبان في المآدب والحفلات ، ويعقدان المؤتمرات الصحفية ، ويشرحان ما تعانيه تونس في الأحوال الحاضرة، ويطلبان المساعدة بجميع أنواعها من الحكومة والأهالي .

وإذا كانت المقدمات تدل على النتائج ، فإن ما لقياه من القبول الحسن ، والتأييد يشيران إلى أنهما سينجحان بمسعاها في العراق .

ولقد تألفت لجنة من إثني عشر رجلاً معروفاً ، بينهم أمين العاصمة

لجمع الإعانات باسم تونس . هذا والمسؤولون في الحكومة العراقية ، يصرحون في كل مناسبة ، بتأييد تونس في نضالها .

ولقد زارني منذ نحو أسبوعين ، الوزير التونسي المذكور والأستاذ محمد علي البهلوان ، ومكثا عندي وقتاً طويلاً ، وكان الحديث بالطبع ، لا يخرج عن القضية التونسية .

ولقد أفاض الوزير بالحديث ، وشرح القضية على وجه البسط والتفصيل ، وكان لبقاً (١) كيساً (٢) ، لما عرض لموقف سورية ، وعدم توقيعها الشكوى إلى مجلس الأمن ، وكان يزن كل كلمة من كلامه ، ثم شرح ما تأمله تونس من سورية في الحال والمستقبل .

وعقّب على كلامه الأستاذ محمد علي البهلوان ، بما لا يخرج عن جوهر الموضوع ؛ ثم قالا لي إنهما سيبعثان إليّ بمذكرة ، يشرحان بها مطالبهما التي يرجوان تحقيقها من الحكومة السورية ، وعلى ذلك انقضى المجلس .

وبعد بضعة أيام ، رددت لهما الزيارة في فندق السندباد ، وكانا منهمكين بإعداد مؤتمر صحفي ، وحدثاني عما لقياه في العراق من حفاوة وإقبال ، وأنهما سيبعثان إليّ بمذكرتهما بعد فراغهما من المؤتمر الصحفي .

ويوم أمس الاثنين ١٩ الجاري ، زارني السيد يوسف الرويسي مدير مكتب المغرب العربي في دمشق ، وذكر لي أنه سيزور الكويت ، ويطلب من أميرها المساعدة لمنكوبي تونس ، ولما سألته عن موعد سفره ، أجاب بأنه كتب إلى مدير شرطة الكويت الذي هو ابن عم الأمير ، يستأذنه بالقدوم ، وانه بانتظار الجواب .

---

(١) لبق : حَذِق .
(٢) كيس : فَطِن .

وفي اليوم نفسه ، وصلت إليّ مذكرة الوزير التونسي والسكرتير المساعد للحزب الدستوري ، تجدونها مع هذا الكتاب .

ويرجى أن تكتبوا إليّ بملحوظاتكم في هذا الشأن ، لأنهما لا بد من أنْ يعودا إليّ بعد مدة .

٣ حزيران سنة ١٩٥٢

برقية رمزية رقم (٦) إلى وزارة الخارجية

سافر الوصي صباح اليوم الساعة السادسة لعمان ، التفصيلات بالبريد السياسي .

٣ حزيران سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٩ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى برقيتنا الرمزية رقم (٦) تاريخ ١٩٥٢/٦/٣

في الساعة السادسة من صباح هذا اليوم الثلاثاء الثالث من حزيران سنة ١٩٥٢ ، غادر بغداد إلى عمان بطريق الجو ، سمو الوصي ، ومعه السيد مصطفى العمري وزير الدولة .

وكان سفير بريطانيا ، زار الوصي صباح يوم أمس الاثنين ، وفي اليوم نفسه تقرر سفر الوصي ، وتألفت هيأة للنيابة عنه ، من السادة جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان ، ومحمد الصدر ، وتوفيق السويدي عضوي مجلس الأعيان .

وفي الساعة التاسعة مساء ، اجتمع البرلمان العراقي بمجلسيه ، وأدى أعضاء هيأة النيابة اليمين القانونية .

ومما يسترعي النظر ، أن المفوضية الأردنية في بغداد ، لم يكن لديها معلومات عن سفر الوصي إلى عمان .

والمعتقد أن في الجو الأردني أموراً ، يتوقع حدوثها بين حين وآخر ، وسيعقد المجلس النيابي الأردني ، في هذا اليوم جلسة استثنائية للبحث في التقرير الخاص ، الذي أعده السيدان سعيد المفتي وسليمان طوقان الوزيران الأردنيان اللذان سافرا إلى باريز للإشراف على برنامج زيارة الملك طلال الصحية إلى أوربا .

٩ حزيران سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٠ إلى وزارة الخارجية السورية

صدى حوادث الأردن في العراق :

سافر سمو الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق ، إلى عمان صبيحة يوم الثلاثاء من حزيران سنة ١٩٥٢ ومعه السيد مصطفى العمري وزير الدولة ، ونائب رئيس الوزارة ، والسيد تحسين قدري رئيس التشريفات الملكية ، وعاد إلى بغداد يوم الخميس ٥ منه ، وفي مساء اليوم نفسه ، عقد مؤتمراً صحفياً وأدلى فيه إلى الصحفيين ، بحديث عن زيارته لعمان ، وصفه بأنه حديث شخصي غير سياسي ، ليس له غير الصفة العائلية ، خلاصته : أن السبب الباعث له ، على زيارة عمان ، هو أن الملك طلال ، ملك الأردن مصاب بمرض عصبي ، وأنه موجود في أوربا للاستشفاء ، لذلك فقد أراد أن يطلع على مجرى الأمور في عمان عن كثب، فعلم من السيد توفيق أبي الهدى رئيس الوزارة الأردنية ، أن صحة الملك آخذة بالتدهور ، وأنه غير قادر على تحمل المسؤولية ، وختم حديثه بقوله : «لاحظت من طريقة إذاعة أخبار مرض الملك طلال ، ومما سمعته في عمان ، عن تصرفاته بأن المسؤولين لم يتدبروا الأمر ، فيتخذوا ما يلزم ، لحفظ كرامة ملكهم لإدخاله إلى المصحّ ،

أو إعادته إلى بلاده ، وهو في هذه الحالة الصحية ، مع الدقة في مراعاة مركزه السامي » . ولم يتطرق في حديثه هذا ، إلى ما قررته حكومة الأردن ٤ حزيران ، من تعيين هيأة النيابة المؤلفة من السادة : إبراهيم هاشم رئيس مجلس الأعيان ، وسليمان طوقان وزير الدفاع ، وعبد الرحمن رشيدان عضو مجلس الأعيان لممارسة صلاحيات الملك طلال .

فيؤخذ من ذلك ، أن الوصي لا ينكر أن الملك طلال ، محتاج للمعالجة ، ولكنه غير راضٍ عن الطريقة التي اتبعتها حكومة الأردن ، في معالجة هذه القضية ، فغمز المسؤولين بقوله : «لم يحفظوا كرامة ملكهم » ، والمفهوم من ذلك أنه غير راض عن تأليف هيأة النيابة . ونتج عن ذلك،أن توفيق أبا الهدى رئيس وزراء الأردن ، رد على حديث الوصي ، بحديث أدلى به إلى وكالة الأنباء العربية بالقدس ٧ الجاري ، ناقش فيه جميع ما ورد في حديث الوصي ، وختمه بقوله وهو الموضوع الحساس منه :

« وإذا كان سموه قد رأى أن الاستقرار لا يتم إلاّ بجعل النيابة بشكل آخر ، يخالف ما سار عليه الأردن حتى الآن ، فإن الحكومة الأردنية ترى أن الترتيب الذي تم ، هو أجدى للاستقرار ، لاعتبارات عرضت على سموه ، عندما تشرف جميع الوزراء بمقابلة سموه ، قبل اتخاذ قرارهم يوم الأربعاء . وإني لأصرح اليوم ، أن هذا الترتيب قد أُيد من ذوي الشأن الأول في العائلة المالكة في المملكة الأردنية الهاشمية » .

كان من المنتظر في الأوساط السياسية العراقية ، أن تكون هذه الحوادث حينما بدأت ، مدعاة للتقارب بين العراق وبين الأردن ولإزالة الفتور الحاصل بينهما منذ تولي الملك طلال .

فكان الأمر على العكس ، إذ ازدادت شقة الخلاف بعد هذا ، وأخذت

الجرائد تحمل على حكومة الأردن ، وتكثر من غمزها [١] ولمزها [٢] .

ولعل الرجل الوحيد ، الذي كان يعلم ما سيقع ، هو السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية . ولذلك لم يرافق الوصي في ذهابه إلى عمان ، ولو علم أن حكومة الأردن ستستجيب إلى مقترحات العراق في هذا الشأن ، لما بعث مع الوصي نائبه السيد مصطفى العمري ، بل لذهب هو بنفسه ، وعاد بما يقوي مركزه ، ويكسبه شعبية جديدة ، يستفيد بها في الانتخابات النيابية القريبة .

استدعاء سفير أميركا :

استدعت حكومة الولايات المتحدة ، المستر ادوارد اس كروكر سفيرها في بغداد ، وعميد السلك السياسي فيها ، بعد أن بقي في عمله أكثر من ثلاث سنوات من١٢آذار سنة١٩٤٩إلى آخر أيار سنة١٩٥٢، فغادر بغداد على طائرة أميركية خاصة ، في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الأحد ١ حزيران سنة ١٩٥٢ ، وودعه في المطار ، جميع رؤساء البعثات السياسية ، وعدد من كبار الموظفين فيها ، بدعوة من السر جون تروتبك سفير بريطانيا ، الذي أصبح عميداً للسلك السياسي بعده .

والسفير الأميركي أبدى مدة إقامته في العراق ، اهتماماً بشؤون العراق ، وقام بجولات واسعة في أنحائه ، وعقد سلسلة من الاتفاقيات بين العراق والولايات المتحدة ، منها اتفاقية (فولبرايت) للتبادل الثقافي ، واتفاقية النقطة الرابعة للتعاون الفني .

---

(١) الغمز : الطعن .
(٢) اللمز : النيل من الناس .

إلغاء تأشيرات المرور بين العراق والكويت :

قرر أمير الكويت ، إلغاء تأشيرات السفر (الفيزا) بين العراق والكويت ، أي أن العراقي الحامل جواز سفر دخول الكويت ، له أن يدخل الكويت دون طلب التأشير من القنصلية البريطانية ، كما كان متبعاً في السابق ، وقد أبلغت دوائر الأمن ودوائر الجوازات في الكويت هذا القرار .

١٧ حزيران سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢١ إلى الوزارة الخارجية السورية

زارني السيد شن يو ، القائم بأعمال مفوضية حكومة الصين الوطنية ، وذكر لي أن حكومته ترغب في أن تعقد مع الحكومة السورية معاهدة صداقة .

فأدركت أنه يرمي من وراء ذلك إلى تقرير الاعتراف بحكومة الصين الوطنية ، وعدم الاعتراف ضمناً بحكومة الصين الشيوعية .

فاستمهلته وقلت له : سنبحث في هذا الموضوع في زيارة ثانية ، وذلك لعلمي ، بأن ليس لنا مصلحة واضحة مستعجلة في هذا الشأن .

فلما اجتمعنا ثانية ، عاد إلى الموضوع ، وتكلم به مطولاً ، وقال : إن حكومته حريصة على صداقة الدول العربية ، وقد سبق لها ، أن عقدت معاهدة صداقة مع كل من حكومة مصر وحكومة العراق .

فقلت له : ابعث إليّ بنسخة من المعاهدتين المذكورتين لأطلع عليهما حكومتي .

فلم تمضِ أيام ، حتى عاد إليّ ، ومعه النسختان المربوطتان مع هذا الكتاب .

فتفضلوا بالإطلاع عليهما ، وبما ترونه في هذا الشأن .

٢٦ حزيران سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٢ إلى وزارة الخارجية السورية

بعث إليّ وزير أندنوسيا المفوض في بغداد ، كتاباً قدم إليّ به السيد محمد اسكندر إسحق ، رئيس الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية الاندنوسية المرسل بمهمة من حكومته لدراسة تيسير التبادل التجاري بين بلاد العرب وبين أندنوسيا . ورغب إليّ أن أزوده بتوصية إلى حكومتي .

فالمرجو أن تتفضلوا بتسير مهمته مع العناية به .

٣٠ حزيران سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٣ إلى وزارة الخارجية السورية

موقف العراق من حوادث الأردن :

يتضح موقف حكومة العراق من حوادث الأردن يوماً بعد يوم ، فقد ذكرت لكم في تقرير سابق ، أن الحكومة العراقية متفقة مع حكومة الأردن ، على أن الملك طلال يحتاج للمعالجة ، ولكنها أخذت على حكومة الأردن طريقة تصرفها في هذا الشأن .

والحقيقة أن الحكومة العراقية ، كانت تتوقع أن تكون ذات كلمة مسموعة في اختيار هيأة النيابة عن الملك على الأقل ، لتضمن زيادة نفوذها في الأردن ، إن لم يتيسر لها إنجاز عملية الاتحاد بين القطرين ، ولذلك سارع سمو الوصي على عرش العراق إلى السفر إلى عمان .

فلما لم يتيسر لها شيء من ذلك،أعلنت استياءها من تصرف حكومة الأردن . وأخذت الجرائد على اختلاف نزعاتها ، تهاجم السيد توفيق أبا الهدى رئيس الوزارة الأردنية ، وتتهمه بخدمة الاستعمار الانكليزي ، والطغيان الصهيوني .

ولم يخلُ السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية، من رشاش هذه الحملة ، فقد استغلت جرائد الأحزاب المعارضة هذه الحوادث ، بالتهاون في هذا الشأن ، واتخذت من عدم سفره مع الوصي ، دليلاً على تهاونه ، كما زعمت أنه هو السبب في تعيين أبي الهدى لرياسة الوزارة الأردنية ، وطالبته بأن يتخذ موقفاً حازماً ، من حكومة الأردن ، يحول بينها وبين الاستمرار على سياستها الحاضرة .

وتنعي هذه الصحف على توفيق أبي الهدى ، عدم قبوله بالاتحاد مع العراق ، كما تنقم منه تقربه من سورية ، واجتماعه الأخير برئيس أركان الجيش السوري ، ومعاملته للأمير نايف التي وصفوها بالخشونة .

وتلا ذلك ، سفر الأمير نايف إلى سويسرة ، واجتماعه القصير بأخيه الملك طلال ، ليقنعه بإطاعته له ، وسوء نية أبي الهدى .

وفي ١٩ حزيران ، غادر السيد نوري السعيد، بغداد إلى سويسرة بطريقه إلى لندن ، ليجتمع بالملك طلال ، ويتفق معه على ما ستظهره الأيام .

كل ذلك ، مما اضطر أبا الهدى إلى السفر إلى سويسرة للاتفاق على عودة الملك إلى عمان ، تلافياً لما يمكن أن يحدث من الأمور المزعجة .

وهكذا يحاول العراق أن يهتبل [١] الفرصة في هذه الحوادث جرياً على السياسة الانكليزية ، المعبر عنها بقولهم « نحن لا نخلق الفرص ولكن نغتنمها » ، مع العلم بأن سياسة العراق في هذه الحوادث الأخيرة ينقصها الإحكام فضلاً عما فيها من التناقض .

---

(١) أهتبل : أغتنم .

بغداد ٣٠ حزيران سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٤ إلى وزارة الخارجية السورية

وصل إلى بغداد من كراتشي ، منذ أكثر من أسبوع السيد عمر بهاء الأميري [١] وزير سورية السابق في باكستان ؛ وزارني في المفوضية وكان معه الشيخ محمد محمود الصواف من علماء بغداد ، وذكر لي أنه سيبقى في بغداد أسبوعين أو ثلاثة ، ثم يذهب إلى القاهرة ، وأنه الآن مقيم في فندق سميراميس .

ثم زار المفوضية في اليوم الأول من عيد الفطر مع الشيخ محمد البشير الإبراهيمي [٢] الجزائري ضيف بغداد.

وفي هذا اليوم ، زارني وحده وذكر لي أنه مسافر غداً إلى الموصل ، ومنها إلى مصيف سرسنك لقضاء بضعة أيام .

---

(١) السيد عمر بهاء الاميري : من مواليد حلب سنة ١٩١٧ تخرج من كلية الحقوق بدمشق سنة ١٩٤٠. انتسب الى حزب الشعب ، عين سنة ١٩٥٠ سفيرا لسورية في باكستان ثم سرح ، كان من الذين حاولوا قلب حكم الشيشكلي ، وهو الآن يدرس في جامعة محمد الخامس بالرباط .

(٢) الشيخ محمد البشير الابراهيمي : احد زعماء الثورة الجزائرية المرموقين ، كان رحمه الله عالماً وخطيباً مفوهاً ، توفي في الجزائر وقد تجاوز السبعين من عمره .

بغداد ٧ تموز سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٥ إلى وزارة الخارجية السورية

زارني مساء أمس الأحد السيد ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية ، ومكث عندي وقتاً طويلاً ، من الساعة السابعة إلى التاسعة ، وكان الحديث في هذه المدة متنوعاً . والذي يعنينا نقله ما يأتي :

في أثناء الزيارة دُعي السيد ماجد إلى التلفون ، فلما عاد قال : « لقد أخبروني عن موعد وصول نوري باشا رئيس الوزارة ، سيصل إلى المطار في الساعة التاسعة والربع ، ثم قال : وينتظر أن يقدم استقالة الوزارة بعد زمن غير طويل ، ليفسح المجال لوزارة مستقلة تشرف على الانتخابات النيابية ، ويتوقع أن يُعهد تأليف الوزارة إلى السيد مصطفى العمري وزير الدولة ، ونائب رئيس الوزارة .

وأرجو أن تكون الوزارة القادمة ، أصح منطقاً من وزارتنا ، من حيث الاعتراف بالوضع الراهن في سورية : على أنني كنت في لندن ، لما اتخذت الحكومة العراقية قرارها بعدم الاعتراف ، ولو كنت في بغداد لما وافقت عليه .

١٠ تموز سنة ١٩٥٢

برقية رقم ٧٠ إلى وزارة الخارجية السورية

علمنا من ثقة أن نوري السعيد قدم استقالة وزارته . فعُهد في تأليف الوزارة إلى مصطفى العمري . ستصدر مراسيمها صباح السبت .

بغداد ١٤ تموز سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٦ إلى وزارة الخارجية السورية

الوزارة العراقية الجديدة :

عاد السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية من انكلترة ، مساء ٧ تموز سنة ١٩٥٢ ، ورفع استقالة وزارته إلى سمو الوصي على العرش ١٠ منه ، وقد ورد في كتاب الاستقالة قوله : (. . . ولما كان مجلس الأمة ، قد أتم اجتماعه الرابع من دورته الأخيرة ، وأصبحت الانتخابات النيابية الجديدة على الأبواب . . . ، لهذا أرى من المصلحة أن أتخلى عن منصبي ، مسترحماً من سموكم ، اختيار حكومة لتقوم بإجراء الانتخابات) .

وقبلت الاستقالة في اليوم نفسه .

و ١٢ تموز عُهد في تأليف وزارة ، إلى السيد مصطفى العمري الذي ، كان وزير دولة في الوزارة المستقيلة ونائب رئيسها . وقد تم تأليفها ، وصدرت مراسيمها في اليوم نفسه .

وأبلغتنا وزارة الخارجية ١٣ منه أسماء الوزارة الجديدة ، وهي كما يلي :

السيد مصطفى العمري	للرئاسة ووزيراً للداخلية بالوكالة
السيد جمال بابان	وزيراً للعدلية
الدكتور عبد الله الدملوجي	وزيراً للمعارف
السيد ماجد مصطفى	وزيراً للشؤون الاجتماعية
السيد عبد المجيد علاوي	وزيراً للمواصلات والأشغال
السيد عبد الجبار الجلبي	وزيراً للزراعة
الدكتور محمد فاضل الجمالي	وزيراً للخارجية
السيد إبراهيم الشابندر	وزيراً للمالية
السيد حسام الدين جمعة	وزيراً للدفاع
الدكتور نديم الباجه جي	وزيراً للاقتصاد
السيد عبد الرحمن جودت	وزيراً للصحة

وأعضاء الوزارة الجديدة ، لا ينتسبون إلى حزب من الأحزاب السياسية ، لأن الغرض من تأليفها أن تكون حيادية ، لتشرف على الانتخابات النيابية التي ستجري في الخريف القادم . ولم يدخلها من أعضاء الوزارة المستقيلة ، إلاّ السيد مصطفى العمري الرئيس الجديد ، والسيد ماجد مصطفى الذي عاد وزيراً للشؤون الاجتماعية .

أما موقف الأحزاب السياسية من هذه الوزارة ، فقد أيدها حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه السيد نوري السعيد ، ورد في جريدة الاتحاد الدستوري الصادرة ١٣ تموز ما نصه : (. . . وبعد فنحن إذ نرحب بالوزارة العمرية أجمل ترحيب ، نرجو أن توفق في أداء مهمتها) .

ولكن الحزب الوطني الديموقراطي الذي يرأسه السيد كامل الجادرجي ، هاجمها وأعلن عدم ثقته بها ، فقد ظهر في جريدة الأهالي ، لسان الحزب المذكور

الصادرة في ١٣ تموز ، مقالة افتتاحية عنوانها الوزارة الجديدة فيها ما نصه : (. . . إن الوزارة الجديدة ، وإنْ كانت غير حزبية رسمية ، فإنها لا يمكن أن تُعتبر حيادية بالفعل ... ومما يَدُل على أن الانتخابات المقبلة لن تكون انتخابات حقيقية ، إسناد رئاسة الوزارة إلى شخص كان قد قام بدور كبير في وضع خطط الانتخابات السابقة والتدخلات الحكومية السافرة . . .) .

وكذلك حزب الاستقلال الذي يرأسه السيد مهدي كبه ، فقد ورد في مقالة افتتاحية عنوانها تغيير المشهد الوزاري ، ظهرت في جريدة الاستقلال الصادرة ١٤ تموز ما نصه : (. . . بينما كان الناس يأملون أن يفتتح العراق صفحة جديدة ، بانطواء صفحة هذا المجلس القائم ، إذا بنا نفاجأ بتبديل وزاري ، إنما هو امتداد للأوضاع السابقة ، ولا يمكن أن يكون محققاً لرغبات الشعب . . . فضلاً عما عرف عن رئيس الوزارة من اتجاهات وميول معروفة مع الفئة الحاكمة ، مما يجعل تشكيل الوزارة الحاضرة أبعد ما يكون عن تبديل الاتجاه السياسي على أساس إفساح المجال للشعب لممارسة حرياته العامة وحقوقه الدستورية) .

أما موقف حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه السيد صالح جبر ، وحزب الجبهة الشعبية الذي يرأسه السيد طه الهاشمي ، فلم يتبين بعد ، وسيحدد في أقرب وقت .

والذي يبدو لنا ، أنّ معركة الانتخاب ستكون شديدة ، وأن الذي سيفوز بأكبر عدد من المقاعد النيابية ، هما حزبان : حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد ، وحزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر .

والطريف في هذا الباب ، قول بعض البرقيات الصادرة عن لندن : (إن نوري السعيد ، سيعود ثانية إلى تسلم زمام الأمور بعد الانتخابات التي ستجري في الخريف) .

بغداد ٧ تشرين الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٧ إلى وزارة الخارجية السورية

مع وزير خارجية العراق :

عاد الدكتور فاضل الجمالي ، وزير خارجية العراق منذ أيام قريبة ، من القاهرة إلى بغداد ، بعد أن حضر جلسات مجلس جامعة الدول العربية .

فزرته في مكتبه بوزارة الخارجية في الساعة العاشرة والنصف ، من ضحى يوم الاثنين التاسع والعشرين من أيلول سنة ١٩٥٢ ، وكانت زيارة طويلة استمرت ساعة من الزمن .

كان بدء حديثه بعد المجاملة المعتادة ، عن جامعة الدول العربية ، وكيف كانت عقيمة لم تنتج شيئاً نافعاً للأمة العربية ؛ بل كان ضررها أكثر من نفعها — إن كان لها نفع — ، وفي رأيه أنها كانت سبب التفرقة بين الدول العربية ، فقد جعلتها أحزاباً وكتلاً ، فكتلة كان يتزعمها الملك فاروق ، وأخرى يتزعمها المرحوم الملك عبد الله ، فلم يكن وقتئذ من الممكن أن يتم الإتفاق على شيء .

أما وقد ذهب الإثنان ، وذهب معهما معاكسة أحدهما للآخر . وحصل تغيير في أمانة الجامعة ، فإنه يرجو أنْ تسير الأمور فيها سيراً حسناً ، يمكن معه الاتفاق على وضع سياسة عربية عامة رشيدة . على أنه يرى أن لا بدّ من التقارب المبني على التفاهم ، وحسن النية والمصالح المشتركة ، بين الدول العربية بعضها مع بعض .

وليس من الضروري أن يتم هذا التقارب في المصالح المشتركة ، بين جميع الدول في آن واحد ، فقد تقضي الضرورة والمصلحة ، أن تلغى الجوازات بين سورية ولبنان والعراق مثلاً ، ويتفق على توحيد المناهج الثقافية ، وبعض الشؤون الاقتصادية ، فيتم ذلك بين هذه الدول الثلاث ، وينفذ فعلاً ومن شاء بعد ذلك من الدول العربية ، أن يدخل في هذه الاتفاقيات كلها أو بعضها فله ذلك . أما أن نتوقف في كل اتفاق على موافقة جميع الدول في آن واحد ، فمعنى ذلك أنه لا يتم عمل من الأعمال ، كما يشهد على ذلك تاريخ الجامعة.

ثم قال : ولقد فاتحت بهذه المقترحات وفود الدول العربية ، في اجتماع مجلس الجامعة فوجدتهم مستعدين لقبولها ، كما شرحت لوزير الخارجية السورية ، موقف الحكومة العراقية من الوضع الراهن في سورية ، وأن العلاقات بين الحكومتين طبيعية من حيث المعاملات ، وليس هناك إلاّ الاعتراف الشكلي ، وهو معلق على إجراء الانتخابات في سورية ، يعني أنه بيدكم .

قلتُ : ما كنت أُريد أن أُجادلك في هذا الموضوع ، بعد أن سبق لي معك فيه حديث طويل ، ذكرت لك به ما فيه من الكفاية . ولكنك وقد عرضتَ إليه الآن ، فلا بدّ لي من القول ؛ إنّ تعليق اعترافكم على أمر هو من خصائص الحكومة السورية الداخلية ، شيء عجيب ، انفردتم به دون غيركم من سائر الدول التي اعترفت بنا .

ويحق لنا أن نقول : نّ العراق الذي يدعو بلسان وزير خارجيته إلى التقارب والتفاهم ، يقف منا هذا الموقف الغريب .

قال : إن وضع العراق من سورية يختلف عن وضع غيره ، فأنتم إخواننا الأقربون وجيراننا الأدنون ، وما يقع عندكم ، يترك أثراً واضحاً عندنا . فنخشى أن يقوم أحد القواد عندنا بمثل ما حدث عندكم .

قلتُ : أترى أنّ عدم اعترافكم ، يحول دون وقوع ما تخشون ؟

قال : وشيء آخر ، نحن قوميون ندعو إلى الوحدة العربية الشاملة ، ونعمل على تحقيقها حسب الأحوال والظروف ، ونأخذ على سورية تباعدها عن هذه الفكرة ، وتنكرها لها .

قلت : ما أظن أن فكرة تحرير العرب وتوحيدهم ، نبتت إلاّ في سورية ، وما زلنا نسير على هذه الخطة ، « التحرير فالتوحيد » ومن يرَ غير هذا الرأي يعتبر خائناً .

قال : أريد أن أكون صريحاً ، إن ما قلته صحيح نظرياً ، فأنتم في سورية أساتذتنا في القومية العربية ، علمتمونا وعلمتم غيرنا حب الاستقلال والثورة في سبيله ، ولكنكم عملياً تتباعدون عنا ، ولا تريدون أن تتحدوا معنا .

قلت : لن أكون أقل صراحة منك ، قلتُ لك خطتنا : تحرير العرب ثم توحيدهم ، لا تقييد المحرر مع المقيد باسم التوحيد . فهل أنتم أحرار في سياستكم الداخلية والخارجية من النفوذ الأجنبي ؟

قال : جميع بلاد العرب ، لا تخلو من النفوذ الأجنبي وقد مضى زمن على لبنان كان يصدر في سياسته الخارجية عن المفوضية الأميركية .

قلت : أترى أنّ النفوذ الأجنبي في جميع الدول العربية بمقدار واحد ؟

قال : فهمت ما تريد ، نحن مقيدون بمعاهدة مع الانكليز ، تنتهي مدتّها بعد ثلاث سنوات ، ولن نجدد معاهدة معهم ، لأن دور المعاهدات السياسية الثنائية قد انقضى ، وإذا أردنا أن نعقد معاهدة ، فسنعقدها مع الحلف الغربي الديموقراطي بأجمعه، لا مع انكلتره وحدها . نحن في الحقيقة نرى أن المعضلة في العراق ، ليست من النفوذ الأجنبي المحصور في مطار الحبانية ومطار الشيبة ، وإنما المعضلة في العراق هي الشعوبية والطائفية فأعينونا على استئصالهما .

قلت : أرجو أن يوفق الله العراق للتحرر من كل نفوذ أجنبي ومن كل ما يشكو منه ، ونحن أقرب الناس إلى التفاهم معكم على خطتنا « التحرير فالتوحيد » .

وقد تكلم الدكتور الجمالي ، في أثناء حديثه عن الانتخابات النيابية في العراق ، فسألته عن موعدها فقال : « لم يحدد موعدها بعد ، وقد تتأخر عن موعدها المعتاد ، لأن هناك من يرى أنّ العراق بحاجة ماسة لإصلاحات سريعة قبل الانتخاب ، وأنا على هذا الرأي ، وبعضهم يرى أن الإصلاحات ، وإن كان لا بدّ منها فستكون بعد الانتخاب ، ولم يستقر رأي حاسم في هذا الشأن حتى الآن » .

بغداد ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٨ إلى وزير الخارجية السورية

الجو السياسي في العراق :

إنّ حوادث مصر وحوادث لبنان ، تركت أثراً واضحاً في الجو السياسي بالعراق ، فلقد ظهر انتباه جديد ، شمل الأحزاب السياسية ورجال الحكم والمعنيين بالأمور العامة على السواء ، ذلك الانتباه هو الشعور بالحاجة ، إلى القيام بإصلاح جدي ، يراعي مصلحة الشعب الذي يشكو من الفقر والجهل والظلم الاجتماعي ، ويطهر جهاز الحكومة مما فيه من عوامل الفساد ، محاكاةً لما حدث في سورية أولاً ، ثم لما حدث في مصر ولبنان والأردن .

فمن الأحزاب السياسية ، ثلاثة أحزاب معارضة ، هي حزب الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي ؛ شرعت جرائدها تطالب بما يشبه تحديد الملكية وتوزيع الأراضي ، وتحذر من تجديد المعاهدة الانكليزية العراقية التي تنتهي مدتها بعد ثلاث سنوات ، وتطلب محاكمة من أثروا بوجه غير مشروع من رجال الحكومة ، إلى غير ذلك مما يتصل بالإصلاح وإزالة الفساد .

قال لي منذ بضعة أيام ، مزاحم بك الباجه‌جي من رؤساء الوزارة السابقين ، ما نصه : « قلت لك في السنة الماضية عقب حوادث سورية : إنّ سورية قلب العروبة النابض ، وهي التي تقود الأقطار العربية إلى السير في سبيل الأمم الحية الناهضة ، ولقد أثبتت الحوادث صدق ما قلته ، فهذه مصر حذت حذو سورية ، وكذلك لبنان ، وبشيء من التساهل الأردن . ولا بدّ للعراق من أن يقتفي أثر سورية في أقرب وقت » .

لم ينحصر الشعور بضرورة الإصلاح في الأحزاب السياسية وأهل الرأي من الطبقة المفكرة ، بل شمل رجال الحكم ، وتسرب إلى البلاط الملكي ؛ فلقد زرت البلاط منذ وقت قريب ، فرأيتهم يرمزون إلى ضرورة القيام بالإصلاح ، واجتمعت بوزير الخارجية ، قبل سفره إلى أمريكا ، وبوزير الشؤون الاجتماعية ، فذكرا لي وجوب تحقيق الإصلاح بأسرع ما يمكن ؛ ومن رأيهما أن يكون بعد عودة سمو الوصي من أوروبا مباشرة ، وقبل إجراء الانتخابات النيابية . وتحرص الفئة الحاكمة على القيام بإصلاح سريع بطوعها ، تفادياً من وقوع انقلاب لا يعلم ما يكون معه من الأحداث .

رأي وزير عراقي في مشروع مرفأ اللاذقية :

زارني ماجد بك مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية ، بعد عودتي من دمشق إلى بغداد ، وكان بدء الحديث بالمجاملة والأسئلة المعتادة ، وتفرع إلى حوادث مصر ولبنان والأردن ؛ ومن هنا عطف على أحوال سورية ، فسألني عنها. قلت : إنها كما تعلم تسير ، من حسن إلى أحسن بخطى متئدة واسعة. قال : نعم إن الحكومة السورية تسير سيراً حسناً ، والمشاريع التي تقوم بدرسها وتهيئتها وتنفيذها من خير المشاريع ، ولو كانت إمكانياتها المادية مساعدة لكانت خطواتها إلى العمل أسرع .

قلت : ربما كان من أجل مشاريعها مشروع مرفأ اللاذقية ، الذي لا تنحصر أهميته في سورية فقط ، بل تشمل العراق أيضاً وغيره من الدول المجاورة والقريبة ، وستجعل الحكومة السورية في هذا المرفأ بعض المناطق الحرة .

قال : نعم ، إنه عمل مثمر ومفيد .

قلت : ما أدري إن كان العراق يفكر في المساومة على أن تكون له منطقة حرة في هذا المرفأ ؟

قال : نعم ، لو كان الأمر بيدي لبذلت لسورية خمسين مليون دينار ، تستعين بها على إتمام هذا المشروع وغيره من المشاريع النافعة ، ثم نحرر الحساب بيننا ، ولكن ما العمل والوزارة العراقية الحاضرة وزارة موقتة ، مهمتها الإشراف على انتخاب المجلس النيابي ، وتسيير ما لا بدّ منه من الأمور ، وبعبارة أوضح إنها تمهد سبيل الحكم ، لأحد الرجلين : نوري السعيد أو صالح جبر ، وما أدري إن كان هذا الرجلان ، يريان رأيي ، في إمداد سورية بالمال ومساعدتها على تحقيق مشاريعها النافعة ، وسنرى بعد الانتخاب مبلغ اهتمام من يتولى الحكم منهما بالأمور النافعة .

أما الوزارة الحاضرة فعملها مقصور على ما ذكرته من قبل . مع أنّ هناك إصلاحات ينبغي تحقيقها قبل إجراء الانتخاب ، ولكن ما أظن هذه الوزارة تضطلع بها .

الوفد العراقي لتهنئة رئيس الجمهورية اللبنانية :

بالإشارة إلى برقيتنا تاريخ ١١ تشرين الأول سنة ١٩٥٢

أُرجىء سفر الوفد العراقي لتهنئة رئيس الجمهورية اللبنانية إلى صباح يوم

الخميس ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٥٢ ، وزيد عليه بعض الأشخاص ، فأصبح كما يلي : يكون الوفد برياسة جمال بابان وزير العدلية ، ووكيل وزير الخارجية ، وعضوية عبد الجبار الجلبي وزير الزراعة ، وإبراهيم الشابندر وزير المالية ، وإبراهيم الخضيري وزير العراق المفوض في لبنان ، وإبراهيم فضلي مدير المكتب الخاص في وزارة الخارجية .

بغداد ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٩ إلى وزير الخارجية السورية

الشيخ ماجد الخطيب ، تاجر دمشقي مقيم في بغداد ، يمثل التاجر السوري خير تمثيل ، باستقامته ونشاطه ومرؤته وحسن أخلاقه واهتمامـــه لأمور المفوضية السورية في بغداد وخدمة السوريين، وقيامه بما يستحب من الولائم والدعوات في كثير من المناسبات ، وله اعتبار جيد في الدوائر التجارية ، وهو محبوب من الطبقة المحترمة في بغداد .

فيحسن أنْ تمنحه الحكومة وساماً ، يتكافأ مع مساعيه ، تقديراً له ، وتشجيعاً لغيره من التجار السوريين في العراق . و أيكم الموفق .

بغداد ١٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٠ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى كتابكم تاريخ ١٩٥٢/١٠/١٤

نرشح الدكتور داود الجلبي ليكون قنصلاً فخرياً للجمهورية السورية في الموصل ؛

خلاصة ترجمته : هو من أهل الموصل ومقيم فيها ، في الستين من عمره ، طبيب بارع ، كان عضواً في مجلس الأعيان العراقي ، يجمع إلى براعته في الطب ، ثقافة واسعة في اللغة العربية والأدب والتاريخ ، وهو عضو مراسل في المجمع العلمي العربي بدمشق ، والمجمع العلمي العراقي .

ونظن أنه عضو مراسل أيضاً في مجمع اللغة العربية بمصر .

وهو شخصية محترمة في الموصل لعلمه واستقامته ، وغير منتسب لحزب من الأحزاب السياسية العراقية ، وحالته المادية حسنة ، هو بعيد عن استغلال المنصب . لا يُلاحظ عليه في هذا الموضوع ، إلاّ أنه تغلب عليه أخلاق العلماء يعني أنه لا يخالط الناس كثيراً ، ويميل إلى الاقتصاد في العيش .

ويأتي بعد الدكتور داود الجلبي ، شخصان آخران في الموصل ، يمكن

ترشيحهما وهما : السيد نجيب الجادر ، والسيد مصطفى الصابونجي، وكل منهما تاجر وجيه غني ،ولكن بضاعتهما في الثقافة يسيرة جداً ، ولا يعرفان من اللغات غير العربية ، وهما غير بعيدين عن اللون الحزبي السياسي .

فتفضلوا بإعلامنا ، عمن تختاره الوزارة ، من هؤلاء الثلاثة، لنستطلع رأيه في الموضوع ونأخذ موافقته ، ونبتّ لكم بها .

بغداد ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣١ إلى وزارة الخارجية السورية

الجو السياسي في العراق :

ذكرت لكم في كتاب سابق بتاريخ ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٥٢ رقم (٢٨) ، أن الأحزاب السياسية ، تلهج بطلب الإصلاح واستئصال الفساد ، وأن البلاط الملكي والحكومة يظهران الارتياح لهذا الطلب .

ولقد ازدادت هذه الحركة قوة ، وما زالت آخذة بالازدياد بين الأحزاب المعارضة ، حتى كادت تتفق على تقديم مذكرة مشتركة إلى البلاط ، تذكر فيها مطالب معينة تتعلق بالإصلاح ، وتلك الأحزاب هي : حزب الجبهة الشعبية الذي يرأسه طه باشا الهاشمي ، وحزب الاستقلال الذي يرأسه مهدي كبه ، والحزب الديموقراطي الذي يرأسه كامل بك الجادرجي ، وحزب الأمة الذي يرأسه السيد صالح جبر .

ثم اختلفت وجهات النظر بين حزب الأمة ، وبين الأحزاب الثلاثة المذكورة ، فصرف النظر عن تقديم مذكرة مشتركة ، ورأى كل حزب أن يقدم مذكرة على حدة .

وقد لخصت جريدة الدفاع في عددها الصادر ٢٧ تشرين الأول الجاري مطالب الأحزاب الثلاثة بما يأتي :

(١) تعديل قانون الانتخابات الحالي ، بجعله على درجة واحدة .

(٢) اختيار بعض أعضاء مجلس الأعيان من طريق الانتخاب ، والحد من سلطات هذا المجلس التي تحد من فعالية مجلس النواب .

(٣) تعديل الدستور ، بحيث تصبح الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ، ووضع سلطة تأليف الوزارة وإقالتها بيد البرلمان أيضاً كما هو الحال في البلاد الديموقراطية .

(٤) تطهير أداة الحكم ، بتشريع قانون محاكمة الوزراء ، وقانون من أين لك هذا .

(٥) إلغاء قانون العشاير وإخضاع جميع العراقيين للقانون المدني .

(٦) ضمان الحريات العامة ، والمباشرة بتحقيق خطط الإصلاح .

(٧) تحديد الملكية الزراعية .

(٨) إلغاء المعاهدة العراقية البريطانية .

(٩) رفض مشروع الدفاع المشترك .

وأشارت الجريدة ، إلى أن مذكرة حزب الأمة ، اقتصرت مطاليبها على الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر . ويقال إن رؤساء الأحزاب سيقدمون مذكراتهم إلى الوصي صباح هذا اليوم .

أما حزب الاتّحاد الدستوري الذي يرأسه نوري باشا السعيد ، فلم يشترك مع هذه الأحزاب ، وما زالت جريدته ترد على جرائد الأحزاب ، وتتهمهم بالاستغلال والشغب والتهويش .

في هذا الجو المضطرب ، وقبل أن يقدم رؤساء الأحزاب مذكراتهم ، أصدر سمو الوصي مساء يوم أمس السابع والعشرين من الشهر الجاري ، إرادة ملكية « بحل المجلس على أن تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية » ، وجعل الأسباب الموجبة لحل المجلس « قرب انتهاء الدورة الحاضرة ، ورغبة في اجتماع مجلس الأمة في أقرب وقت من دورته الجديدة » .

ومعنى ذلك ، أن ليس في النية تعديل قانون الانتخاب الحالي .

حول موقف العراق من الوضع الراهن في سورية :

لما عدت من دمشق إلى بغداد ٢٠ أيلول الماضي ، بعثت إلى السفارات والمفوضيات ، بكتب أعلمها بها بعودتي ، وتسلمي مهام المفوضية جرياً على العادة المألوفة . ورأيت وقتئذ أن أبعث بكتاب في هذا الشأن إلى وزارة الخارجية العراقية ، بالرغم من عدم اعتراف الحكومة العراقية بالوضع الراهن في سورية ، وكان حينئذ جمال بك بابان وكيلاً لوزير الخارجية ، وبعد بضعة أيام ، عاد الدكتور الجمالي وزير الخارجية من القاهرة فأجابني على كتابي بكتاب هذا نصه :

صاحب المعالي السيد خليل مردم بك .

المندوب فوق العادة والوزير المفوض للجمهورية السورية ببغداد .

أتشرف بإعلام معاليكم بتسلمي كتابكم المؤرخ ١٩٥٢/٩/٢٠ ، الموجه إلى سلفي الذي أخبرتموه فيه بعودة معاليكم إلى بغداد بتاريخ ٢٠ أيلول سنة ١٩٥٢ وتسلمكم مهام المفوضية .

أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن فائق تقديري واحترامي

فاضل الجمالي

وزير الخارجية

وهو في ظاهره إعتراف صريح ، على أنني أعتبرته تمهيداً ، لقرار تتخذه الحكومة العراقية بالاعتراف التام . وقد تسرب إليّ خبر ، لست على ثقة من صحته ، وهو أن وزارة الخارجية العراقية ، بعثت بصورة عن هذا الكتاب إلى مجلس الوزراء ، وطلبت إليه إن يبني عليه قراراً بالاعتراف التام .

ومنذ أيام قريبة كتبت جريدة الجهاد بعددها الصادر ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٥٢ ما ملخصه : « هل يعتبر جواب وزارة الخارجية بمثابة اعتراف العراق بالوضع في سورية ؛ ترامى إلينا أن وزير سورية المفوض بالعراق ، أبلغ وزارة الخارجية ، بأنه عاد إلى بغداد ، وباشر مزاولة أعماله ، وأنه تلقى جواباً من وزارة الخارجية تعلمه فيه بأنها أُحيطت علماً بذلك ، وقد بلغنا أن مثل هذا الجواب بنظر الواقفين على المعاملات الدبلوماسية ، بمثابة اعتراف من العراق بحكومة سورية الحالية التي يمثلها مردم بك بالعراق ، خلافاً لما هو معروف عن موقف الحكومة العراقية السلبي من الوضع الراهن بسورية » .

وزرت مساء أمس توفيق باشا السويدي رئيس الوزارة الأسبق وعضو مجلس الأعيان وأحد أعضاء مجلس نيابة العرش ؛ وانساق الحديث إلى موقف العراق من سورية فقال لي : لا شك في أن وزارة نوري باشا السعيد ، أخطأت في القرار الذي اتخذته ، بعدم الاعتراف بالوضع الراهن في سورية ، وبعد أن

ظهر لها أنها على خطأ ، صعب عليها الرجوع عن قرارها من غير وسيلة تتذرع بها ؛ والذي اعتقده أن النية متجهة الآن لاتخاذ وسيلة للاعتراف من دون أن يعقد قرار ينسخ القرار الأول ، وتلك الوسيلة هي نقل موسى بك الشابندر وزير العراق المفوض في دمشق سفيراً إلى واشنطن ، وتعيين وزير عراقي جديد ، يقدم أوراق اعتماده إلى الحكومة السورية ، وبذلك يتم الاعتراف وينتهي كل شيء ، وقد كان ذلك موقوفاً على عودة الوصي ، ولقد عاد يوم أمس ، وسألفت نظره ونظر الحكومة لتحقيق هذا الأمر .

بغداد ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٢ إلى وزارة الخارجية السورية

مذكرات الأحزاب بطلب الإصلاح :

في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من تشرين الأول سنة ١٩٥٢ ، قصد البلاط الملكي ، طه باشا الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية ، وكامل بك الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي ، والسيد محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، وقدمـــوا باسم أحزابهم إلى سمو الوصي ثلاث مذكرات ، ضمنوها مطالبهم بالإصلاح .

وفي الساعة الحادية عشرة ، وصل إلى البلاط السيد صالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي ، وقدم – للاطلاع – نسخة من مذكرة حزبه ، التي قدمها أولاً إلى رئيس الوزارة .

وتتلخص مذكرة الجبهة الشعبية بما يلي : وصف الأوضاع في العراق ، بأنها تسير من سيء إلى أسوأ ؛ فقدان سلطة القوة التشريعية ، وجوب تعديل القانون الأساسي ، وجوب تعديل قانون الانتخاب ، الشكوى من المعاهدة العراقية البريطانية .

وتتلخص مذكرة الحزب الوطني الديموقراطي : بالحملة على القوة التنفيذية ، وخرقها مواد القانون الأساسي ، وجوب تعديل القانون الأساسي ، تعديل قانون الانتخاب على أساس الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، إزالة القوانين الرجعية ، استقلال القضاء ، تأليف مجلس دولة ، إطلاق الحريات السياسية ، السماح بتأليف نقابات للعمال وأصحاب المهن ، إعلان العفو العام عن السياسيين ، تطهير جهاز الدولة ، إلغاء الإقطاع وتحديد الملكية الزراعية ، تأميم المشاريع الاقتصادية ، فرض الضريبة التصاعدية ، جلاء كل قوة أجنبية عن البلاد ، التحرر من المعاهدة العراقية البريطانية ، رفض الدفاع المشترك ، إعلان حياد العراق . وتتلخص مذكرة حزب الاستقلال بما يأتي : تعديل القانون الأساسي ، تعديل قانون الانتخاب وجعله على درجة واحدة ، تطهير جهاز الدولة واستصدار قانون من أين لك هذا ، إطلاق الحريات الدستورية ، تحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأراضي على المزارعين وفرض الضرائب التصاعدية ، إلغاء نظام العشائر وتجريدها من السلاح ، رفع مستوى المعيشة ، إعادة النظر في مجلس الإعمار ، استقلال القضاء ، تقوية الجيش وتسليحه وتأسيس معامل للسلاح ، العمل على التخلص من المعاهدة العراقية البريطانية ، جلاء كل قوة أجنبية ، رفض الدفاع المشترك .

وتتلخص مذكرة حزب الأمة الاشتراكي : أنها وصف مسهب لسوء الحال الحاضرة القائمة على مخالفة القوانين ، وضياع المسؤوليات على سبيل الشرح والتفصيل من مختلف الجهات المحاطة بأنواع الفساد .

ولا تطالب المذكرة صراحة ، وعلى وجه التعيين إلاّ بتعديل قانون انتخاب النواب على درجة واحدة. وقد جاء في ختامها ، انه إذا لم يجعل الانتخاب على درجة واحدة ، فإن حزب الأمة الاشتراكي يعلن مقاطعته للانتخابات .

أما حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري باشا السعيد ، فلم يشترك

مع هذه الأحزاب ، ولم يرَ حاجة لتقديم مذكرة شبيهة بمذكراتهم ، بل انتقد عملهم انتقاداً لاذعاً .

والذي يلفت النظر في هذا الباب أن سمو الوصي أصدر إرادة ملكية مساء يوم الاثنين السابع والعشرين من تشرين الأول، بحل مجلس النواب، أي قبل أن ترفع إليه المذكرات بليلة واحدة . ومعنى ذلك أن الانتخابات الجديدة ستجري على قانونها دون تعديل .

وفي اليوم التاسع والعشرين من تشرين الأول ، بعث أحمد مختار باشا بابان رئيس الديوان الملكي ، إلى كل من رؤساء حزب الجبهة الشعبية ، والحزب الوطني الديموقراطي ، وحزب الاستقلال ، جواباً عن مذكراتهم تشتمل على وجهة نظر الوصي ، ولم يبعث إلى رئيس حزب الأمة الاشتراكي ، لأنه كان قدم مذكرته إلى رئيس الوزارة .

ويتلخص هذا الجواب ، بأن الوصي يُسلم بأن حالة البلاد بحاجة إلى التحسين ، وأنه لا يخلو بلد في العالم من عناصر الفساد ، إلاّ أن عناصر الخير والصلاح تقضي على الفساد .

وإن المقام الأعلى يختار من عناصر الخير ، من يودع إليهم إدارة البلاد في حدود الدستور ، وأن جميع رؤساء الأحزاب مع غيرهم ساهموا في إدارة هذه المملكة . وإذا كان هناك تقصير أو خطأ فقد اشتركوا فيه .

وإن الوصي يشارك الأحزاب في ضرورة القيام بإصلاحات سريعة كتعديل القانون الأساسي ، وقانون الانتخاب ، وغيرهما من القوانين ، مع تشريع قوانين أخرى ، وهو في الوقت نفسه يعلن بأنه يرغب في إجراء انتخابات حرة لمجلس النواب ، وتأليف حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس ، يكون باستطاعتها أن تتقدم إليه بالتشريعات النافعة بالطريقة الدستورية ، ويعلن أنه

لا يحول دون تعديل القوانين الذي هو من اختصاص الحكومة المسؤولة ومجلس النواب » .

وبعد أن صدرت الإرادة بحل المجلس النيابي وإجراء الانتخابات دون تعديل قانونه ، وبعد هذا الجواب ، قررت الأحزاب مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة ، باستثناء حزب الاتحاد الدستوري .

وفي الساعة السادسة من مساء يوم أمس الاثنين دُعي رؤساء الأحزاب ، ورؤساء الوزراء السابقون ، ورئيس الوزارة الحاضر لمقابلة الوصي ، للتداول حول النقاط التي وردت في مذكرات الأحزاب ، وما يمكن تحقيقه على يد الوزارة الحاضرة خلال المدة القصيرة قبل الشروع بالانتخابات النيابية .

مذكرة أنصار السلم :

في الثاني من تشرين الثاني سنة **١٩٥٢** ، قدم الأستاذ عبد الوهاب محمود ، والشيخ عبد الكريم الماشطة ، والسيد أمين زكي ، باسم أنصار السلم إلى سمو الوصي ، مذكرة طويلة استعرضت الأدوار التي مرّ فيها العراق ، منذ انسلاخه عن الدولة العثمانية إلى الآن ، وما أصابه من الشدائد والمحن بفعل السياسة الاستعمارية ، وأفاضت في الشرح والتفصيل من مختلف النواحي ، وطلبت التخلص من كابوس السياسة الانكلو أميركانية التي استولت على مقدرات العراق ، منذ انتهاء الحرب الثانية ، كما طالبت بالأخذ بمبدأ الحياد والتزام جانب السلم في السياسة الخارجية .

بغداد ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٣ إلى وزارة الخارجية السورية

الموقف السياسي في العراق :

يتطور الموقف السياسي في العراق ، وتتوالى حوادثه من يوم إلى آخر . والناس يتطلعون إلى ما يتجدد من أخباره . فلقد حُلّ المجلس النيابي ، وقدم أربعة من الأحزاب السياسية مذكراتهم بطلب الإصلاح ، وأعلن سمو الوصي رأيه في هذه المذكرات ، وتلا ذلك ، أن أعلنت الأحزاب مقاطعتها للانتخابات النيابية القادمة ، ودعت الشعب إلى المقاطعة . كل ذلك حدث في بضعة أيام .

ثم بدا للوصي أن يعقد مؤتمراً يعالج فيه قضايا الساعة ، فدعا إلى البلاط الملكي ، في الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين الثالث من تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ ، رؤساء الأحزاب السياسية الخمسة وهم : السادة طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية ، وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي ، ومحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، وصالح جبر رئيس حزب الأمة الاشتراكي ، ونوري السعيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري ، ودعا أيضاً السيد مصطفى العمري رئيس الوزارة ، كما دعا رؤساء الوزارة السابقين وهم : السادة حكمت سليمان ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الأيوبي ،

وتوفيق السويدي ، ومحمد الصدر ، وأرشد العمري ، (ولم يدع من رؤساء الوزارة السابقين ، اثنان هما : ناجي شوكت ، ومزاحم الباجهجي) ، وكان حاضراً أيضاً أحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي ، وتحسين قدري رئيس التشريفات .

وترأس الجلسة سمو الوصي ، وعاتب رؤساء الأحزاب على تعرضهم له ، وتمرسهم[1] به في مذكراتهم ، ووجه الخطاب إلى طه الهاشمي ، وتحولت لهجته من العتاب إلى المؤاخذة ، فالتقريع وقال : إن ما ورد في المذكرات من التعريض بالمقام الأعلى هو اختلاق وافتراء .

فقال الهاشمي وهو يهم بترك المجلس ، نحن إنما دُعينا إلى البلاط ، للمداولة في المطالب ، لا لجرح كرامتنا . فقال له الوصي : يمكنك أن تنصرف . فترك المجلس مغاضباً .

وأراد كامل الجادرجي أن يدافع عن الهاشمي ، فقال له الوصي : وأنت أيضاً يمكنك أن تنصرف . فترك المجلس متضامناً مع الهاشمي .

وبعد أن انفض المجلس ، لم يصدر بيان عما تم فيه ، لأنه لم يتفق فيه على شيء حاسم .

وفي يوم الأربعاء الخامس من تشرين الثاني ، بعث الهاشمي إلى رئيس الديوان الملكي ، احتجاجاً على ما عومل به في ذلك المجلس .

وهكذا بقيت الحال على ما هي عليه ، ولم تتحول الأحزاب الأربعة عن رأيها في مقاطعة الانتخابات النيابية ، واستمرت صحفها تدعو الناس إلى المقاطعة ، وتنشر رسائل التأييد التي ترد عليها في هذا الشأن .

---

(١) تمرس بالشيء : احتك به .

أما حزب الاتحاد الدستوري ، فموقفه يختلف عن موقف هذه الأحزاب ، فهو لا يرى مقاطعة الانتخاب ، على أنه لا ينكر وجوب الإصلاح ولكن (بالطرق الدستورية على حد تعبيره) ، فرأيه أقرب إلى رأي البلاط الملكي .

لذلك فقد عقد السيد نوري السعيد رئيس الحزب المذكور ، مؤتمراً صحفياً في مقر الحزب ، صباح يوم السبت الثامن من تشرين الثاني ، ووزع على الحاضرين بياناً ، شرح فيه منهج حزبه في الموقف الحاضر ، ويتلخص البيان : بأن الحاجة تدعو إلى تطهير جهاز الحكومة ، وإلى سن قانون من أين لك هذا ، وإحداث وظائف وكلاء للوزارات ، وتأسيس مجلس دولة ، وتحديد الملكية ، وإعادة النظر في أنظمة الضرائب والرسوم وتصنيع البلاد ، ورفع مستوى المعيشة ، وتعميم القرى العصرية ، وإنشاء دور للموظفين والمستخدمين والعمال وذوي المهن والفلاّحين ، والتوسع في بناء المستشفيات والمستوصفات ،وإعادة النظر في قانون مجلس الإعمار ،وتعديل قانون الانتخاب تعديلاً تدريجياً ، ودراسة القانون الأساسي على ضوء تطور الزمن ، واعتبار المعاهدة العراقية البريطانية ، لا تأتلف مع تطور العراق والتطور العالمي ، ولا مع ميثاق هيأة الأمم المحتدة ، وأن لا تكون للعراق سياسة غير الدفاع عن سلامته ، ضمن حدوده وما يترتب عليه من مسؤوليات ، حسب أحكام ميثاق الضمان الجماعي العربي » .

وعلى ما ورد في هذا البيان ، أعلن بأنه سيخوض غمار الانتخابات النيابية هو وحزبه .

بغداد ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٤ إلى وزارة الخارجية السورية

الموقف السياسي في العراق :

الموقف السياسي في العراق ، دقيق يستدعي الانتباه والحذر ، فالبلاط الملكي والحكومة ، ومعهما حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري باشا السعيد ، يريدون إجراء الانتخابات النيابية على درجتين ، كما كانت تجري من قبل ، وبقية الأحزاب السياسية تصر على استصدار مرسوم ، يجعل الانتخابات على درجة واحدة ، وإلاّ فهي باقية على مقاطعة الانتخاب .

وجرائد هذه الأحزاب تستمر في إقامة الضجة حول هذه القضية ، وتنتقد الحكومة انتقاداً مراً ، والناس يتوقعون أموراً تحدث بين يوم وآخر .

وقد سرت الجرأة على الحكومة من الأحزاب السياسية إلى أفراد الشعب ، ومن الكتابة إلى الخطابة . من ذلك ما حدث للسيد مصطفى العمري رئيس الوزارة العراقية بالمفوضية الروسية ، في حفلة ذكرى الثورة الروسية التي أقامتها ٧ تشرين الثاني ، فقد كان السيد العمري واقفاً على المائدة ، يتناول شيئاً مما عليها ، فدنا منه شاب ، قيل لي إنه ابن أخت مدير شرطة بغداد ،

وقال له ، وقد لعبت الخمرة برأسه : تمتعوا بالأطايب والنعيم ، قبل أن ينفذ بكم حكم الأمة التي حكمت عليكم بالإعدام .

فضبط السيد العمري أعصابه ، وتكلف الابتسام وقال له : دع عنك هذا ، وخذ ما أنت فيه من شرب الفودكا ، ثم ولاه ظهره وتحول عن مكانه .

وفي هذه الحادثة صورة عن مبلغ الجرأة والتهجم على الحكومة .

هذا وقد حدث اختلاف بين الوزراء ، يتصل بمطالب الإصلاح ، وكيفية إجراء الانتخابات النيابية ، اتجه معه البلاط إلى تأليف وزارة جديدة ، فقد اتصل بي أن البلاط الملكي ، كلف السيد حكمت سليمان تأليف وزارة تتولى أمور الانتخاب فاعتذر .

فلم يكن بدٌّ بعد ذلك ، من الإبقاء على الوزارة الحاضرة ، وشد أزرها وتمهيد السبل لها ، وكان من المخالفين فيها السيد إبراهيم الشابندر وزير المالية ، فاستقال وعُين مكانه السيد علي محمود الشيخ علي مدير الجمارك العام . وكان رئيس الوزارة يدير وزارة الداخلية بالوكالة ، فانتقلت هذه الوكالة منه إلى السيد حسام الدين جمعة وزير الدفاع ، فاجتمع له بذلك قوى الجيش والأمن .

وكان طلاب كلية الصيدلية والكيمياء ، مضربين احتجاجاً على نظام الفحوص ، وقد مضى على إضرابهم ، عشرون يوماً ، وتضامن معهم طلاب كلية الحقوق والطب والعلوم والآداب وغيرهم ، فأُجيبت مطالبهم جميعاً ، خشية أن ينقلب الإضراب إلى معنى آخر ، فأعلنوا أمس انتهاء الإضراب وعادوا إلى دروسهم .

وبعد ذلك ، أصدر رئيس الوزارة ١٦ الجاري بياناً أعلن فيه ، أن الشروع بالانتخاب سيكون قريباً ، وأنه سيكون حراً ومصوناً ، وأن وزارته

لم تتبن الانتخاب غير المباشر (وإن كان سيجري العمل به) ، بل أنها تتبنى الانتخاب المباشر ، وستقدم به إلى المجلس النيابي الجديد ، لائحة يشترك في وضعها فريق من علماء القانون والإدارة مع ممثلين من الأحزاب ، ولذلك فهو يدعو الشعب إلى الانتخاب على هذا الأساس .

لم تقنع الأحزاب السياسية بهذا البيان ، بل استنكرته وهاجمته ، وأعلن حزب الأمة الاشتراكي استمراره على مقاطعة الانتخاب ، كما صرح رئيس حزب الاستقلال باستنكاره لهذا البيان ، ويتوقع أن تصدر بقية الأحزاب بياناً باستمرار المقاطعة . على أن ما ينشر في جرائدها تشنيع شديد على بيان رئيس الوزارة .

بغداد ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٥ إلى وزارة الخارجية السورية

الموقف السياسي في العراق :

« استمرار الأحزاب السياسية على مقاطعة الانتخاب ، عودة الطلاب إلى الإضراب ، مظاهرات صاخبة،استقالة الوزارة العمرية ، تكليف المدفعي تأليف الوزارة وإخفاقه ، تكليف رئيس أركان الجيش ، تأليف الوزارة ، إعلان الأحكام العرفية ، إغلاق المدارس ، تعطيل الجرائد ، إلغاء الأحزاب السياسية ، منع المظاهرات والتجمعات ، منع المرور والتجول ، بيان بأهداف الوزارة الحاضرة » .

ذكرت لكم في تقريري السابق رقم ٣٤ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ ، أن السيد مصطفى العمري رئيس الوزارة ، أصدر بياناً أعلن فيه أنه سيقدم لائحة إلى المجلس النيابي الجديد ، يقترح فيها جعل الانتخاب على درجة واحدة ، وسيشترك في وضع هذه اللائحة فريق من علماء القانون والإدارة وممثلون عن الأحزاب السياسية .

وعلى ذلك ، فقد طلب إلى الأحزاب السياسية الخمسة ، أن تعين له

أسماء من يمثلها في وضع اللائحة. فلم يستجب له إلاّ حزب الاتحاد الدستوري، أمّا الأحزاب الأربعة فلم يوافقوا على الاشتراك في هذا الموضوع ، وأعلنوا استمرارهم على مقاطعة الانتخاب .

وكان الطلبة في الأسبوع الماضي ، أعلنوا انتهاء إضرابهم ، بعد أن أجيبت جميع مطاليبهم ، وعادوا إلى دروسهم ؛ فلم يمض يومان على عودتهم إلى دروسهم ، حتى تحرش بعض الناس ، بعدد من طلبة كلية الصيدلة والكيمياء وضربوهم على باب الكلية ، فاعتبر الطلبة هذا الحادث مدبراً من عميد الكلية ، فعادوا إلى إضرابهم ، وطلبوا إقالة العميد ومعاونه ، وتضامن معهم طلبة بقية الكليات ، واتسعت المطالب ، وانتقلت من الجو الثقافي ، إلى الجو السياسي ، واتصلت بالانتخاب المباشر والإصلاح المنشود ، وأصدرت رابطة الشباب القومي بياناً ورد فيه :

« . . . إننا طلبة المعاهد العالية ، نعلن إضرابنا عن الدوام ، حتى تستجاب مطالبنا التي تنحصر في وجوب الأخذ بالانتخاب المباشر ، والقيام بالإصلاحات الآنية اللازمة لصيانة الحريات العامة » .

فاستقال عميد كلية الصيدلة والكيمياء تهدأة لهم ، فلم يقنعوا بذلك بعد أن تسع الحرق . وبدأت مظاهرات الطلاّب من صباح يوم السبت الثاني والعشرين من تشرين الثاني ، فاجتمعوا قرب كلية الآداب والعلوم ، وساروا يهتفون بسقوط الوزارة ، وسقوط المشاريع الاستعمارية ، وبالدعوة إلى الانتخاب المباشر ، وانضم إليهم غيرهم من الأهالي ، وشقوا طريقهم إلى الساحات والشوارع العامة ، بعد أن اصطدموا مع الشرطة اصطداماً عنيفاً ، استعملت الشرطة فيه العصي والقنابل المسيلة للدموع ثم السلاح . وظلت هذه المظاهرات تتفرق وتتجمع وتهدأ وتشب ، طول النهار ، وسكنت بعد الساعة السابعة مساء.

وكان عدد الجرحى من المتظاهرين أربعة عشر، بينهم قتيل واحد ، ومن

الشرطة ثمانية وثلاثين جريحاً وقامت في النهار نفسه ، مظاهرتان لطلاب المدارس الثانوية في الكاظمية [1] والأعظمية [2] ففرقتهم الشرطة . وفي الساعة السادسة من اليوم نفسه ، أُعلنت استقالة وزارة السيد مصطفى العمري ، وكلف السيد جميل المدفعي تأليف الوزارة ، فلم يتمكن من تأليفها فاعتذر .

وفي صباح يوم الأحد الثالث والعشرين من الشهر ، كانت أشد وأوسع ، وهاجم المتظاهرون مكتب الاستعلامات الأميركي ، وحرقوه ورجموا مكتب وكالة الأنباء العربية ، وحرقوا مطبعة جريدة الأوقاف العراقية الانكليزية ، وهاجموا مركز شرطة باب الشيخ ، وكانت الإصابات والوفيات غير قليلة ، لم يعلم .

وفي الساعة السادسة من مساء يوم الأحد ، أذاع الفريق الركن نور الدين محمود رئيس أركان الجيش العراقي بياناً ورد فيه : « . . . إن سمو الوصي كلفه بتشكيل الوزارة واستلام مسؤولية الإدارة وحفظ الأمن » .

وكان الجيش قد نزل إلى المدينة ، ورابط عدد من دباباته وفي الشوارع والمنافذ .

وبعد ساعات تألفت الوزارة على ما يأتي :

نور الدين محمود	للرئاسة والدفاع ووكالة الداخلية
علي محمود الشيخ علي	للمالية
ماجد مصطفى	للشؤون الاجتماعية ووكالة الاقتصاد
فاضل الجمالي	للخارجية
رايح العيطة	للزراعة

(١) الكاظمية : حي كبير في مدينة بغداد يوجد به مسجد عظيم وضريح الإمام الكاظم رضي الله عنه واكثر سكان هذا الحي من الشيعة .
(٢) الأعظمية : حي كبير في بغداد اكثر من يقطنه من السنة .

عبد الرسول الخالصي	للعدلية والمواصلات والأشغال بالوكالة
قاسم خليل	للمعارف
عبد المجيد القصاب	للصحة

وأُعلنت الأحكام العرفية بلواء بغداد ، وعُلقت الدروس في جميع المعاهد العالية ، ومدارس الحكومة والمدارس الخاصة ، وعين الزعيم الركن عبد المطلب الأمين قائداً لمنطقة بغداد (أو شبه حاكم عسكري) ، وأُعطي جميع الصلاحيات العرفية ، فمنع المظاهرات والتجمعات ، وعطل سبع عشرة جريدة ، وألغى جميع الأحزاب السياسية وهي خمسة .

وابتدأ نهار الاثنين الرابع العشرون من الشهر هادئاً ، وقرب الظهيرة ، سمعت طلقات نارية متقطعة ، وبعد الظهر بقليل خرجت مظاهرة ، سار فيها طائفة من رجال الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال وغيرهم ؛ وكان الجنود يطلقون الرصاص في الفضاء ، وكان أزيز الرصاص شديداً .

وأوقفت الحكومة السادة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وحسين الجميل ، وصديق شنشل ، وفائق السامرائي ؛ وقيل إنها وقفت السادة طه الهاشمي ، ومحمد مهدي كبه وصالح جبر .

وفي الساعة العاشرة مساءً ، أذاع رئيس الوزارة بياناً ، ورد فيه : « إن الحكومة عازمة على تخفيض الضرائب والرسوم ، وجعل التعليم العالي مجاناً ، وتقوية الجيش ، وإجراء الانتخابات على مبدأ الانتخاب المباشر ، وتحديد مسؤولية من قاموا بالحوادث الأخيرة ، وتطهير جهاز الدولة من العناصر غير الصالحة ، والإسراع بإعداد التشريع اللازم للضمان الاجتماعي » .

ولم يزل الحال غير مستقر ، ويُرجى أن تعود الأمور إلى الهدوء شيئاً فشيئاً .

١ كانون الأول سنة ١٩٥٢

برقية الأستاذ مردم بك رقم ١٤ إلى وزارة الخارجية السورية

أبلغني شفوياً وكيل وزير الخارجية صباح اليوم أن الحكومة العراقية ، اعترفت بالحكومة السورية ، وأن الوفد العراقي سيسافر إلى دمشق على طائرتين في الساعة الثامنة من صباح غد الثلاثاء .

التفصيل بالبريد السياسي .

بغداد ١ كانون الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٦ إلى وزير الخارجية السورية .

اعتراف الحكومة العراقية بالوضع الراهن في سورية :

بالإشارة إلى برقيتنا رقم ١٤ تاريخ ١٩٥٢/١٢/١

دعاني السيد علي محمود الشيخ علي وزير المالية ، ووكيل وزير الخارجية لمقابلته في ديوانه بالوزارة في الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم الاثنين ، الأول من كانون الثاني سنة ١٩٥٢ ؛ وبعد المجاملات المعتادة قال : « أنا واثق أنه لا يخفى عليكم معنى دعوتي لكم إلى وزارة الخارجية ، واستقبالي لكم في مكتبي ، وكذلك لا يخفى عليكم معنى إيفاد الحكومة العراقية وفداً إلى دمشق ، يشترك بالاحتفال ، بالعيد القومي السوري ، إجابة لدعوة الحكومة السورية .

ويسرني أن أقول : إن العلاقات بين العراق وبين سورية قد عادت إلى حالتها الطبيعية ، وإن الوفد العراقي سيغادر بغداد إلى دمشق على طائرتين في الساعة الثامنة من صباح غد الثلاثاء ٢ كانون الأول ، ويسرني أيضاً أن أقول : إن رئيس الوزارة خاصة ، وجميع أعضاء الوزارة كانوا متحمسين لإرجاع

الأمور إلى نصابها أكثر مني ، على شدة رغبتي في هذا الأمر ، الذي كنت أصرح بضرورته قبل دخولي في الوزارة ، وبعد دخولي فيها ، وإنه من دواعي الغبطة أن يتمكن الإنسان وهو في الحكم من تحقيق آرائه وهو خارج الحكم » .

وبعد أن شكرته على موقف حكومته الودي من سورية قلت له : « سأكتب لحكومتي أن الحكومة العراقية قد اعترفت بالوضع الراهن في سورية ، فتفضلوا بإبلاغي ذلك كتابةً » .

فقال : « إن اعترافنا عملي ، وقولي هذا لكم كاف » .

قلت : « نعم ولكن أردت أن أطلع على ما قرره مجلس الوزراء في هذا الشأن » .

قال : « إن دعوتي لكم ، وما قلته لكم ، كان بناء على موافقة مجلس الوزراء » .

قلت : « كان وكيل وزير الخارجية ، بلغني شفوياً في السنة الماضية ، عدم اعتراف الحكومة العراقية بالوضع الراهن في سورية ، والآن يبلغني شفوياً وكيل وزير الخارجية العراقية اعتراف حكومته بالوضع الراهن في سورية ، يعني أن ذاك التبليغ الشفوي ، ألغاه هذ التبليغ الشفوي ، أليس كذلك ؟ » .

قال : « نعم هو كذلك » .

قلت : « إذن سأكتب إلى حكومتي ، إن حكومتكم اعترفت بالوضع الراهن في سورية » .

قال : « نعم » .

فودعته شاكراً .

برقية رقم ١٥ تاريخ ١ كانون الأول سنة ١٩٥٢

إلى وزارة الخارجية السورية

أبلغني وكيل وزير الخارجية ، وكذلك رئيس التشريفات في البلاط ؛ إن الحكومة العراقية عاتبة ومستاءة من لهجة الإذاعة السورية ، وحملة الصحف السورية على حوادث العراق . المرجو أن تنتبهوا وتضعوا حدّاً لذلك.التفصيل في البريد السياسي .

بغداد ١ كانون الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٧ إلى وزير الخارجية

عتب الحكومة العراقية على الإذاعة والصحف السورية :

بالإشارة إلى برقيتنا رقم ١٥ تاريخ ١٩٥٢/١٢/١

ذكرت لكم في كتابي رقم ٣٦ تاريخ ١ كانون لأول سنة ١٩٥٢ المرفق مع هذا الكتاب اجتماعي بوكيل وزير الخارجية ، واقتصرت فيه على ما يتعلق باعتراف الحكومة العراقية بالوضع الراهن في سورية ، والآن أنقل لكم في هذا الكتاب تتمة حديثه حول الإذاعة السورية والجرائد ؛ قال :

« إن لي ملاحظة أريد أن أبسطها لكم وهي : إن الحكومة العراقية ، عاتبة ومستاءة من لهجة الإذاعة السورية ، والطريقة التي تذيع بها أخبار حوادث العراق ، فقد أذاعت ٢٧ كانون الأول و ٣٠ منه موقف إيران من حوادث العراق ، على شكل يستوجب العتب .

كما نقلت حديثاً عن حوادث العراق لمحمد حديد المعروف بميوله الشيوعية . أما حملة الجرائد السورية فهي أشد وأدعى للعتب ، فقد تناولت الوزارة الحاضرة ، والعهد الحاضر وساسة العراق بما لا يجمل ؛ فأرجوكم أن

تلفتوا نظر حكومتكم لذلك لتضع حداً لهذه الحملات في الإذاعة والصحف ، وأرجو أن آخذ جواباً منكم يتضمن اهتمام حكومتكم الأمر في أقرب وقت . وغير خاف أن الفريق نور الدين محمود ، هو أخ للزعيم سلو والعقيد الشيشكلي ، وأنا واثق بأنهما لا يرضيان عن التعرض لحكومته والنيل منها في الإذاعة والصحف ، لا سيما وهو يجري على خطتهما في الحكم والإصلاح .

والإذاعة مؤسسة حكومية والصحف لا تعصي الحكومة إذا أشارت بشيء.

فأكرر الرجاء بأن لا تحرجوا مركزنا أمام من يريدون أن تبقى العلاقات بيننا وبينكم غير طبيعية ، فنحن أخوان على السراء والضراء والمصلحة واحدة » .

فأجبته بأني سأكتب سريعاً اللازم في هذا الشأن :

ولم أكد أصل من وزارة الخارجية إلى المفوضية حتى قيل لي : إن رئيس التشريفات في البلاط الملكي يرجو أن تزوره قبل ظهر اليوم ، فذهبت إليه ؛ وكان حديثه مصروفاً إلى الإذاعة والصحف السورية، مشابهاً لحديث وكيل وزير الخارجية مع بعض الزوائد والتحفظات . فأكدت له أنني سأكتب اللازم في هذا الموضوع .

فالمرجو أن تتدبّروا الأمر بحكمتكم ، وتجاملوا من يظهر الرغبة في مجاملتنا ، وأن تكتبوا لي بما يشعر بالاهتمام ، لأن وكيل وزير الخارجية حريص على أن يقول لرئيسه أن الحكومة السورية اهتمت للموضوع ، وأجابت بما يقنع ويرضي .

وبعد الفراغ من كتابة هذين الحديثين أبلغتنا وزارة الخارجية العراقية هاتفياً أسماء أعضاء الوفد العراقي على ما يأتي :

الزعيم الركن	رفيق عارف
الزعيم الركن	مزهر الشاوي
مقدم الجو	نافع عبد الله
المقدم الركن	جهاد عبد الوهاب
المقدم الركن	إسماعيل الجنابي
الرئيس الأول الركن	عبد المنعم نافع المصرف

بغداد ٢ كانون الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٨ إلى وزير الخارجية

بالإشارة إلى كتابنا رقم ٣٧ تاريخ ١ كانون الأول سنة ١٩٥٢

أطلعني اليوم السيد تحسين قدري رئيس التشريفات في البلاط الملكي ، على عددين من جريدة التربية ، التي تصدر في حلب . ورد في العدد الصادر ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ في صدر الصفحة الأولى تحت عنوان (رجل لا يتعظ) ، تهجم قبيح على سمو الوصي وعلى نوري باشا السعيد . كما ورد في العدد الصادر ٢٣ تشرين الثاني مثل هذا التهجم بمناسبة حوادث العراق .

وأظهر لي استياء البلاط الملكي من ذلك ، ورجائي وضع حد لمثل هذه الأشياء الضارة بمصلحة القطرين والخارجة عن اللياقة ، لا سيما في هذا الظرف الذي بدأ التقارب ينمو بين البلدين .

فالمرجو أن تنظروا لمثل هذه الأمور بعنايتكم وتتخذوا ما ينبغي .

برقية ٤ كانون الأول سنة ١٩٥٢

إلى وزارة الخارجية السورية

كان الاحتفال بالعيد القومي السوري في بغداد موفقاً جداً . التفصيل في البريد السياسي .

بغداد ٩ كانون الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٩ إلى وزارة الخارجية السورية

الاحتفال بالعيد القومي :

بالإشارة إلى برقيتنا في هذا الشأن بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٤

منذ وصلت إلينا برقيتكم رقم ٤٠٧ تاريخ ١٦ /١٩٥٢/١١ ، بالمبالغة بالعيد القومي ؛ أخذنا للأمر أُهبته[1] وحاولنا أن يكون على غاية ما يمكن من الفخامة في حدود ما تتسع له مفوضيتنا ، وعينا موعد الاحتفال من الساعة السادسة إلى الساعة الثامنة من مساء يوم العيد ٣ كانون الأول . فدعونا نحواً من أربعماية مدعو ممن ينبغي أن يُدعى كموظفي البلاط الملكي ، ورئيس الوزارة والوزراء ورئيس مجلس الأعيان وأعضاء مجلسه ، ورؤساء الوزارة والوزراء السابقين ، وقادة الجيش ، وجميع أفراد السلك السياسي ، ورئيس محكمة التمييز ، وأمين العاصمة ، ورؤساء الدوائر ، والمديرين في الوزارات ، ومدير الشرطة ، وطائفة من النواب السابقين ورجال الأحزاب (وكانت لم تحل بعد) ، ورجال الدين الإسلامي والمسيحي ، وهيأة المجمع العلمي

(١) أُهبته : عُدته .

العراقي ، وطائفة من رجال المعارف والقضاء والصحافة ، ومن الوجوه والعلماء والأدباء ، والجالية السورية ، وأصدقاء المفوضية من العراقيين ، وغيرهم من الأجانب ، وممن تستحسن دعوته .

وبعد أن انتهينا ، أو كدنا ننتهي من توزيع بطاقات الدعوة ، سقطت وزارة السيد مصطفى العمري وتألفت وزارة الفريق نور الدين محمود ، وأُعلنت الأحكام العرفية في بغداد ، ومنع التجول والمرور بعد الساعة السادسة مساءً ، فوجهنا لأعضاء الوزارة الجديدة ، في حين كنا نرى أن بعض الحفلات بدأ أصحابها يلغونها كحفلة السفارة البريطانية التي كانت معينة ٢٧ تشرين الثاني ، وحفلة مدير شركة النفط المعينة ٢ كانون الأول .

فاتصلنا بالزعيم عبد المطلب الأمين قائد منطقة بغداد ، الموكول إليه أمر الأحكام العرفية ، وشرحنا له حرصنا على إقامة الاحتفال في وقته ، فأكد لنا أنه ليس أقل حرصاً منا على إقامة الاحتفال في وقته ، وأنه سيجعل منع المرور من الساعة العاشرة مساءً ، وسيعلن ذلك قبل موعد الاحتفال بأربع وعشرين ساعة ، ليُعلم أن هذا التمديد إنما جعل إكراماً للعيد القومي السوري ، ولقد برَّ بوعده ، فشكرت له لطفه واهتمامه .

وتباشير هذا العيد ، لم تقف عند هذا الحد ، بل تجاوزته إلى مدى أبعد ، إذ اعترفت الحكومة العراقية ١ كانون الأول بالوضع الراهن في سورية ، وأوفدت الثاني منه وفداً عسكرياً إلى دمشق يشترك بمهرجان هذا العيد ، وأظهرت رغبتها في الاحتفال هنا ، فقد اتصل بي قبل الحفلة الزعيم عبد المطلب الأمين وقال لي : ان رئيس الوزارة ، كان دُعي إلى الاحتفال باعتباره رئيساً لأركان الجيش ، وهو يرغب في أن يحضر باعتباره رئيساً للحكومة أيضاً ، فيحسن أن يُدعى بهذه الصفة أيضاً ، قلت له : لقد فعلنا وسنوجه إليه دعوة جديدة ، زيادة في الحفاوة مع الشكر .

وقبل موعد الحفلة ، بعثت لنا أمانة العاصمة طاقات[1] كثيرة من أنواع الورد والزهر ، ثم بعثت مديرية الشرطة مفوضاً وتسعة من الشرطة ، يتولون تسيير سيارات المدعوين وترتيبها وصفها . وكانت المفوضية مهيأة تهيئة حسنة ، من حيث الفرش والتنوير وإعداد ما يُضيف به من مأكول ومشروب ، تولى أمر إعداده وتقديمه عشرة من أهل هذه الصفة ، فضلاً عن خدم المفوضية . ولم يكدْ يحين الوقت ، حتى بدأ المدعوون يتوافدون ، وكان من أولهم السيد جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان ، ثم دخل الناس بعده أفواجاً ، ولا سبيل إلى تعداد من حضر من ذوي الشأن ، ولكنني أشير إلى بعضهم إشارة خفيفة . فقد حضر رئيس الوزارة ووكيل وزير الخارجية وبقية أعضاء الوزارة ، وحضر من رؤساء الوزارة السابقين السادة : حكمت سليمان وتوفيق السويدي وطه الهاشمي وعلي جودت الأيوبي ، وكثير من الوزراء السابقين والأعيان وجميع السلك السياسي ؛ ويطول بي نفس الكلام ، إذا استرسلت بالإشارة فضلاً عن الإحاطة . ولم يتخلف من المدعوين عن الحضور الا عدد قليل بالنسبة لمن حضر . وغصّ بهو المفوضية وردهتها وجميع غرفها بالمدعوين ؛ وبالغنا بالترحيب والحفاوة والبشاشة والإكرام ، وكان طابع هذه الحفلة الأنس والبشر فالنفوس مستأنسة ، والوجوه ضاحكة مستبشرة ، ولا سيما السيدات وبخاصة الأجنبيات منهنّ ، فلقد أظهرن لي إعجابهنّ بما شهدن ، ووصفن هذه الحفلة بالحفلة الساهرة .

واستمرت الحفلة من الساعة السادسة إلى ما بعد الثامنة .

ولما همّ رئيس الوزارة بالانصراف ، ووقف يودعني ، دنا منا الأستاذ

---

(١) طاقات : أضاميم الزهر والورد .

أحمد حامد الصراف [1] وقال له : يا فخامة الرئيس إن أجل عمل قامت به وزارتك ، هو تصفية الجو الذي عكره غيرك بين سورية والعراق ، وإعادة الأمور إلى نصابها . فقال نعم ، وأنا سعيد بذلك .

وخرج على أثره وكيل وزير الخارجية ، فقال له : إنه لشرف عظيم أن يزول بواسطتك الجفاء بين سورية والعراق ، ويعودان إلى عهد الصفاء . فقال : الحمد لله ، وأنا فخور بذلك .

وكان مما قاله لي رئيس مجلس الأعيان : نحن مشتركون بالاحتفال بهذا العيد ، وما تحرزه سورية من السعادة والتقدم والازدهار يُسرنا ونعتبره لنا .

وبهذا المعنى ، وهذه اللهجة كانت أقوال جميع الشخصيات رسميين وغير رسميين .

ولم تقصر الصحافة في الكتابة عن الاحتفال والتنويه به .

وفي الأيام التي تلت يوم العيد زارني للتهنئة عدد من الشخصيات الذين تخلفوا عن الحضور لأسباب مشروعة ، منهم السيد مزاحم الباجه جي من رؤساء الوزارة السابقين ، والسيد محمود صبحي الدفتري من وزراء الخارجية السابقين وغيرهما .

وتجدون مع هذا التقرير نموذجات من صور بعض من حضر الاحتفال من رجال الحكومة والبلاط وغيرهم من ذوي الشأن .

---

(١) احمد حامد الصراف : أديب عراقي معروف متمكن في اللغة العربية واللغة الفارسية وهو من اعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق ، انتسب الى القضاء وشغل منصب رئيس محكمة البداية ولما احيل على المعاش زاول المحاماة .

بغداد ٩ كانون الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٤٠ إلى وزارة الخارجية السورية

في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت السادس من كانون الأول سنة ١٩٥٢ ، زارني في المفوضية ، السيد عبد الله زريقات القائم بأعمال المفوضية الأردنية في بغداد ، ومعه رفيق له يرتدي اللباس العربي ، « العباءة والعقال » ، قدمه لي وذكر أن اسمه مناور الشاهر ، ولما استزدته من التعريف به ، قال : « السيد مناور الشاهر من أهل نجد [١] ، ترك نجداً ، وأقام في عمان ، حيث كان السكرتير الخاص للمرحوم عبد الله ، ولما اغتيل الملك وخلفه الملك طلال ، صرفه من الخدمة ، فترك عمان واختار الإقامة في بغداد ، والغاية من زيارته لكم هو ما يأتي :

« منذ بضعة أيام ، اجتمع السيد مناور بالسيد ناصر النشاشيبي ، الذي كان رئيس التشريفات في قصر الملك عبد الله [٢] ، ويعمل الآن مراسلاً لجريدة

(١) نجد : مدينة في الحجاز وذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان ان نجدا اسم للارض العريضة التي أعلاها تهامة واسفلها العراق والشام ويقال انها من عمل اليمامة . ولم يذكر الشعراء موضعا اكثر مما ذكروا نجدا .

(٢) الملك عبد الله : هو ابن الملك الحسين ، وقد ولد بمكة سنة ١٨٨٢ ، وسمي نائبا عن مكة في مجلس النواب العثماني ، قام في الثورة العربية الاولى مع والده وحاصر الحامية التركية في الطائف ، دخل عمان سنة ١٩٢١ ونصب أميرا عليها ، سمي ملكا عام ١٩٤٦ ، قتل في المسجد الأقصى سنة ١٩٥١ .

أخبار اليوم المصرية، ويقيم عادة في بيروت ، والموجود الآن زائراً في بغداد ، فأخبره السيد ناصر ، أنه علم بطريقة سرية أن المفوضية الإفرنسية بدمشق ، أعلمت المفوضية الإفرنسية في بغداد ، أن مناور الشاهر يعمل في بغداد على الكيد للحكومة السورية ، وبخاصة للعقيد الشيشكلي .

ولما كان السيد مناور بريئاً من هذه التهمة ، أراد أن يزوركم معي ، لأشهد لكم ببراءته باعتباري ممثلاً مسؤولاً للحكومة الأردنية » .

فلم أُظهر له اهتماماً للأمر ، وكتبت لكم به للإطلاع ، على أنني شرعت أبحث عن دخيلة أمره ، فإن ظهر لي شيء يستحق الكتابة ، أخبرتكم به .

بغداد ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٥٢

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٤١ إلى وزارة الخارجية السورية

اتصل بي هاتفياً صباح يوم الأحد ٢١ كانون الأول سنة ١٩٥٢ ، وزير الخارجية بالوكالة ، وقال لي : « إن الحكومة العراقية تريد أن تمنح السيد شفيق معمار باشي ، من تجار حلب وسام الرافدين من الدرجة الثانية ، تقديراً لما قدّمه من الأعمال المبرورة والمساعدات المالية في حوادث فلسطين ، ونريد قبل ذلك أن نقف على رأي الحكومة السورية في هذا الشأن . وهل لها ملاحظة عليه أم ليس لديها مانع من ذلك » .

ثم اتصل بي رئيس التشريفات في البلاط الملكي ، وكلمني بالموضوع نفسه ، بما لا يختلف عما قاله وكيل وزير الخارجية .

فالمرجو أن تعلمونا رأي الحكومة في ذلك وموافقتها عليه ، لنجري المقتضى ، مع العلم أنهم راغبون في سرعة الجواب .

تقارير سنة ١٩٥٣

بغداد ٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم (١) إلى وزارة الخارجية السورية

صدى حوادث سورية في العراق :

كان للمؤامرة الفاشلة ، التي أُريد بها قلب الحكم في سورية ، صدى بعيد في العراق ، فما العراق،فما اجتمعت بأحد — على كثرة من اجتمعت بهم — إلاّ وجدته مستنكراً لهذا الأمر ، متعجباً من حدوثه ، مرتاحاً للحيلولة دون وقوعه .

ولعل ما قاله لي في هذا الشأن الشيخ عبد الله الخيال وزير المملكة العربية السعودية في العراق ، يصور صدى الحادث في العراق . قال : « حاولت أن أجد عذراً لمن دبر هذه المؤامرة فلم أستطع ، ان ما بلغته سورية في سنة واحدة من التقدم والازدهار والقوة والتنظيم ، جعلها قدوة لبقية الحكومات العربية ، والعراقيون الذين تجهموا لسورية في السنة الماضية ، صاروا يغبطونها على ما أدركته من النجاح ، ويترسمون خطواتها في سيرها ، ويتمنون لو يصلون إلى ما وصلت إليه ، فأي عذر لمن يحاول قلب هذا الحكم » .

وقال لي العميد نور الدين محمود رئيس الوزارة العراقية ، أنا أستغرب

عمل الساسة الذين ورطوا صغار الضباط بهذه المؤامرة ، أيظنون أنهم يتمتعون بشيء من الاستقرار لو تمّ لهم ما أرادوا ، ونحمد الله على أن الحكومة كانت محتاطة ساهرة » .

الانتخابات في العراق والأحكام العرفية :

جعلت الحكومة العراقية الانتخابات على درجة واحدة ، بعد أن كانت على درجتين ، إجابة لرغبة الشعب ، وأصدرت بذلك قانوناً مفصلاً ، وحددت موعد الترشيح للنيابة ، كما عينت اليوم السابع عشر من كانون الثاني موعداً للانتخاب . ولا يخفى أن الأحكام العرفية لا تزال قائمة في بغداد ، وكان من المنتظر أن تلغى هذه الأحكام قبل يوم الانتخاب ، حتى قال لي غير واحد من قادة الجيش : إن الأحكام العرفية ستلغى في اليوم الثاني عشر من كانون الثاني .

واتفق أن كنت مدعواً للعشاء ، في السفارة الباكستانية يوم الأحد ٤ الجاري وكان من المدعوين العميد نور الدين محمود رئيس الوزارة العراقية وثلاثة من الوزراء ؛ فأقبل عليّ رئيس الوزراء ، ووقفنا نتحدث أعن مور شتى ، وانساق الحديث إلى الانتخابات النيابية ، فقلت له : يقال إنكم ستلغون الأحكام العرفية قبل الانتخاب .

فقال : « الواقع إن الأمن مستتب ، والهدوء شامل والحال طبيعي ، ولكن بقاء المحاكم العرفية ، إنما هو لتصفية الدعاوى الموجودة لديها ، فهي موجودة بهذا المعنى فقط ، وكأنها غير موجودة ، باعتبار أن ليس هناك حوادث جديدة تستدعي مداخلتها ، وبقاؤها كفيل بالبتّ في أمر الموقوفين الذين أفرجت عن أكثرهم ، ولم يبقَ من ذوي الشأن منهم إلاّ السيد كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي ، والسيد جمال عبد الوهاب

نقيب المحامين وزعيم جماعة السلام ، ولا يزال عدد من الموقوفين المتهمين بالشيوعية ، لا يصح أن يتركوا قبل أن يحاكموا في هذه المحاكم ، وينالوا جزاءهم على ما قاموا به من الأعمال السيئة في المظاهرات » .

ولما وصل إلى هذا الحد من كلامه ، انضم إلينا السيد قاسم خليل وزير المعارف ، وسمعني أقول للرئيس : ألا تتوقعون أن يقول قائل إن الانتخابات النيابية ، جرت في ظل الأحكام العرفية ؟

فقال : « نعم إن المعترض السيء النية ، يتخذ هذا وسيلة للنقد والطعن ، ولكن ما العمل والحال كما ذكرت لكم » .

وعقب على قوله هذا ، وزير المعارف ، فقال : « الأحكام العرفية معلنة في منطقة بغداد فقط ، أما بقية الألوية [1] فليست تحت الأحكام العرفية ، زد على ذلك ، أنه لم يعترض أحد من المرشحين أو غيرهم على بقاء هذه الأحكام » .

مخاوف حكومة الصين الوطنية من زيارة السيدة بانديت للحكومات العربية :

زارني السيد شن يو القائم بأعمال مفوضية الصين الوطنية في العراق ، صباح يوم الأحد ٤ كانون الثاني وقال لي : « نُمي إلى حكومتي أن السيدة بانديت رئيسة وفد الهند في هيأة الأمم المتحدة ، ترمي من وراء زيارتها

---

(١) الألوية : جمع لواء ، وهو في الاصطلاح العراقي الاداري، يعني المحافظة.

للحكومات العربية ، إلى إقناع هذه الحكومات بالاعتراف بحكومة الصين الشيوعية ، وتبذل جهدها في هذا السبيل ، وتمنيها بفوائد اقتصادية ، كشراء القطن من مصر وما أشبه ذلك ، وأنها فاتحت الحكومة السورية في شأن الاعتراف فهل لديكم علم بذلك ؟ » .

فأجبته بأنْ لا علم لي بذلك .

بغداد ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢ إلى وزارة الخارجية السورية

إلى العقيد أديب الشيشكلي [1] وكيل وزير الخارجية

زارني بالمفوضية في الساعة الخامسة من مساء يوم الأربعاء السابع من كانون الثاني ، السيد ثابت عبد النور ، وكنت قد عينت له موعد هذه الزيارة ، بناءً على طلبه .

وقبل أن أنقل لكم ما يعنيني من حديثه ، أرى أن أعرفه لكم تعريفاً موجزاً .

السيد ثابت عبد النور ،من أهل الموصل ، كان أول معرفتي به في دمشق ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكان جندياً في الجيش العثماني ، ومن رجال جمعية العهد ، وجدته إذ ذاك متحمساً للقومية العربية بجرأة غريبة — ولما قامت الثورة العربية الأولى التحق بها ، ودخل إلى دمشق مع الجيش العربي . ولما تغيرت الأحوال ترك دمشق إلى العراق ؛ وانتخب نائباً عن الموصل ثم عُين ممثلاً للحكومة العراقية لدى شركة النفط ، ثم عين وزير مفوضاً للعراق في

---

(١) العقيد أديب الشيشكلي : ذكرت ترجمته آنفاً فليرجع اليها .

المملكة العربية السعودية واليمن . وقبيل الحرب العالمية الثانية ، ذهب بإجازة إلى ألمانيا ، فنشبت الحرب ، وهو هناك ، فلم يرق ذلك للحكومة العراقية فاعتبرته مستقيلاً ، فعاد إلى مصر وسكن بها مدة غير قصيرة .

وهو محترم في الأوساط الوطنية في العراق ، معروف بالعصبية القومية والجرأة والصراحة وعدم المداراة .

وفي حزيران سنة ١٩٥٢ ، جاء إلى بغداد ، فاجتمعت به مرتين ، وفهمت منه أنه على اختلاف مع القائمين على الحكم في العراق ، ينتقد سياستهم ويغمزهم غمزاً شديداً .

ثم زارني في الوقت المعين ، في أول هذا الكتاب ومكث عندي ساعتين ، وعلمت منه أنه كان في الكويت ، وتشعب الحديث إلى عدة شعب ، ولكنه كان يتفرع عن أصل واحد ، وهو حالة البلاد العربية ، وكان معجباً بما بلغته سورية من النجاح في هذه المدة القصيرة ، ثم قال لي :

« ما لكم لا تستعينون على مشاريعكم بشيء من أموال الكويت الفائضة عنهم ، فإن في ذلك فائدة لسورية وتمتيناً لأواصر الصداقة بين البلاد العربية » .

فقلت له : « أتظن أن أمير الكويت ميال لذلك ؟ وإذا كان ميالاً لما تقول ، أيستطيع أن يحقق هذا الأمر ؟ أم أن هناك سلطة أجنبية تضع العراقيل في هذا السبيل » .

فقال : « إن أمير الكويت رجل طيب ، حسن النية ، يجيب إذا أقنعه من يفاوضه في هذا الشأن ، فلقد اقترحت عليه منذ عهد قريب ، تأسيس مصرف وطني في الكويت ، وأقنعته بفائدته ، فحقق هذا الأمر بأسرع وقت .

أما كيفية استلاف سورية من الكويت ، ما تستعين به فهناك طرق شتى ،

تضمن تحقيق العمل ، كأنْ يستقرض مصرف سورية من مصرف الكويت ، عشرة ملايين دينار بفائدة معلومة ؛ فظاهر ذلك ، عمل اقتصادي بحت ، تقوم به جميع المصارف ، وهناك وسائل أخرى يمكن معالجتها والتذرع بها إذا صحت نية الطرفين » .

هذا ما يُعنيني أن أنقله لكم من حديثه ، وقد فهمت منه أن باستطاعته أن يقوم بهذه المهمة . فأرجو أن تعلموني رأيكم في هذا الشأن ، مع ما يبدو لكم من الملاحظة والاستدراك والتحفظ ، فإن استحسنتم الفكرة ، ووافقتم على المبدأ ، أرى أن نسهل سفر السيد ثابت إلى دمشق ، لتبحثوا معه في هذا الأمر من كل الوجوه .

ومهما يكن فإني بانتظار جوابكم ، وأرجو أن يكون سريعاً ، ورأيكم الموفق إن شاء الله .

بغداد ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى التعميم رقم س ٥٠ تاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٤

العرف المتبع في العراق ، أنه يُستحسن من العسكريين الأجانب ، حين مرورهم في أراضي العراق ، للالتحاق بمراكز عملهم في دولة أخرى ، أن يكونوا بملابسهم المدنية . أما إذا كانوا بملابسهم العسكرية ، فعليهم أن يبقوا في المحطة ، أو في المطار لمواصلة السفر ، ولا يُسمح لهم بدخول المدينة .

وللملحقين العسكريين الحق بارتداء ألبستهم الرسمية في جميع المناسبات الرسمية . هذا ما أفادتنا وزارة الدفاع العراقية .

بغداد ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٤ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى كتابنا رقم ٤١ بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٥٢

ذكرنا لكم في الكتاب المذكور ، أن الحكومة العراقية ، تريد أن تمنح السيد شفيق معمارباشي من تجار حلب ، وسامَ الرافدين من الدرجة الثانية ، وتريد أن تعلم رأي الحكومة السورية في ذلك ؛ وما زالت وزارة الخارجية العراقية تسألنا عن الجواب ، فالمرجو أن تعلمونا به سريعاً .

بغداد ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٣

برقية الأستاذ مردم بك إلى وكيل وزير الخارجية

المرجو أن تجاوبونا برقياً عن كتابنا المكتوب رقم ٢ تاريخ ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٥٣ .

خليل مردم بك

بغداد ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٦ إلى وزارة الخارجية السورية

مجلس النواب العراقي الجديد :

كان يوم السبت السابع عشر من كانون الثاني سنة **١٩٥٣** ، يوم الاقتراع لانتخاب المجلس النيابي الجديد . وقد جرى الانتخاب من الصباح الباكر إلى آخر النهار ، وكان على درجة واحدة لأول مرة في العراق ، ولم يحدث فيه شيء يعكر صفو الأمن .

عدد نواب المجلس العراقي (١٣٦) نائباً ، وقد كان عدد من رشحوا أنفسهم للنيابة نحواً من خمسمائة ، ثم انسحب منهم مايتان ، وخاض المعركة ثلاثماية .

ولا يخفى أن جميع الأحزاب السياسية في العراق ملغاة ، ولكن المنتسبين إليها ، يجتمعون عند الحاجة بصورة خاصة غير رسمية ؛ وقد قاطع الانتخاب من هذه الأحزاب ، حزب الاستقلال الذي يرأسه السيد مهدي كبه ، والحزب الوطني الديموقراطي الذي يرأسه السيد كامل الجادرجي .

أما حزب الجبهة الشعبية الذي يرأسه العميد طه الهاشمي ، فقد سمح لمن أراد من المنتسبين إليه أن يرشحوا أنفسهم بصفة شخصية .

وأما حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه السيد صالح جبر ، فقد كان (١٢٦) شخصاً من المنتسبين إليه ، رشحوا أنفسهم للنيابة ، ثم انسحب منهم أكثر من مأية وعشرة أشخاص ، وأشاع صالح جبر بأن حزبه قاطع الانتخاب ، ومقاطعته هذه كانت مثاراً للعجب ، لأنه هو الحزب الوحيد الذي حصر مطالبه الإصلاحية في مذكرته التي كان قدمها للحكومة ، بجعل الانتخاب على درجة واحدة وقد تم ذلك ؛ على أن عدداً من المنتسبين لهذا الحزب ظلوا مرشحين أنفسهم بصفتهم الشخصية .

وأما حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه السيد نوري السعيد ، فقد خاض المعركة بصفة شخصية أيضاً .

وكانت نتيجة الانتخاب ، أن فاز بالتزكية (٧٧) نائباً من (١٣٦) نائباً ، وفاز بالاقتراع (٥٩) نائباً ، حتى سماه بعضهم بالمجلس المزكى .
ومن هؤلاء النواب ٧٦ نائباً من أنصار نوري السعيد و (١١) نائباً من المنتمين إلى حزب الجبهة الشعبية ، و (٨) نواب من أنصار صالح جبر .

ويدعي صالح جبر ، بأن حزبه قاطع الانتخاب — ولو كان على درجة واحدة — ، بعد أن ظهر له أن الانتخاب لم يكن حراً ، وإن المداخلات كانت فيه شديدة ، لذلك اضطر أن ينسحب من الترشيح المنتسبون إلى حزبه ؛ ويقول غيره أنّ صالح جبر ، لما تيقن من إخفاق حزبه بالانتخاب تظاهر بالمقاطعة وتستر بها ، والثمانية الذين فازوا بالنيابة من أنصاره ، دليل على مبلغ شعبيته وشعبية حزبه .

وسيكون افتتاح المجلس صباح يوم السبت ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٣ .

بغداد ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٧ إلى وزارة الخارجية السورية

افتتاح مجلس الأمة العراقي :

كان افتتاح مجلس الأمة العراقي في اجتماعه الاعتيادي ، للدورة الثالثة عشرة ، في الساعة الحادية عشرة ، من ضحى يوم السبت الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٣ .

وقد حضر حفلة الافتتاح ، جلالة الملك [١] وجلس في المقصورة الملكية .

وافتتح المجلس سمو الوصي ، وقرأ خطاب العرش ، الذي لوحظ أنه أوجز خطاب في تاريخ البرلمان العراقي .

والخطاب على إيجازه ، ألمّ بسياسة العراق الخارجية ، وأُموره الداخلية ، وما تمّ على يد الحكومة من أعمال مُنذ استلمت زمام الحكومة ، وما هي آخذة في تحقيقه ؛ ولم يشر إلى ما ستقوم به في المستقبل .

---

(١) جلالة الملك : هو فيصل الثاني بن غازي قتل ابان ثورة عبد الكريم قاسم وله من العمر عشرون عاما .

ورد في صدر الخطاب أن الحكومة الحاضرة ، تقلدت الحكم في أحوال غير اعتيادية ، فوطدت الأمن وأعادت الحال إلى نصابه الطبيعي .

وتناول سياسة العراق الخارجية بما يلي : أشار إلى حسن الصلات مع الدول المجاورة والصديقة ، وإلى تمسك الحكومة بسياسة العراق التقليدية ، الرامية إلى صيانة استقلال البلاد العربية ، وتحقيق الاتحاد معها ، وتدعيم الجامعة العربية ، والتعاون مع الكتلة الآسيوية ، ونوَّه بمساعي الحكومة في الدفاع عن حقوق عرب فلسطين وشمالي افريقية .

وعالج الأمور الداخلية بما يلي : أشار إلى المرسوم الذي جعل الانتخابات النيابية على درجة واحدة ، والعمل به ، وإلى قانون الدرك الذي لم يكن من قبل ، وإلى سعي الحكومة في تعزيز القضاء واهتمامها بالمعارف ، والجيش وتسليحه ، والترفيه عن الشعب بإلغاء الضرائب والرسوم عن مواد الغذاء والكساء ، واهتمامها بالأمور الصحية ، والأمور الاقتصادية ، وتحسين حالة العمال ، وتشجيع الملكية الصغيرة ، وتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين ، والاهتمام بتعبيد الطرق وبناء المدارس والمستشفيات . ثم أشار إلى أعمال مجلس الإعمار ومشروعاته ، كما أشار إلى الاهتمام بأُمور الأوقاف .

ولوحظ أن الخطاب لم يشر إلى خطة الحكومة في المستقبل وما ستقوم به ، فكأن ذلك كان رمزاً إلى أنها ستستقيل ، أو أنها في حكم المستقيلة ، كما لوحظ أن السيد نوري السعيد ، والسيد صالح جبر ، وهما من أعضاء مجلس الأعيان لم يكونا حاضرين ، وكذلك النواب الثمانية من أنصار صالح جبر .
وبعد الانتهاء من تلاوة خطاب العرش ، انصرف جلالة الملك ، وسمو الوصي ، والمدعوون من أعضاء السلك السياسي .

وجدد مجلس الأعيان انتخاب السيد جميل المدفعي رئيساً له ، وانتخب مجلس النواب الدكتور فاضل الجمالي رئيساً له .

ويلاحظ على مجلس النواب الجديد ما يأتي : عدد مجلس النواب (١٣٦) نائباً ، منهم نحو من ثمانين نائباً كانوا في المجلس السابق ، وبضعة وعشرون نائباً ، كانوا نواباً في المجالس الماضية .

أما النواب الجدد فثلاثون أو يزيدون قليلاً ، ورئيس المجلس الجديد ، كان أيضاً في المجلس السابق .

استقالة الوزارة :

قدم العميد نور الدين محمود رئيس الوزارة ، استقالة وزارته يوم الخميس ٢٢ كانون الثاني سنة **١٩٥٣** ، ولكن لم يصدر بيان رسمي بذلك ، ولم يذع خبر هذه الاستقالة في الإذاعة العراقية ، جرياً على عادة العراق ، إذ أن العادة المتبعة هنا ، أن لا يصدر بيان رسمي باستقالة الحكومة ، حتى يتم تأليف الحكومة الجديدة ، إلاّ في أحوال استثنائية وفوق العادة .

والمرشحون لرياسة الوزارة غير واحد ، منهم نصرت الفارسي ، وعلي ممتاز الدفتري ، وحكمت سليمان ، وأحمد مختار بابان ، وعلي محمود الشيخ علي .

أمّا نوري السعيد فيتولاها متى شاء ، لأن أكثرية النواب من أنصاره .

بغداد ٣ شباط سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٨ إلى وزارة الخارجية السورية

الوزارة العراقية الجديدة :

استقالت وزارة العميد نور الدين محمود يوم الخميس ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٥٣ ، وبقيت تصرف الأمور أسبوعاً كاملاً ، حتى أمكن تأليف الوزارة الجديدة يوم الخميس ٢٩ منه ، وتم تأليفها على النحو الآتي :

جميل المدفعي	رئيساً للوزارة
علي جودت الأيوبي	نائباً لرئيس الوزارة
توفيق السويدي	وزيراً للخارجية
نوري السعيد	وزيراً للدفاع
علي ممتاز الدفتري	وزيراً للمالية
أحمد مختار بابان	وزيراً للعدلية
ماجد مصطفى	وزيراً للشؤون الاجتماعية
ضيا جعفر	وزيراً للاقتصاد
عبد الوهاب مرجان	وزيراً للمواصلات والأشغال
خليل كنه	وزيراً للمعارف

حسام الدين جمعة	وزيراً للداخلية
عبد الرحمن جودت	وزيراً للزراعة
محمد حسن سلمان	وزيراً للصحة

وهذه الوزارة تعد من أقوى الوزارات العراقية ، لاشتمالها على أربعة من رؤساء الوزراء السابقين ، وليس في بقية الوزراء ، من لم يكن وزيراً من قبل ؛ وأكثرية الوزارة من أنصار نوري السعيد ، وفيها من المستقلين ، وليس فيها أحد من المعارضين .

وقد بدأت الوزارة أعمالها ، بأن قررت استئناف الدراسة في الكليات والمعاهد العالية ، بعد أن مضى على إغلاقها أكثر من شهرين .

ولكن الأحكام العرفية لم تزل قائمة في بغداد ، والحياة السياسية الحزبية معطلة ، وكذلك الصحف ، إمّا معطلة ، وإمّا مراقبة .

ولا ينتظر أن تُلغى الأحكام العرفية قبل أن تنقضي مدة كافية ، يؤمن معها جانب التلاميذ من القيام بحركاتهم المعهودة .

وقد تقدمت الوزارة إلى مجلس النواب ، في جلسته المنعقدة ضحى يوم الاثنين ٢ شباط سنة ١٩٥٣ ، وتكلم فيها رئيس الوزراء ، ملخصاً أهداف وزارته بأربع موادٍ هي :

(١) المحافظة على الأمن والقضاء على الفساد ، حتى يستتب الاستقرار وتطمئن النفوس في البلاد .

(٢) بذل الجهود للقيام بالإصلاحات العامة المفيدة ، التي تحتاجها البلاد على أساس تقديم الأهم على المهم ، وذلك باستخدام الإمكانيات المالية المتوفرة لحسن الحظ .

(٣) تحكيم القانون ، وتوطيد أركان العدل في جميع الأمور .

(٤) تحري أنجع الوسائل الكافلة للترفيه في أمر معيشة الشعب .

ووعد بأن يقدم منهاجاً مفصلاً لما لخصه .

ويتطلع الناس إلى أعمال الإصلاح التي ستقوم بها الوزارة ، وينتظرون السماح ، أما بإعادة الأحزاب السياسية الملغاة ، أو بتشكيل أحزاب سياسية جديدة ، وكذلك الشأن في الصحف المعطلة .

وهناك تعديل بعض مواد الدستور العراقي ، ويتهامس بعض المشتغلين بالأمور السياسية ، بأن من أهم المواد التي ستعدل ، ما يتصل بالملك والسن التي تخوله من ممارسة صلاحياته وجعلها على مرحلتين : المرحلة الأولى هي أن الملك متى بلغ الثامنة عشرة من عمره يعتبر راشداً ويتوج ، كما هي الحال في الدستور المعمول به الآن .

أما المرحلة الثانية التي ستضاف ، فهي من سن الثامنة عشرة إلى الخامسة والعشرين ، وفي هذه المرحلة ، يعتبر الملك راشداً متوجاً ، ولكن يكون له نائب ، وذلك لكي يتمكن الملك من إتمام دراسته وتوسيع ثقافته في بلاده وخارج بلاده .

بغداد ١٠ شباط سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٩ إلى وزارة الخارجية السورية

حديث مع سفير أميركا :

كان عليّ أن أبعث بهذا التقرير في حينه ، ولكن تتبع الحوادث في بغداد وانشغالي بمراقبتها والكتابة عنها ، أخره إلى الآن .

زارني المستر برتون بيري سفير أميركا الجديد في العراق ، يوم السبت ١٧ كانون الثاني سنة **١٩٥٣** ، ومكث يتحدث مدة غير قصيرة من الساعة الثانية عشرة إلى الساعة الواحدة ؛ واتفق أن كانت زيارته في يوم الانتخابات النيابية ، فدار الحديث في أول الأمر حولها ، ثم تكلم عن العراق ، وعما زاره من بلدانه منذ وصوله إليه في أواخر الصيف حتى الآن ؛ فذكر الموصل وسرسنك وإربل والسليمانية وكركوك ، وأعرب عن إرتياحه من وداعة السكان هناك وبشاشتهم وصراحتهم .

ونوّه بجهود مجلس الإعمار في شمالي العراق ، كفتح الطرق ، وبناء المدارس والمستشفيات ، كما أعرب عن توسمه للبلاد العربية مستقبلاً حسناً لأنها من أهم المراكز ، ولقابليتها من حيث الموضع والإمكانيات والسكان .

ومن رأيه إن الانسجام في السير بين الأقطار العربية والاستقرار ، لا بدّ

منه ليتسنى للعرب أن يحتلوا المكانة اللائقة بهم بين الأمم ؛ وإن لكل أُمة دوراً في التقدم والرقي ؛ وأنه جاء دور العرب في هذا الشأن . وإن إمكانيات العراق في التقدم عظيمة ، لما فيه من الثروة الطبيعية ولا سيما البترول ؛ على أنّ سورية وإنْ لم يكن فيها بترول ، فإن نشاط أهلها وقابليتهم والحكم الصالح مع الاستقرار كفيل لها بمستقبل زاهر .

ثم قال : إن الأميركان يخطبون ودّ العرب عامة ، والسوريين خاصة ، والدليل على صداقتهم القديمة للسوريين ، كونهم ساعدوا السوريين في الداخل والساحل منذ سبعين سنة من الوجهة الثقافية ولهم بعثات علمية وتبشيرية ، وجامعة ومعاهد ومدارس .

والآن يريدون مساعدة السوريين على رفع مستوى الحياة من جميع الوجوه ، ويحرصون على استمرار الصداقة وتوثيقها ، كما يحرصون على أن ينحاز العرب إلى الجبهة الغربية الديموقراطية ، ليتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم أمام خطر السوفيت .

قلت : إن العرب حريصون أيضاً على صداقة أميركا ، ولكنّ موقفها منهم في قضية فلسطين — ولا نذكر غيرها الآن — جعلهم يوجسون خيفة من نياتها .

قال : نعم إن قضية فلسطين قضية معضلة ، ولا ألوم العرب إذا وجدوا (١) في أنفسهم علينا ، ولكن مع ذلك ، يمكن معالجة القضية بتخفيف الويلات عن اللاجئين ، قال لي مرة سياسي عربي : « لن ننسى قضية فلسطين ، وموقفكم منا ومن اليهود » فقلت له : أنا لا أطلب منكم أن تنسوا فلسطين ، ولكن أرى أن تخففوا من مصايب اللاجئين .

---

(١) وجد : حقد .

ثم قال السفير : إن في الولايات المتحدة ، خمسة ملايين يهودي يعملون على مساعدة الفكرة الصهيونية — إلاّ قليلاً منهم — وهذا العدد الضخم ، يقدم ويؤخر في سياسة أميركا ، وله أثر في انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء الكونغرس ، فضلاً عن مقدرة اليهود المالية ، ونفوذهم الاجتماعي ، وسيطرتهم على الصحافة وبراعتهم في الدعاية ؛ في حين أنْ ليس للعرب شيء من ذلك في أميركا .

كل ذلك جعل حكومة الولايات المتحدة ، وعلى رأسها الرئيس ترومان ، لا تقاوم تأسيس دولة إسرائيل ولا تمنع عنها مساعدتها .

أنا أعلم أن جميع العرب ،يعتبرون الرئيس ترومان[1] نصيراً للصهيونية وخصماً للعرب ، ولعلهم مبالغون في ذلك ؛ وقد سبق لي أن ذكرت له رأي العرب هذا فيه ، وقلت له : أن العرب يأخذون عليك اعترافك بدولة إسرائيل قبل جميع الدول .

فقال لي : « لست نصيراً للصهيونية ولست خصماً لها ، وموقفي من العرب كموقفي من إسرائيل ، أما سرعة اعترافي بها ، فهو كسرعة اعترافي بدولة ليبيا العربية » .

قلتُ للسفير : لقد انقضت مدة الرئيس ترومان بما فيها ؛ وخلفه الجنرال أيزنهاور[2] ، فهل تظنون أن الرئيس الجديد يغير سياسة أميركا نحو العرب ؟

---

(١) الرئيس ترومان : جاء خلفا للرئيس الاميركي روزفلت الذي توفي ولم يكمل مدته المعينة ، كان معروفا بعطفه على اليهود ، ولما أعلنت الدولة اليهودية كان اول المعترفين بها .

(٢) الجنرال ايزنهاور : اشهر قادة الحلفاء في الحرب الكونية الثانية ، والقائد العام في الجهة الغربية للحلفاء ، حقق الانتصار الكبير على الجيوش النازية ، تولى رئاسة جمهورية الولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ وتوفي وقد قارب الثمانين .

فقال : « إن الجنرال ايزنهاور ، باعتباره جندياً يقدر أهمية الشرق الأوسط ، وأهمية الدول العربية في الدفاع عنه ، على أن هناك قضايا مستعجلة ، يبدأ بها ويقدمها على غيرها وهي : إنها الحرب الكورية التي طال أمدها ، وتركيز الدفاع عن أوروبا الغربية ؛ ويأتي بعد ذلك الاهتمام بآسيا وبخاصة الشرق الأوسط ، وعلى الأخص الدول العربية .

أنا أتكلم بصراحة ، وأُعبر عن رأيي الخاص ، ولا أزعم أني على صواب في كل ما أقول ، ولكن هكذا أرى ؛ يبدو لي أن الجنرال ايزنهاور ، حريص على التفاهم مع الدول العربية ومساعدتها وتقويتها وتحسين سياسة أميركا نحوها .

وإن استدراك ما تأخذونه علينا ، أراه من واجبنا نحن رؤساء البعثات السياسية الأميركية في الدول العربية ، فمن واجبنا أن نشرح ذلك في تقاريرنا إلى مرجعنا .

وليس يعني ذلك أن تقف أميركا موقف الخصم من إسرائيل ، وأن تحرمها مساعدتها ، على أنها لو فعلت ذلك ، فيهود أميركا يمدونها بأموالهم الطائلة .

والذي يدعو إلى العجب ، تردد الدول العربية في حسم قضية اللاجئين الفلسطينيين وتركهم عرضة للبؤس والمرض والتشريد ؛ يقولون إنهم يريدون أن يعودوا إلى بلادهم ، وإنَّ البتَّ في توطينهم خارج فلسطين ، اعتراف ضمني بنزولهم عن هذا الحق ، وأنا أرى لو عادوا إلى بلادهم لما استطاعوا العيش بها ، بعد أن تغير فيها كل شيء ، ولا أُريد بما أقول تغيير رأيهم في العودة ، ولكن أقصد أن يقيموا في البلاد العربية إقامة تمكنهم من الحياة الطبيعية ومن الاستعداد إلى العودة لبلادهم .

ثم قال : باستطاعة سورية في عهدها الجديد ، أن تستعين بمساعدتنا فتبلغ ما تريده من تقوية جيشها ، وترقية زراعتها وصناعتها وتحقيق مشاريعها ورفع مستوى الحياة ، كتركيا التي أصبح جيشها من الجيوش التي يحسب لها حساب ، وتحسنت اقتصادياتها بوجه عام ، وبخاصة زراعتها وقد كان لمساعدتنا لها أثر كبير في نهضتها هذه ، وبإمكان سورية أن تكون مثل تركيا » .

بغداد ١٧ شباط سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٠ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى كتابكم بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٠

زرتُ عبد الصمد خان وزير أفغانستان في العراق صباح يوم الاثنين ١٦ شباط الجاري ، وذكرت له أن الحكومة السورية ، قررت تعيين الدكتور شكيب الجابري وزير سورية المفوض في طهران ، وزيراً لها في أفغانستان ، وطلبت إليه أن يستمزج حكومته برقياً في هذا الشأن ، وأعطيته نسخة من ترجمة الدكتور شكيب .

وبعد أن عدت إلى المفوضية بنحو ساعتين ، أعلمني أنه أبرق إلى حكومته بالموضوع ، وسيبلغني جوابها حين وروده بأسرع ما يمكن .

بغداد ١٧ شباط سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١١ إلى وزارة الخارجية السورية

بعث إليّ سفير بريطانيا بصفته عميداً للسلك السياسي في بغداد ، بكتاب مؤرخ ١٠ شباط الجاري هذه خلاصته مترجمة :

« أُقترح عليّ أن تقدم الهيأة السياسية في بغداد هدية إلى جلالة الملك لمناسبة تتويجه ، فاستحسنتُ هذا الاقتراح . وذكرت هذه القضية بصورة غير رسمية للسيد تحسين قدري رئيس التشريفات الملكية . فقال لي : إن جلالة الملك ، يقدر مثل هذه الهدية وفي الوقت نفسه يفضل أن تكون بسيطة .

وهكذا فقد بدا لي أن تكون الهدية صحناً أو صينية من فضة تصاغ وينقش عليه ما يقتضيه الحال . ويسرني أن أعلم هل توافقون على مبدأ تقديم الهدية ، ثم على النوع الذي ذكرته .

فإن لكم رأي آخر في النوع ، يمكنني حينئذ أن أدعو بقية الزملاء للبحث . أما إذا كنتم موافقين على رأيي بشقيه فلا حاجة لعقد اجتماع خاص .

وباعتباري عميداً للسلك السياسي ، سأقوم بتهيئة الهدية صياغةً ونقشاً في المستقبل القريب » .

* * *

فكتبتُ إليه ما يلي :

بالاشارة إلى كتابكم المؤرخ ١٠ شباط سنة ١٩٥٣

إن رأي معاليكم في تقديم هدية إلى الجلالة الملك ، لمناسبة ، تتويجه رأيٌ حسن للغاية ؛ وكذلك نوع الهدية التي اخترتموها ، بعد أن ذاكرتم السيد تحسين قدري مذاكرة خاصة في هذا الشأن .

بغداد ١٧ شباط سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٢ إلى وزير الخارجية

زارني منذ بضعة أيام الشيخ محروث الهذال شيخ عشائر عنيزة في العراق ، والنائب في مجلس النواب العراقي ، وذكر لي أنه سيسافر إلى دمشق يوم الخميس ١٩ شباط سنة ١٩٥٣ ، وغرضه من هذه الزيارة الوقوف على سير دعوى لورنس الشعلان ، باعتبار عشيرة الرولة فخذاً من عنيزة ، قياماً بالمجاملة والعصبية البدوية . وقد أعرب لي عن رغبته في زيارتكم ، فعساكم تتفضلون بمقابلته مراعاةً لسنه ومركزه ورأيكم الموفق .

بغداد ١٧ شباط سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بلك رقم ١٣ إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٢٦ تاريخ ١٩٥٣/٢/٣

تجدون مع هذا الكتاب تقريراً موجزاً لترجمة محسن المؤمن الذي يطلب أن يكون مراسلاً للإذاعة السورية مع ميوله واتجاهاته ومنه يتضح أن المذكور لا يفي بالحاجة ، وذلك لانتسابه إلى حزب الأمة الاشتراكي القائم على الطائفية والذي كان وما يزال يقف من سورية موقفاً غير مستحب .

على أننا نرشح لهذا العمل ثلاثة : أولهم وأصلحهم صبيح الغافقي ، ويأتي بعده مشكور الأسدي وشاكر علي التكريتي . وتجدون مع هذا الكتاب أيضاً ، موجزاً لترجمة صبيح الغافقي ، وآخر مشكور الأسدي .

أما شاكر علي التكريتي فلم يتيسر لي حتى الآن الحصول على ترجمة له.

بغداد ٢٤ شباط سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٤ إلى وزارة الخارجية السورية

بعثت إلينا وزارة الخارجية العراقية بكتاب تجدون صورة عنه مع هذا الكتاب ، وموضوعه دعوة الحكومة السورية إلى حفلة تتويج جلالة الملك .

وقبل يومين من وصول الكتاب ، زارني السيد موسى الشابندر وزير العراق المفوض بدمشق — الموجود الآن في بغداد . وذكر لي أنه كان قبل ساعة عند سمو الوصي ، وجرى ذكر حفلة التتويج ، فقال له الوصي : من ترى سيمثل سورية في الحفلة ؟ فقال له : أرجو أن يكون حضرة نائب رئيس الوزراء العقيد أديب الشيشكلي .

فقال له الوصي : إنني أُرحب به وأرغب في ذلك .

واتفق أن رأيت البارحة السيد تحسين قدري رئيس التشريفات الملكية في المفوضية اللبنانية ، فسألته عما إذا كان نصّ الدعوة إلى حفلة التتويج وأُسلوبها واحداً لجميع الحكومات ، فقال لي نعم هكذا وجهت الدعوة إلى جميع الحكومات بهذا النص وهذا الأسلوب .

واليوم كنت في زيارة للسيد يوسف الكيلاني وكيل وزارة الخارجية ، وكان عنده السيد موسى الشابندر ، وجرى ذكر حفلة التتويج ، فأطلعني على نص الدعوة ، فوجدته واحداً لجميع الحكومات كما قال رئيس التشريفات الملكية .

بغداد ٢٥ شباط سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٥ إلى وزارة الخارجية السورية

أعرب لنا رئيس التشريفات الملكية عن استياء البلاط الملكي ، وكذلك وزير الخارجية ، عن استياء الحكومة العراقية ، من تعرض بعض الجرائد السورية — بين حين وآخر — للحكومة العراقية تعرضاً خشناً منافياً للياقة .

وآخر ما وصل إلى هنا من هذا النوع ، قطعة منشورة في الصفحة الأولى من العدد (١٤٠) من جريدة البناء الدمشقية الصادر ١١ شباط سنة **١٩٥٣** تحت عنوان (نحو النور . نائب ملك . . . !) وفيها تعرض لسمو الوصي والحكومة ومجلس الأمة ، وإساءة لكل منهم بأسلوب خشن جداً ؛ وذلك بمناسبة تتويج الملك ، وما يقال عن تعديل الدستور العراقي لإقامة نائب للملك .

فالمرجو أن يُحال بين الجرائد وبين هذا من التحرش الذي يضر ولا ينفع ، فضلاً عن أنه غير مستساغ في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة لإقامة حفلة التتويج .

بغداد ٢٤ شباط سنة ١٩٥٣

كتاب الأستاذ مردم بك رقم ١٦ إلى وزارة الخارجية السورية

يرجى إعلامنا عن رأي الحكومة السورية في منح الحكومة العراقية وسام الرافدين من الدرجة الثانية للسيد شفيق معمار باشي . فقد تكرر سؤال البلاط الملكي ، ووزارة الخارجية العراقية عن ذلك .

بغداد ٢ نيسان سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٧ إلى وزير الخارجية السورية

حضرة وزير الخارجية السورية

قابلت السيد توفيق السويدي وزير الخارجية ــ بدعوة منه ــ ، في الساعة الثانية عشرة من يوم الأحد ٢٩ آذار سنة ١٩٥٣ فشرع يقول :

« أما وقد انقضت زيارة رئيس الجمهورية اللبنانية ، فيمكنني أن أُلخص لك الغاية التي أتى من أجلها ، والمحادثات التي جرت بيننا وبينه .

كلنا يعلم أن دول الجامعة العربية تحرص على مصالحها الخاصة ، ومصالح العرب العامة ، كقضية فلسطين والمغرب العربي ولكنها حتى الآن لم تتخذ سياسة موحدة ، تمكنها من احتلال المركز اللائق بها ، ومجابهة الحوادث الخارجية ، ورفع الضيم أو تخفيفه عن المظلومين من العرب في بقية الأقطار . ولكي تصل إلى هذه الغاية ، ينبغي أن يزول من بينها كل ما يمكن أن يوصف بالانعزالية أو الأنانية أو إملاء الإرادة ، مع تنقية ما في بعض النفوس من سوء التفاهم ، وإحلال التقارب والمصافاة في علاقات هذه الدول بعضها مع بعض .

وقد تطوع الرئيس كميل شمعون للقيام بهذه المهمة ، فزار المملكة العربية

السعودية ، وزار العراق ، وسيزور سورية ومصر والمملكة الأردنية لهذه الغاية ، ولا يخفى نبل هذه الغاية ، وإصابته في اختياره نفسه لها ، باعتباره لبنانياً مسيحياً مارونياً ، فضلاً عن لباقته وجاذبيته .

الدفاع المشترك :

من أهم ما جرت المحادثات بشأنه الدفاع المشترك ، فقد كانت وجهات النظر متفقة على أن يكون الدفاع المشترك بين الدول العربية يعني أن نتفق على طلب ما نحتاجه لتقوية جيوشنا من الجبهة الديموقراطية ، فإذا تمّ لنا ذلك ، وأصبحنا في حال نتمكن فيه من الدفاع عن أرضنا ، لا نرى حينئذ مانعاً من مشاركة الدول المشتركة في الدفاع عن الشرق الأوسط كأميركا وبريطانيا وفرنسا وتركيا واليونان ويوغوسلافيا .

قضية فلسطين :

وإذ أن الجبهة الديموقراطية حريصة على أن ننحاز إليها ، يمكننا أن نشترط لذلك ما نراه في مصلحتنا — فضلاً عن تسليحنا — وهو قضية فلسطين ، وحلّها حلاً يضع حداً لهذه المآسي المتكررة ، وذلك بتطبيق قرارات الأمم في هذا الشأن ، القاضية بالتقسيم وتدويل القدس وإعادة اللاجئين إلى الأراضي التي ستعود عربية بنتيجة تطبيق التقسيم مع التعويض للاجئين .

والمفهوم أن أميركا تسلم بهذه المطالب ، والمفهوم في الأمر أن يتفق على هذه القضايا بين الدول العربية ، ليكون الرأي واحداً قبل أن يزور البلاد العربية المستر فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركية لكي يكون لديه فكرة موحدة وواضحة عن مطالب الدول العربية .

جامعة الدول العربية :

وهناك أمر ينبغي العناية به ، وهو تقوية جامعة الدول العربية ، فقد اتصل بنا أن رئيس الوزارة التركية ، ووزير خارجيتها ، بحثا في زيارتهما لباريز مع المسؤولين الفرنسيين في العمل على إضعاف الجامعة العربية ، وجعلها أداة هزيلة غير صالحة للعمل ؛ وهذا ما يجب علينا أن نقاومه ونحول دونه .

ولما بلغ إلى هذا الحد من حديثه قال : هذا ملخص ما جرى البحث فيه والاتفاق عليه فيما يتصل بتنسيق السياسة العربية .

فقلت له : هل دونتم هذه الأمور ووقعتم عليها ؟

فقال : كلاّ ، لم ندونها ولكننا بحثنا فيها ، واتفقنا عليها .

قلت : هل جرى بينكم وبين الجانب اللبناني مذاكرات في أُمور تتعلق بالبلدين دون سواهما ؟

قال : نعم ، تفاوضنا في عقد اتفاقية اقتصادية بيننا وبين لبنان ، لنتبادل المنتجات بين البلدين وتسهيل الاتصال بينهما وما يتفرع عن ذلك عادةً ، وقد تمّ وضع مشروع هذه الاتفاقية وحُوِّل إلى الدوائر المختصة لدراسته . ونحن مستعدون أن نعقد مثلها معكم ، أو نبرم الاتفاقية المعقودة بيننا وبينكم .

ثم قال : لقد قررنا إلغاء السمات [1] بيننا وبين سائر الدول العربية على أن يكون العمل به على قاعدة المعاملة بالمثل ؛ ودفع إليّ كتاباً في هذا الموضوع

---

(1) السمات : مفردها سمة ، وهي التأشيرة على جواز السفر للسماح للمسافر بدخول القطر المزمع دخوله .

– كتبتُ بشأنه على حدة في البريد الماضي – ورغب إليّ أن يكون جواب الحكومة السورية سريعاً في هذا الشأن .

على هامش الحديث :

كان وزير الخارجية في أثناء حديثه يستطرد عند ذكر بعض النقط ، فيقدم لها أو يختمها بجمل يوهم إنما أوردها على سبيل المطايبة ، تصريحاً أو تعريضاً ، وقد يقول : هذه ليست داخلة في التقرير ، أو يقول : لك أنْ تحذف هذه الجملة ، أو تتصرف بها كما تشاء ، أو يقول : أترك هذا المعنى لك ، تصوغه كما تختار .

من ذلك ، إنه أتى على ذكر الأنانية والانعزالية ؛ عرض بأنانية مصر وإنعزالية المملكة العربية السعودية ، ومثّل لذلك بمفاوضة مصر لوفد ألمانيا الغربية بشأن مقاطعتها ، وكيف اقتصرت المفاوضة على المطالب المصريـــة دون غيرها .

ولما ذكر قيام الرئيس اللبناني بمهمة تنسيق السياسة العربية قال : كان من المفروض أن يقوم العراق بهذه المهمة ، ولكنه أحجم عن ذلك ، اتقاءً لنقد سورية ، لأننا لا نكاد نقوم بعمل إلاّ قلتم : إن في الأمر لسراً ، ووراء الأكمة ما وراءها ، والقوم مسيرون من وراء حجاب ؛ فتركنا العمل لغيرنا .

وقال عن الرئيس اللبناني : « لاحظنا من كلام الرئيس ما يشبه العتب على سورية التي قال إنها تقسو على لبنان وتملي إرادتها عليه » .

ولما أتى على ذكر فقدان السياسة العربية الموحدة مثّل لها بقوله : « إنكم تراعون فرانسا في قضايا تونس ومراكش لأنها تبيعكم السلاح » .

وكان سيء الظن بالسياسة التركية التي ترمي إلى التقرب من العرب ، باعتبار أنها تؤثر في العامة باسم الدين ، وأن مغبة تغلغلها في العراق أشد خطراً منه في غير العراق ، وذلك أنها في الوقت الذي يرتاح إليها العامة من أهل السنّة ، يكون لها ردّ فعل قوي ، بين الشيعة كافة ، فيلتفتون إلى إيران باسم التشيع وتقوى الطائفية وتسوء عواقبها ، ويتجاذب الوطن الواحد نفوذان أجنبيان باسم الدين .

وتمت المقابلة ، بعد أن استمرت خمساً وثلاثين دقيقة .

* * *

صورة البرقية الرمزية الواردة من وزارة الخارجية السورية رقم ١٨٩

إلى المفوضية السورية في بغداد

كشفت التحقيقات المحلية عن مؤامرة تدبر للإخلال بالأمن في منطقة الجزيرة ، يقوم بها العقيد محمد صفا ، ومصطفى الدواليبي ، وعصام مريود ، ورفاقهم من الضباط المسرحين الذين لجأوا إلى العراق . ان سماح الحكومة العراقية بتجول هؤلاء على مقربة من الحدود السورية العراقية ، من شأنه أن يؤدي إلى أوخم النتائج .

نطلب إليكم إبلاغ السلطات المختصة ضرورة وضع حد عاجل لمثل هذه التصرفات التي تسيء إلى العلاقات الودية بين القطرين الشقيقين ، والتي تخالف العرف الدولي في اللاجئين السياسيين . ومن المعلوم أن هذا العرف يقضي بضرورة منع اللاجيء السياسي من أي نشاط سياسي ، أو عمل موصوف (به) . أعلمونا برقياً وبصورة مفصلة نتيجة أحاديثكم واتصالاتكم .

٨ نيسان سنة ١٩٥٣ — الخارجية

بغداد ۹ نيسان سنة ١٩٥٣

جواب الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية

جواب برقيتكم رقم ١٨٩ تاريخ ٨ نيسان سنة ١٩٥٣

قابلت صباح اليوم وزير الخارجية العراقية وشرحت له المؤامرة التي يقوم بتدبيرها محمد صفا ومصطفى الدواليبي وعصام مريود ورفاقهم للإخلال بالأمن في منطقة الجزيرة . وطلبت إليه أن يمنع هؤلاء من التجول على مقربة من الحدود السورية العراقية لأنهم لاجئون سياسيون ، ولا يجوز لهم أن يقوموا بأي نشاط سياسي . فأخذ أسماء من ذكرتهم له ، وقال ما خلاصته : نحن لا نؤيد مثل هذه الأعمال ، وأنا لا أؤيدها بل أستنكرها . وسأستدعي مدير الشرطة وآمره بمنعهم من التجول على الحدود السورية العراقية ، كما سأمنعهم من كل نشاط سياسي أو عمل يعكر الصفاء بيننا وبينكم .

بغداد ١٤ نيسان سنة ١٩٥٣

كتاب الأستاذ مردم بك رقم ١٨ إلى وزارة الخارجية السورية

وصلت إليّ برقيتكم الرمزية رقم ١٨٩ مساء يوم الأربعاء ٨ الجاري .

فاتصلت بوزارة الخارجية العراقية صباح يوم الخميس ٩ منه ، وطلبت موعداً مستعجلاً من وزير الخارجية ، فحدد لي الساعة الحادية عشرة والنصف من اليوم نفسه .

فذهبت إليه في الوقت المعين ، ومكثت عنده نصف ساعة ، شرحت له فيها المؤامرة التي يدبرها محمد صفا ومصطفى الدواليبي وعصام مريود ورفاقهم من الضباط المسرحين اللاجئين إلى العراق ، للإخلال بالأمن في منطقة الجزيرة ، وقلت له : للحكومة العراقية أن تقبل اللاجئين السياسيين ، ولكن ليس لها أن تسمح لهم بأي نشاط سياسي ، كما يقضي بذلك العرف الدولي ، لا سيّما إذا كان من هذا النوع الذي يقومون به ، فإن التغاضي عنه ، يؤدي حتماً إلى تعكير العلاقات بين القطرين الشقيقين .

فأصغى إليّ إصغاءً تاماً ، واستعاد مني أسماء الضباط ، وقيدهم عنده ، ثم قال لي : « نحن لا نقول بهذه السياسة ، ولا نحتاج إليها ولا نؤيدها ، وأنا شخصياً لا أؤيدها بل أستنكرها ، ويبدو لي أن هؤلاء الضباط عطالون

بطالون ، أرادوا أن يشغلوا أنفسهم ، ويبردوا من نقمتهم بمثل هذا الشغب المنكر ، وأنا متفق معك على أنه لا يجوز لهم أن يأتوا بأي نشاط سياسي » .

قلت : إذا كان الأمر كذلك ، فكيف يسمح لهم بالذهاب من بغداد إلى الحدود السورية العراقية لتدبير مؤامرتهم في الجزيرة ؟ فـأنا أطلب أن تضعوا حداً لأعمالهم هذه ، وأن تمنعوهم من التجول على مقربة من تلك الحدود .

قال : « نعم سأضع حداً لكل ذلك ، وسأستدعي مدير الشرطة وآمره بمراقبتهم ومنعهم من التجول على مقربة من الحدود السورية العراقية ، كما سأمنعهم من كل نشاط سياسي ، أو عمل يعكر الصفاء بيننا وبينكم » .

وبعد يومين من مقابلتنا هذه اتصل بي أنه كتب في هذا الشأن إلى وزارة الداخلية ، لاتخاذ ما ينبغي ، مما يتعلق بها من أمر هؤلاء اللاجئين .

ثم بعد ذلك ، قابلت رئيس الديوان الملكي في البلاط ، يوم الاثنين ١٣ الجاري ، وذكرتُ له ما ذكرته لوزير الخارجية ، وزدت عليه أنه ينبغي أن تحدد منطقة لهؤلاء اللاجئين السياسيين لا يبرحونها ؛ وأخبرته أنني قابلت وزير الخارجية بهذا الشأن ، وأردت الآن أن يعلم البلاط بهذا الأمر ، وأقف على رأيه ومدى ما سيتخذه من الإجراءات في ذلك .

فقيد أسماء الضباط عنده ، ثم قال لي : « هذه سياسة رخيصة ، لا نقول بها ولا نؤيدها ، وليست من سياسة الأمير ، ولا من سياسة البلاط ، ولا من سياسة الحكومة ، وكل ما قلته وطلبته حقٌ ؛ فليس للاجيء السياسي أن يقوم بأي نشاط ، ولا سيما مثل هذا النوع الرخيص ، وأنا أشكر لك إعلامي بهذا الأمر ، وسأتصل بالحكومة لمنع هؤلاء من هذه الأعمال وأمثالها ، وتحديد منطقة لهم يقيمون فيها ولا يبرحونها » .

بغداد ٢١ نيسان سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٩ إلى وزارة الخارجية

إلى وزارة الخارجية السورية

في اليوم السابع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٥٣ وزعت في بغداد ، نشرة مطبوعة باسم « القيادة العسكرية المدنية لحركة سورية الحرة » تجدون نسخة عنها مع هذا الكتاب . وقد اتصل بي خبرها مساء يوم السبت ١٨ منه ، وتمكنت من الاطلاع عليها صباح يوم الأحد ١٩ منه بواسطة القائم بأعمال السفارة المصرية في بغداد ، فأخذت نسخاً عنها وأعدتها إليه . وبعد ذلك اتصلت بوزارة الخارجية العراقية ، وطلبت موعداً لمقابلة الوزير ،فحدد لي الساعة الحادية عشرة ونصف من صباح يوم الاثنين ٢٠ منه .

وفي الوقت المعين ، قابلته ، فقلت له : بعد المجاملة المعتادة « كنتَ أكدتَ لما قابلتك ٩ نيسان أنكم ستمنعون اللاجئين السياسيين السوريين من كل نشاط سياسي وتمنعونهم من الوصول إلى الحدود السورية العراقية » ، فأسرع قبل أن أُتمَّ كلامي وقال : لقد منعناهم من السفر الى الحدود ، واتصلنا بوزارة الداخلية ، وأكدنا عليها بما ينبغي عمله ، في هذا الشأن ومن ذلك الوقت لم يبرحوا مكانهم » .

قلت : « نعم لم يبرحوا مكانهم ولكنهم بدأوا يعملون ويكتبون وينشرون ،

وهم في مكانهم وأعطيته نسخة من النشرة ، وقلت له : ما تقولون في ذلك » .

وبعد أن قرأها وحفظها عنده ، قال : « لا يجوز لهؤلاء أن يقوموا بمثل هذه الأعمال ، ولقد أتعبونا حقاً ، فضلاً عما يكلفوننا من الخسائر المادية ، ولكننا كما منعناهم من السفر إلى الحدود السورية العراقية ، سنمنعهم من مثل هذه الأعمال ، وسأكتب إلى وزارة الداخلية بذلك لتتخذ ما يجب في هذا الشأن » .

قلت : هل يمكنني أن أكتب إلى حكومتي ، أن الحكومة العراقية تستنكر هذه الأعمال ، وستمنعها منعاً باتاً ؟

قال : نعم هو كذلك .

بغداد ٢١ نيسان سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٠ إلى وزارة الخارجية السورية

إلى وزارة الخارجية

بالإشارة إلى كتابنا تاريخ ١٩٥٣/٤/١٤

لم تبلغونا حتى الآن أسماء أعضاء الوفد السوري إلى حفلات تتويج ملك العراق .

على أن صحف دمشق ذكرت أن الوفد السوري مؤلف من خمسة عيّنت أسماءهم ، وليس بينهم اسم وزير سورية المفوض في العراق .

فنلفت نظركم إلى أمرين في هذا الشأن :

١ — كنتُ أُطلعتُ في وزارة الخارجية العراقية على نصّ الدعوة التي وجهتها الحكومة العراقية إلى الدول ، وفيها أنه يُستحسن أن لا يزيد عدد الوفد على ثلاثة أشخاص .

٢ — العرف في مثل هذه المناسبات أن يكون سفير الدولة الموفدة أو وزيرها المفوض لدى الدولة الموفد إليها من أعضاء الوفد ، إن لم يكن برياستها كما هو الحال الآن في وفد أميركا ، وفرانسا ، واسبانيا وغيرها من الوفود .

ولا نزال بانتظار جوابكم ، راجين أن تأخذوا هذين الأمرين بعين الاعتبار .

بغداد ٢١ نيسان سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢١ إلى وزارة الخارجية السورية

إلى وزارة الخارجية السورية

وصل إليّ بعد غروب يوم الاثنين ٢٠ نيسان ظرف عليه طابعان إيطاليان ، يشتمل على نشرتين رقم ٥٢ س ورقم ١٢٢ خ ص .

وقد بعثت بالجميع مع هذا الكتاب . وسأقوم بما ينبغي عمله في الشأن وأُعلمكم .

بغداد ١٢ مايس سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٢ إلى وزارة الخارجية

إلى وزارة الخارجية السورية

قابلتُ في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين ١١ مايس الجاري ، السيد علي جودت الأيوبي وكيل وزير الخارجية ، وكلمته في ما يأتي :

(١) إن بعض اللاجئين السياسيين من السوريين ، ما زالوا يقومون بنشاط سياسي ممقوت ، بالرغم من مراجعتنا في هذا الشأن عدة مرات ، ومن وعد الحكومة العراقية بمنعهم من كل نشاط .

وبَيّنْتُ له أن ذلك مخالف لكل عرف دولي ، فضلاً عن أنه يعكر العلاقات بين القطرين الشقيقين ، وأنه ليس من المصلحة ولا من الكياسة ، أن يتغاضى عن مثل هذه الأعمال . فأكد لي السيد الأيوبي ، أن الحكومة العراقية تستنكر هذه الأعمال ، وأنه سيؤكد على وزير الداخلية بلزوم منعهم عن كل نشاط .

(٢) ذكرت له في أثناء الحديث ، وبطريقة غير مباشرة خلاصة ما ورد في كتابكم رقم س ع ٣٠١/٩ ، وخلاصة المقال المنشور في جريدة (أفانتي) الإيطالية ، حول وجود اتفاق سري بين الولايات المتحدة وتركية .

فقال لي : لم يتصل بنا شيء في هذا الشأن ، ولكن الذي اتصل بنا بصورة سرية ، أن رئيس الوزارة التركية ووزير خارجيتها ، تباحثا في زيارتهما لباريس ، في عقد اتفاق سري تدعم فيه تركيا فرانسا في قضية شمالي افريقية ، كما تدعم فرانسا تركيا في مطالبها الإقليمية .

(٣) ذكرت له وجهة نظر الحكومة السورية في السعي ، لجعل اللغة العربية لغة الباكستان الرسمية ، وأنني قدمت مذكرة بذلك لوزارة الخارجية العراقية . فاستحسن الرأي وقال سيجيب على المذكرة بعد درس الموضوع .

(٤) ذكرت له الظلم الذي لحق الشيخ ماجد الخطيب التاجر السوري المقيم في بغداد ، إذ حكم عليه الديوان العرفي بالحبس ستة أشهر ، بتهمة تهريب أموال إلى إيران ، في حين أنه بريء من هذه التهمة ، وإضبارة الدعوى تشهد بذلك ، ومخالفة العضوين المدنيين القانونيين دليل على براءته . فأظهر أسفه لذلك ، وقال : سيجتهد لإصدار عفو عنه .

ثم قال لي : اتصل بنا أن المستر فوستر دالس وزير الخارجية الأميركية ، سيزور حكومة إسرائيل ، بعد زيارته لمصر ، وأن رئيس جمهورية إسرائيل ووزير خارجيتها سيستقبلانه في القدس ؛ لذلك فقد استدعيت سفير أميركا في بغداد ، لأقول له : للمستر دالس أن يزور من شاء ، ولكن زيارة رئيس جمهورية إسرائيل ووزير خارجيتها في القدس ، اعتراف عملي بجعل القدس عاصمة لإسرائيل ، ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة بتدويل القدس ، فضلاً عن الإساءة البالغة لجميع الدول العربية ؛ في حين أنّ المقصود تألف الدول العربية. ولقد كتبنا بذلك إلى توفيق باشا السويدي وزير خارجيتنا الموجود الآن في القاهرة ، ليقوم بما يجب في هذا الشأن ، كما أشعرنا وزيرنا المفوض في دمشق ليتصل بالحكومة السورية ، كي تخبر وزير خارجيتها الموجود الآن في القاهرة ، ليقوم أيضاً بما يجب في هذا الباب .

بغداد ١٩ مايس سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٣ إلى وزارة الخارجية

إلى وزارة الخارجية السورية

بالإشارة إلى برقيتكم رقم ٢٤٣

كنا كتبنا لكم عن الحركة التي يقوم بها العقيد المتقاعد محمد صفا باسم سورية الحرة ، وبعثنا لكم ببعض النشرات التي وزعت بتوقيعه (راجعوا كتبنا رقم ١٨ تاريخ ١٤ نيسان سنة ١٩٥٣ ، ورقم ١٩ تاريخ ٢١ نيسان سنة ١٩٥٣ ورقم ٢٢ وبرقيتنا الرمزية رقم ٢٥ و ٣٣) .

والآن نبعث إليكم بثلاث نسخ من ثلاث نشرات هي آخر ما حصلنا عليه .

أما مكان محمد صفا ، فما زالت السلطات العراقية تؤكد لنا أنه ترك العراق إلى لبنان .

وأما الأشخاص الذين شاركوه في العمل مدة وجوده هنا ، فالغالب أنهم عمر بهاء الأميري وعصام مريود ومصطفى الدواليبي وقد يكون اشترك معهم غيرهم .

وأما مكافحة هذه الحركة فما زلنا منذ اتصل بنا خبرها نطلب إلى المسؤولين هنا أن يحولوا دون نشاط هؤلاء ، أو يخرجوهم من العراق .

وقد اتصلنا غير مرة لهذه الغاية بوزارة الخارجية ، والبلاط الملكي ، فكان جواب المسؤولين دائماً استنكار هذا العمل ، وأنهم سيمنعون القائمين به من كل نشاط ، أو سيخرجونهم من العراق . وقد اتصلنا أيضاً ببعض النواب ، فقدم أحدهم سؤالاً إلى الحكومة ، يستنكر فيه هذه الحركة ، ويسألها عما اتخذته من الأسباب للحيلولة دون نشاط القائمين بها .

دمشق ٢٦ مايس سنة ١٩٥٣

صورة مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى المفوضية العراقية في دمشق .

تهدي وزارة الخارجية السورية تحياتها إلى المفوضية الملكية العراقية وتتشرف بأن تلفت نظرها إلى ما يلي :

في التاسع من نيسان سنة ١٩٥٣ قابل وزير سورية المفوض في بغداد فخامة وزير الخارجية ، وأعلمه بما يقوم به بعض اللاجئين السوريين الموجودين في العراق ، من حركات وأفعال ، أقل ما توصف به ، أنها مؤمرات على سلامة الكيان السوري ، وذكر له الأفعال التي يقوم بها كل من العقيد المتقاعد محمد صفا والملازم الأول المسرح مصطفى الدواليبي والضابط السابق عصام مريود .

وبيّن له خطورة تلك الأعمال وعواقبها السيئة على سورية والعلاقات السورية العراقية ، ورجاه اتخاذ التدابير المؤدية إلى منع هذه الزمرة من نشاطها الضار . فوعد فخامة وزير الخارجية وعداً قاطعاً بأنه عامل على منع تلك الزمرة من نشاطها واستنكر الحركة وأغراضها .

وفي مقابلة ثانية بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٣ ، قام وزير سورية باطلاع فخامة وزير الخارجية على المنشورات الموزعة بتوقيع محمد صفا ، والتي يتهجم فيها على رجال الحكم في سورية وسمعتهم والطعن في النظام القائم فيها ،

واشتراك عمر بهاء الأميري بهذه الحركة . وذكره بما كان وعد في المقابلة الأولى ، فكرر وزير الخارجية مرة ثانية وعده الأول واستنكر ثانية ، وأكد أنه سيوعز باتخاذ ما يجب لمنع الأفعال والحركات التي أطلعه عليها وزير سورية المفوض .

وأخيراً ١١مايس سنة١٩٥٣عندما قابل وزير سورية المفوض في بغداد فخامة علي جودت الأيوبي نائب رئيس مجلس الوزراء والقائم على وزارة الخارجية خلال غياب وزيرها ذكر له أن السوريين الذي كان وزير الخارجية ، قد وعد باتخاذ التدابير ضدهم ، لمنعهم من نشاطهم وحركاتهم المؤذية لبلادهم لا يزالون مستمرين في أفعالهم ، لم يرتدعوا عنها ، ولم تتخذ السلطات العراقية ما كانت وعدت به من إجراءات ضدهم ؛ وإن تفاقم هذه الحركات يعود بالضرر على سوريا وعلى العلاقات بين البلدين .

فوعد فخامة علي جودت الأيوبي بدوره ، بمنعهم كما استنكر أفعالهم .

وقد اغتنم وزير الخارجية السورية أثناء زيارته للعراق ، خلال أعياد تتويج صاحب الجلالة ملك العراق المعظم ، فرصة وجوده ، وأطلع أصحاب الفخامة رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ، وأخذ وعوداً جازمة ، بإيقاف تلك الحركات على سورية وعلى الصلات العراقية السورية .

في هذه المقابلات الرسمية جميعاً ، وفي كل المناسبات الشخصية والخاصة ، كان وزير سورية المفوض في بغداد ، ينبه المسؤولين إلى محاذير تلك الحركات والأفعال ، التي يقوم بها بعض السوريين في العراق دون منع أو ردع . وقد قام بجميع المساعي التي من شأنها إحاطة الحكومة العراقية المحترمة ، بأنه لا يجوز السماح لنفر من السوريين بالعبث والإخلال بالنظام القائمين في سورية ، وأن وجودهم في العراق ، لا يبيح لهم اقتراف هذه الأفعال وتدبير المؤامرات ، وأن من حق سورية على شقيقتها منع هذه الفئة من الاسترسال في الإساءة .

واليوم وقد أخذت حركة هذه الفئة مأخذاً غير محمود ، لا يسع الحكومة السورية ، وهي التي تكُنّ لشقيقتها أطيب عواطف الود والأخوة ، إلا تكرر رجاءها ، بأن يكون موقف حكومة العراق تجاه هذا النفر متفقاً ومنسجماً مع ما بين الدولتين من أواصر طيبة، فهي ترجو أن تتفضل الحكومة العراقية ، بمنع العقيد المتقاعد محمد صفا من دخول العراق ، أو إبعاده عنه (على فرض وجوده) ، وإبعاد عمر بهاء الأميري الذي يتعاون معه ، وتحديد مكان لإقامة مصطفى الدواليبي [1] ، خارج بغداد وبعيداً عن الحدود العراقية السورية ومراقبته ومنعه وأمثاله من اللاجئين السيريين في العراق عن كل نشاط ، قد يخل بالصلات الأخوية القائمة بين الشعبين .

ولما كان قد سبق للمفوضية السورية في بغداد ، أن أعلمت الحكومة العراقية المحترمة خطياً ، بإلغاء الجوازات السياسية التي يحملها كل من العقيد المتقاعد محمد صفا ، والملازم الأول المسرح مصطفى الدواليبي ، والسيد عمر بهاء الأميري ، وتلقت جواباً خطياً بأخذ العلم .

لذلك فإن وزارة الخارجية تؤكد مذكرة المفوضية السورية المشار إليها ، وترجو أن يتم اطلاعها على التدابير التي ستتفضل الحكومة العراقية باتخاذها ، بصدد الأمور التي سبق ذكرها ، كما ترجو إبلاغها بقائمة السوريين المعتبرين لاجئين في العراق .

وتنتهز هذا ، فرصة لتعرب للمفوضية الكريمة عن أطيب تحياتها .

---

(١) الملازم الاول مصطفى الدواليبي : هو شقيق الدكتور معروف الدواليبي عضو مجلس الشعب بدمشق وأحد الوزراء السابقين في سوريا .

بغداد ٢ حزيران سنة ١٩٥٣

تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢٤ إلى وزارة الخارجية

إلى وزارة الخارجية السورية

وصلتُ من دمشق إلى بغداد ، صباح يوم السبت ٣٠ مايس سنة ١٩٥٣ ، وبعد ساعات من وصولي ، اتصلت هاتفياً بالسيد موسى الشابندر وزير العراق المفوض بدمشق ، الموجود الآن في بغداد ، واتفقنا على أن يزورني قبيل الغروب من اليوم نفسه .

وكنتُ في أثناء النهار ، علمت علماً يقيناً أن السيد عمر بهاء الأميري ، غادر بغداد إلى القاهرة ، فأرسلت إليكم برقية رقم ٣٧ تاريخ ١٩٥٣/٥/٣٠ .

وقبيل الغروب ، جاء السيد موسى الشابندر ، وقال لي ما خلاصته :

« في أثناء غيابك في دمشق ، قمتُ بما كنا اتفقنا عليه من وضع حد حاسم ، لما يقوم به محمد صفا وعمر بهاء الأميري وشركاؤهما ، فقابلت أولاً السيد توفيق السويدي وزير الخارجية ، وطلبت إليه أن يسعى للقضاء على هذه الحركة ، فوجدت منه استعداداً شديداً لذلك . فتركته وذهبت إلى السيد جميل المدفعي رئيس الوزراء ، وشرحت له ما شرحته للسويدي فوجدته

متفقاً في الرأي معي ، ثم قابلت السيد علي جودت الأيوبي نائب رئيس الوزراء ، فوجدت استعداده كاستعداد رفيقيه ، وذهبت بعد ذلك إلى السيد نوري السعيد وزير الدفاع ، فلما شرحت له الأمر ، قال لي : (لست وزيراً للخارجية ولا للداخلية ، وإنما أنا وزير الدفاع ، ولا أهتم بهذه الحركة ولا بهؤلاء . . . القائمين بها ، ومع ذلك ، فإنني أُوافقك على رأيك) . قال موسى بك : فلما رأيت الأمر كذلك ، طلبت مقابلة ولي العهد ، وشرحت له القضية ، فقال لي : ما تراه حسناً فإنني أُوافق عليه .

وبعد كل ذلك ذهبت إلى السيد حسام الدين جمعة وزير الداخلية ، وطلبت إليه اتخاذ الإجراءات اللازمة السريعة ؛ فأوعز إلى عمر بهاء الأميري بلزوم ترك العراق ، وقد سافر فعلاً إلى القاهرة ، كما أنذر بقية اللاجئين بلزوم السكون والكف عن كل نشاط سياسي ، وإلاّ فالحكومة العراقية مضطرة لإخراجهم من العراق .

أما محمد صفا ، فهو غير موجود في العراق قطعاً . ولما تمّ ذلك وكنتَ لا تزال في دمشق ، اتصلتُ هاتفياً بالمفوضية العراقية بدمشق ، وطلبت إليها أن تبلغك هذه الجملة : لقد تم ما اتفقنا عليه على ما تبغي » فقلت لموسى بك : أشكر لك هذا السعي ، ولكن بلغني أن عمر بهاء الأميري ، قال قبل أن أغادر بغداد إنه ذاهب إلى القاهرة لحضور المؤتمر الإسلامي الذي دعت إليه الحكومة المصرية ، وانه سيعود إلى بغداد ، وانه استأجر داراً في سرسنك شمالي الموصل ، ليقضي بها فصل الصيف مع أسرته التي سيستدعيها من حلب .

قال : ما أظن ذلك ، وسأستدرك هذا الأمر . هذا وأُلفت نظرك إلى ما بدأ يظهر في الجرائد الدمشقية من التعرض للعراق والغمز واللمز ، فأرجوك أن تلفت نظر الحكومة السورية إلى ذلك .

قلت سأفعل ؛ وأرسلت لكم برقية بهذا الموضوع رقم ٣٨ تـــاريخ ١٩٥٣/٥/٣١ .

وانصرف موسى بك على أن نجتمع أيضاً بعد أن أُقابل وزير الخارجية .

وفي ضحوة يوم الأحد ٣١ مايس طلبت موعداً من وزير الخارجية ، فحدد لي الساعة الحادية عشرة فلما اجتمعنا قال لي : وصلت إلينا مذكرة وزارة الخارجية السورية ، وقد بعثنا جوابها برقياً إلى مفوضيتنا بدمشق ، لتبلغه إلى وزارة الخارجية السورية ، ثم أخذ الجواب بيده وتلاه علي — ولا بد من أن يكون وصل إليكم — ، ثم قال لي .

« هذه الحركة التي يقوم بها هؤلاء الصعاليك لا يقام لها وزن ، ولكن مهما يكنْ شأنها فنحن نستنكرها ، وقد اتخذنا الاحتياطات اللازمة ؛ أما محمد صفا فهو غير موجود في العراق قطعاً ، وأما عمر بهاء الأميري فقد بلغناه لزوم ترك بغداد ، وقد سافر إلى القاهرة فعلاً . وأما البقية من اللاجئين السياسيين السوريين الموجودين في بغداد ، فقد أخذنا منهم تعهداً بأنهم لا يقومون بأي نشاط سياسي ، ومن نقض منهم هذا التعهد فالحكومة تخرجه من العراق ».

فأعدت عليه ما بلغني من قول عمر بهاء الأميري ، من أنه سيعود إلى بغداد وسيصطاف في سرسنك ، وسيجلب أُسرته من حلب .

فقال لي : « منذ بضعة أيام أعلمتنا القنصلية العراقية في حلب ، أن أُسرة عمر بهاء الأميري ، تريد السفر إلى بغداد للالتحاق به ، فكان جوابنا أن عمر بهاء غير موجود في العراق ؛ وعلى كل سأحتاط لما ذكرتَ احتياطاً يحول دون عودة عمر بهاء إلى العراق ، ودون عودة محمد صفا أيضاً ، والمظنون انه في لبنان أو في القاهرة ، وسأبلغك ما سأفعل في هذا الشأن . ثم لفت نظري

إلى تعرض بعض الجرائد الدمشقية للعراق تعرضاً غير مستحسن ، وطلب إليّ أن أُلفت نظركم إليه .

وفي ضحوة يوم الاثنين ١ حزيران اتصل بي هاتفياً وقال لي : « أبلغنا سفارتينا في القاهرة وبيروت أن تمتنعا عن السماح لمحمد صفا وعمر بهاء بالدخول إلى العراق » . فقلت له : أما ترون حاجة لإبلاغ بقية مفوضياتكم ذلك ؟ فقال : لا أرى حاجة لذلك فكن مطمئناً .

ثم أشار لي أيضاً إلى تعرض بعض الجرائد الدمشقية للعراق ، وأن واحدة منها أطلقت على العراق اسم سورية الشرقية ؛ فقلت : سأقوم بما ينبغي .

وفي مساء اليوم المذكور اجتمعت بالسيد موسى الشابندر ، فذكر لي أن وزير الخارجية حدثه عن اجتماعي به وعن خلاصة ما دار بيننا من الحديث . فقلت له : إنني لمست اهتماماً من وزير الخارجية ، ولكن لا يزال هناك أمران ، أرجو أن تسعى لإتمامهما وهما : أن تعمم وزارة الخارجية العراقية على سفاراتها ومفوضياتها ما عممته على سفارتيها في القاهرة وبيروت بشأن محمد صفا وعمر بهاء الأميري ، وأن تعلموني بمكان مصطفى الدواليبي ، هل هو في العراق أم لا .

قال : سأقوم بذلك وأُخبرك بما يتم في هذا الشأن .

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح هذا اليوم الثلاثاء ٢ حزيران ، اتصل بي السيد موسى الشابندر هاتفياً من وزارة الخارجية العراقية وقال لي : « أبلغنا سفارتينا في تركية وباريس ، ومفوضيتينا في روما وعمان نفس ما أبلغناه إلى سفارتينا في القاهرة وبيروت بشأن محمد صفا وعمر بهاء .

أما مصطفى الدواليبي فهو غير موجود في العراق ، بل هو موجود في

الكويت ؛ فإذا عاد إلى بغداد ، نعيّن له مكان إقامة لا يبرحها ، ونشترط عليه ما اشترطناه على بقية اللاجئين » .

من كل ما تقدم يمكن إجمال ما اتخذته الحكومة العراقية في هذا الموضوع ، بما يأتي :

(١) محمد صفا : غير موجود في العراق ولنْ يسمح له بالعودة إليه .
(٢) عمر بهاء : غادر بغداد ولن يسمح له بالعودة إليها .
(٣) مصطفى الدواليبي : موجود في الكويت ، فإذا عاد إلى العراق يعيّن له إقامة ويمنع من كل نشاط سياسي .
(٤) أخذ تعهد على بقية اللاجئين بالامتناع عن كل نشاط سياسي .

* * *

حديث الأستاذ مردم بك مع وزير الهند وآخر مع وزير باكستان — لم يُرسل إلى دمشق —

زارني المستر خوب جند وزير الهند ، الذي استلم عمله في بغداد منذ وقت قريب ، فدار الحديث حول جمهورية الهند واستقلالها وسياستها وموقفها من دولة باكستان ، فقال :

« الحركات الاستقلالية في الهند قديمة ، ولكنها قليلة الجدوى ، حتى إذا ظهر المهاتما غاندي برسالته الإنسانية المبنية على تقوية النفس واعتبارها السلاح في الجهاد في سبيل الحق ، وتقبل أهل الهند هذا المبدأ ، وعملوا به تحت زعامة غاندي ؛ أمكن للهند العزلاء من السلاح المادي ، أن تقف بسلاحها النفسي أمام بريطانيا الجبارة ، وتنتزع منها استقلالها .

قد يبدو هذا القول غريباً ، ولكنه هو الحقيقة بعينها ، لأن الأمة التي لا تعتمد من السلاح إلاّ على الحديد والنار ، تفقد قوتها وتخور عزيمتها ، إذا فقدت ذاك السلاح ، كما حدث ذلك للأمم المغلوبة في الحرب الأخيرة .

أما من يقوي نفسه ويجعلها سلاحه فلا يجبن ولا يتراجع ولا ينهزم ، لأن سلاحه نفسه ونفسه لا تفارقه ما دام حياً . هذا هو سلاحنا في معركة استقلالنا ؛ مع العلم أن هناك عاملين عظيمين ساعدا على استقلال الهند . وهما الظروف العالمية العامة التي كانت عقب الحرب ، وإدراك الانكليز لتلك الظروف إدراكاً مقروناً ببعد النظر والتسامح وسعة الصدر .

وحكومتنا جمهورية ديموقراطية علمانية مع احترامها لجميع الأديان ، ولا ترى أن ترجع في قوانينها إلى الأصول الدينية ، لأن ذلك مما يؤدي إلى التفرقة بين أهل الوطن الواحد المختلفين في الدين ، ولو جرينا على طريقة باكستان في تشريعها المعتمد على الدين ، لكان موقف الأقلية المسلمة حرجاً في الهند ، وعدد هذه الأقلية أربعون مليوناً .

ولما جاء على ذكر الباكستان قال : لقد سلمنا بتقسيم القارة الهندية إلى دولتين : الهند وباكستان ، نزولاً على رغبة إخواننا المسلمين ، واعترفنا مخلصين باستقلال الباكستان ، وذلك لعلمنا بأن هذا التقسيم هو ثمن استقلال الهند الذي دفعناه إلى الانكليز ، الذين اعتادوا أن يجعلوا ثمن استقلال الشعوب التي يحكمونها تقسيمها كما هو الشأن في ايرلندة التي قسموها إلى قسمين والبلاد العربية التي فصلوا عنها فلسطين ،ومصر التي يحاولون فصل السودانعنها.

وبعد ذلك بمدة قصيرة ، اجتمعت بآغا مصطفى الوزير الباكستاني ، فسألته عن رأيه في تقسيم الهند فقال : لم يكن مندوحة عن تقسيم الهند ، واستقلال الباكستان عنها ، لأن ذلك هو الأمر الطبيعي ، وذلك لأسباب كثيرة أورد أهمها وهي :

١ – يختلف المسلمون في الهند عن المجوس في كل شيء تقريباً ، في اللغة والدين والعادات والتقاليد وفي الدم إلى حد كبير ؛ فكثير من المسلمين يرجعون في أُصولهم إلى الفاتحين من العرب والمغول والفرس ، ولغتهم الأوردية شاهدة على ذلك .

٢ – تعاليم الدين المجوسي لا تعرف المساواة ، فهي تقسم المجوس أنفسهم إلى طبقات ، لكل طبقة حقوق محرمة على من دونها ؛ أما طبقة المنبوذين منهم فيعتبرونها رجساً ونجساً . فإذا كانوا يعاملون أبناء جنسهم ودينهم هذه المعاملة ، فكيف تكون معاملتهم للمسلمين .

٣ – المجوسي كاليهودي لا يصلح للحكم ، لأنه فقد مؤهلات الحكم منذ زمان طويل ، فقد كان محكوماً من المسلمين قبل الانكليز ، فهو وديع ذليل أمام من هو أقوى منه ، فإذا طال ظفره كان مسرفاً في القسوة والطغيان ، ويشهد على ما أقول ، ما لقيه المسلمون من المجوس بعد التقسيم من الاضطهاد والتقتيل والتشريد ، وما زالت الأرض رطبة بدمائهم .

٤ – تعمل الحكومة الهندية على إحياء الثقافة الهندية القديمة ، وبعث حضارتها ، ومحو الثقافة الإسلامية وطمس معالم الحضارة الإسلامية ؛ ونحن في باكستان ندأب على إحياء الثقافة الإسلامية وبعث حضارتها ، وجعل اللغة العربية بمنزلة لغة الأوردو ، فكيف يمكن أن نتفق معهم .

٥ – المجوسي متعصب ، ضيق الفكر ، حرج الصدر يمارس تعاليم دينه الوثني مهما كانت سخيفة سواء في ذلك العامي والمثقف .

ولو شئت أن أُورد بقية الأسباب لطال الكلام ، ولكن أُوجز فأقول : الفرق بين الهندي المجوسي ، وبين الباكستاني كالفرق بين اليهودي وبين العربي ، فهل يمكنكم يا معشر العرب أن تتآخوا مع اليهود ؟

. . . .

محتويات الكتاب

الصفحة	التسلسل الزمني	الموضوع
٢٩	٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥١	برقية وزارة الخارجية للأستاذ مردم بك تعلمه باستلام الجيش الأمن في البلاد .
٣٠	٣ كانون الأول سنة ١٩٥١	برقية وزارة الخارجية للأستاذ مردم بك تعلمه أن المجلس العسكري ناط مهام رئيس الدولة بالزعيم فوزي سلو وعهد إليه بممارسة السلطة التشريعية .
٣١	٤ كانون الأول سنة ١٩٥١	برقية الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية يعلمها بقرار الحكومة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الراهن في سورية .
٣٢	٦ كانون الأول سنة ١٩٥١	تقرير الأستاذ مردم بك المتضمن اجتماع الوزارة العراقية برئاسة نائب الوصي الأمير زيد وتبني قرار الحكومة بعدم شرعية الوضع الراهن في سورية ؛ ومجيء وزير الخارجية بنفسه إلى الأستاذ مردم بك وتبليغه قرار الحكومة ، وما جرى من حديث بينهما .
٣٥	٩ كانون الأول سنة ١٩٥١	تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية بصدد أحاديثه مع الوزراء المفوضين لمصر والسعودية وتركيا حول قرار الحكومة العراقية .
٣٨	١١ كانون الأول سنة ١٩٥١	تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية بصدد اجتماعه بالعميد طه الهاشمي وما دار من حديث حول عدم اعتراف الحكومة العراقية بشرعية الوضع في سورية.
٤٠	١٣ كانون الأول سنة ١٩٥١	برقية وزارة الخارجية السورية بطلب تحديد الموقف تجاه الاعتراف بالفاروق ملكاً لمصر والسودان .

الصفحة	التسلسل الزمني	الموضوع
٤١	١٥ كانون الأول سنة ١٩٥١	تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية السورية جواباً عن برقيتها حول الاعتراف بالفاروق ملكاً لمصر والسودان بالنسبة إلى الحكومة العراقية .
٤٣	١٣ كانون الأول سنة ١٩٥١	برقية وزارة الخارجية السورية إلى الأستاذ مردم بك بصدد أن الحكومة انصرفت إلى الأعمال الإنشائية وحرص رئيس الدولة على التمسك بالنظام .
٤٤	١٥ كانون الأول سنة ١٩٥١	برقية الأستاذ مردم بك معلماً الوزارة بمتابعة مسعاه .
٤٥	١٥ كانون الأول سنة ١٩٥١	تقرير الأستاذ مردم بك المتضمن ما قام به من مسعى لتوضيح الحدث السوري .
٤٧	١٩ كانون الأول سنة ١٩٥١	برقية وزارة الخارجية إلى الأستاذ مردم بك تعلمه بسفر العقيدين حبي وشقير إلى بغداد بمهمة .
٤٨	٢٣ كانون الأول سنة ١٩٥١	تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية يعلمها بوصول العقيدين واجتماعهما بوزير الخارجية العراقي ورئيس الوزارة نوري السعيد وما دار من أحاديث .
٥٠	٢٥ كانون الأول سنة ١٩٥١	تقرير الأستاذ مردم بك إلى وزارة الخارجية يخبرها بما ترك الوفد السوري من أثر في الأوساط السياسية ، ويذكر زيارة الوزير السعودي والمصري ومدير وكالة الأنباء الفرنسية ، وزيارة حكمت بك سليمان وأحمد شوقي وما دار من حديث .
٥٧	٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١ إلى وزارة

الصفحة	التسلسل الزمني	الموضوع
		الخارجية يتضمن أثر زيارة الوفد على لسان رئيس التشريفات في البلاط وحديثه مع نجيب الراوي ، وزيارة سعدي الملا وصائب سلام له ، وما دار بينه وبين الوزير المصري بصدد تعيين حافظ عفيفي .
٦١	٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٢ إلى وزارة الخارجية حول حديث سفير أميركا كروكر بصدد الدفاع المشترك وتطرقه إلى ذكر أخطاء أميركا بحق العرب وذكر ضعف أجهزة العرب الإعلامية . حديث مسز كروكر مع الأستاذ مردم بك في الاتجاهات الاجتماعية الجديدة .
٦٦	٢٤ و ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٢	برقية وزارة الخارجية إلى الأستاذ مردم بك للاستفسار عن مجيء الوزير طوقان إلى بغداد وجواب الأستاذ مردم بك .
٦٧	٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣ إلى وزارة الخارجية بسبب حضور وزير الدفاع الأردني إلى بغداد .
٦٩	١٩ شباط سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٤ إلى وزارة الخارجية السورية وبه يشرح معنى الوثبة التي تطلق على اليوم السابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٤٨ إحياءً لذكرى هذا اليوم وفيه تعريف بصالح جبر صاحب معاهدة بورتسموث .
٧٣	٢٤ شباط سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم رقم ٥ إلى وزارة الخارجية بشأن تهريب البضائع إلى إسرائيل .
٧٤	٢٤ شباط سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٦ إلى وزارة الخارجية بشأن مقاطعة إسرائيل ومن أن تهريب البضائع إلى إسرائيل كان عن طريق الأردن ولبنان ؛ ذكر وصول الجنرال روبرتسون إلى بغداد .
٧٧	٥ آذار سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٧ إلى وزارة

الصفحة	التسلسل الزمني	الموضوع
		الخارجية يشرح كيف أن الدكتور صالح جبر وقع الجواز السياسي العائد إلى الأمير نايف أثناء غياب الوزير المفوض .
٧٩	٦ آذار سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٨ إلى وزارة الخارجية يشرح به جلسة ٣ آذار المنعقدة في مجلس الأعيان وما دار من مناقشات بين الأعضاء وبين رئيس الوزارة نوري السعيد .
٨٤	٩ آذار سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٩ إلى وزارة الخارجية حول سفر السيد تحسين قدري .
٨٥	١٥ آذار سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٠ إلى وزارة الخارجية حول وضع إمارة الكويت أيام الدولة العثمانية وموقف العراق منها سياسياً والتعريف بأميرها وما لاقاه من حفاوة من الوصي والحكومة العراقية .
٨٩	٢٢ آذار سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١١ إلى وزارة الخارجية حول مجيء علي البهلوان بغداد واجتماعه بالرئيس .
٩٠	٢٥ آذار سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٢ إلى وزارة الخارجية بصدد اجتماعه بالوزير المفوض موسى الشابندر وما دار من حديث لرأب الصدع بين سورية والعراق .
٩٣	١٥ نيسان سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٣ إلى وزارة الخارجية حول زيارة موسى الشابندر للأستاذ مردم بك بمناسبة سفره إلى دمشق وما دار بينهما من حديث .
٩٥	٢٢ نيسان سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١٤ إلى وزارة الخارجية عن وضع الدكتور جبر الأطرش ونشاطه المسلكي .

الصفحة	التسلسل الزمني	الموضوع
١٥٤	١ كانون الأول سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٦ المتضمن اعتراف الحكومة العراقية بالحكومة السورية .
١٥٦	١ كانون الأول سنة ١٩٥٢	برقية المفوضية السورية إلى الوزارة السورية المتضمنة عتب الحكومة العراقية من لهجة الإذاعة السورية .
١٥٧	١ كانون الأول سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٧ يذكر عتب الحكومة العراقية على الإذاعة السورية وعلى الصحف ، وما ذكره وكيل وزير الخارجية العراقية بهذا الصدد ورئيس التشريفات في البلاط.
١٦٠	٢ كانون الأول سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٨ بصدد تهجم جريدة التربية الحلبية على الوصي وعلى نوري السعيد .
١٦٠	٤ كانون الأول سنة ١٩٥٢	برقية إلى وزارة الخارجية بصدد الاحتفال بالعيد القومي السوري .
١٦١	٩ كانون الأول سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٣٩ عن الاحتفال القومي والإشارة إلى روعة الحفلة التي أقامتها المفوضية السورية ، وما ضمت من كبار الشخصيات ، وتنويه الصحف بها وما قاله الأستاذ الصراف .
١٦٥	٩ كانون الأول سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٤٠ بصدد القائم بأعمال المفوضية الأردنية الذي زكّى مناور الشاهر .
١٦٧	٢٣ كانون الأول سنة ١٩٥٢	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ٤١ــ لاستطلاع رأي الحكومة السورية على منح شفيق معمار باشي وسام الرافدين .
١٧١	٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٣	تقرير الأستاذ مردم بك رقم ١ بصدد حوادث سورية في العراق حول المحاولة الفاشلة لقلب الحكم ، وما قاله رئيس الوزارة العراقية للأستاذ مردم بك ؛ مخاوف الصين الوطنية من زيارة بنديت نهرو إلى سورية .

الصفحة	التسلسل الزمني	الموضوع
٢٢٣		حديث الأستاذ مردم بك مع وزير الهند وآخر مع وزير باكستان (ولم يرسل هذا الحديث إلى الوزارة) في هذه المقابلة يسطر رأي وزير الهند في نضال بلاده مع انكلتره والدور الذي قام به الزعيم غاندي في بث الروح الجديدة ، ثم يسطر رأي الوزير الباكستاني في أمر تقسيم الهند ، وما ذكره بهذا الصدد .

آثار المؤلف المطبوعة

١ شعراء الشام في القرن الثالث
٢ رسائل أدبية عن طائفة من أئمة الأدب ظهر منها
ب الجاحظ
ج ابن المقفع
د ابن العميد
ه الصاحب بن عباد
و الفرزدق
٣ ديوان الخليل
٤ جمهرة المغنين
٥ الأعرابيات
٦ أعيان القرن الثالث عشر
٧ شعراء الأعراب
٨ دمشق والقدس في العشرينات
٩ الشعراء الشاميون
١٠ رسائل الخليل
١١ يوميات الخليل
١٢ تقارير الخليل الديبلوماسية

وحقق الدواوين الشعرية الآتية وقدّم لها

١ ديوان ابن عنين
٢ ديوان علي بن الجهم
٣ ديوان ابن حيوس الجزء الأول
٤ ديوان ابن حيوس الجزء الثاني
٥ ديوان ابن الخياط

تحت الطبع

أمالي الخليل والفولكلور السوري